

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

تحليل وتقييم استخدامات الأراضي في محافظة الخليل واستراتيجيات تخطيطها

اعداد

مشعل خليل عبد الكريم الدودة

إشراف

د. علي عبد الحميد

د. زهراء زواوي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في هندسة
التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في
نابلس، فلسطين.

2018

تحليل وتقييم استخدامات الأراضي في محافظة الخليل واستراتيجيات تخطيطها

إعداد

مشعل خليل عبد الكريم الدودة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/07/11م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

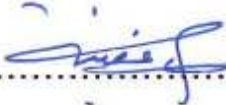
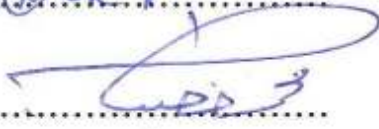
1- د. علي عبد الحميد / مشرفاً رئيساً

2- د. زهراء زواوي / مشرفاً ثانياً

3- د. محمد الخطيب / ممتحناً خارجياً

4- د. أحمد رأفت / ممتحناً داخلياً

التوقيع



الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً؛ ليسقيني قطرة حب
إلى من كلّت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير
(والدي العزيز)

إلى حكمتي.....وعلمي
إلى أدبي.....وحلمي
إلى طريقي....المستقيم
إلى طريق..... الهداية
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله
(أمي الغالية)

إلى سندي وقوتي وملأذي بعد الله
إلى من آثروني على أنفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة
(إخوتي)

إلى من كانوا ملاذي وملجئي
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات
إلى من سأفتقدهم... وأتمنى أن يفتقدوني
إلى من جعلهم الله أخوتي بالله... ومن أحببتهم بالله
(طلاب قسم التخطيط الحضري والإقليمي)

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني
إلى من لم أعرفهم... ولن يعرفوني
إلى من أتمنى أن أذكرهم... إذا ذكروني
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم... في عيوني

الشكر

يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودًا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل...

"كن عالمًا... فإن لم تستطع فكن متعلمًا، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر:

الدكتور: علي عبد الحميد

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما أنني أتوجه له بخالص الشكر لدوره في إدارة قسم التخطيط الحضري والإقليمي ومربيها في جامعة النجاح الوطنية، إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق... وأخص أيضا

الدكتورة زهراء زواوي

وكذلك أشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث وأخص بالذكر:

معهد أريج للأبحاث التطبيقية /بيت لحم

مركز بحوث الأراضي/ حلحول

الذين كانوا عوناً لنا في بحثنا هذا ونوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تحليل وتقييم استخدامات الأراضي في

محافظة الخليل واستراتيجيات تخطيطها

Analysis and Evaluation of Land Uses in Hebron Governorate and Their Planning Strategies

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: مشعل خليل عبد الكريم الدودة اسم الطالب:

Signature: التوقيع:

Date: 2018/07/11 التاريخ:

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	قرار لجنة المناقشة	ب
	إهداء	ج
	شكر وتقدير	د
	الاقرار	
	قائمة المحتويات	هـ
	قائمة الجداول	ح
	قائمة الخرائط	ي
	قائمة الأشكال	ت
	الملخص	م
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1-1	تمهيد	2
2-1	مشكلة الدراسة	3
3-1	أهمية الدراسة	4
4-1	أهداف الدراسة	6
5-1	خطة الدراسة	6
6-1	منهجية الدراسة	7
7-1	مصادر المعلومات	8
8-1	محتويات الدراسة	9
9-1	مفاهيم ومصطلحات	10
	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	12
1-2	تمهيد	13
2-2	مفهوم الأرض	14
3-2	مفهوم تخطيط استخدام الأرض	16
4-2	العوامل المؤثرة في استخدامات الأرض	25

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الثالث: الخصائص الجغرافية لمحافظة الخليل وعلاقتها بتخطيط استخدامات الاراضي	29
1-3	التطور التاريخي للمحافظة	30
الرقم	الموضوع	الصفحة
2-3	الموقع والمساحة	47
3-3	التضاريس	49
4-3	التكوين الجيولوجي	53
5-3	الطبيعة المناخية	55
6-3	الظروف الاقتصادية	58
7-3	الخصائص السكانية (الديمغرافية)	60
8-3	الخصائص الوظيفية	66
9-3	الموارد المائية	68
10-3	الخصائص العمرانية في المحافظة	71
11-3	الطرق والمواصلات	73
12-3	النفائات	75
13-3	الخدمات المجتمعية	77
	الفصل الرابع: تطور استعمالات الأراضي في محافظة الخليل خلال (1997، 2006، 2010)م	81
1-4	تمهيد	82
2-4	خرائط استعمالات الأراضي لعام 1997 م	87
3-4	خريطة استعمالات الأراضي لعام 2006 م	94
4-4	خريطة استعمالات الأراضي لعام 2010 م	101
5-4	الخاتمة	106
	الفصل الخامس: تحليل تطور أنماط استعمالات الأراضي في محافظة الخليل حسب مخططات استخدامات الأراضي	107
1-5	تمهيد	108
2-5	النمو العمراني بالمحافظة	108

الرقم	الموضوع	الصفحة
3-5	الاستخدام السكاني	109
4-5	الاستخدام التجاري	110
5-5	الاستخدام الصناعي	111
6-5	الاستخدام الزراعي	112
8-5	المستعمرات والقواعد العسكرية	115
9-5	استراتيجيات التخطيط في محافظة الخليل	116
10-5	الخاتمة	122
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	124
1-6	تمهيد	125
2-6	النتائج	125
3-6	أهم النتائج	127
4-6	التوصيات	129
	قائمة المصادر والمراجع	133
	Abstract	b

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول (1)	أسماء المستعمرات الإسرائيلية في محافظة الخليل.	44
جدول (2)	عدد السكان ونسبتهم من المحافظة حسب تصنيف التجمعات السكانية	45
جدول (3)	معدل النمو السكاني في محافظة الخليل	60
جدول (4)	الاختلاف بأعداد السكان المحافظة خلال الفترات الزمنية المختلفة	61
جدول (5)	عدد السكان التجمعات السكانية في محافظة الخليل 2017م	61
جدول (6)	الآبار الجوفية في محافظة الخليل حسب الملكية وكمية المياه المنتجة 2006م	70
جدول (7)	أطول الطرق الداخلية والمحلية والإقليمية في محافظة الخليل	73
جدول (8)	مساحة استخدامات الأراضي في المحافظة	84
جدول (9)	مساحة الاستخدامات في محافظة الخليل حسب مخطط استخدامات الأراضي 1997م	94
جدول (10)	مساحة الاستخدامات في محافظة الخليل حسب خريطة استعمالات الأراضي لعام 2006م	100
جدول (11)	مساحة الاستخدامات في محافظة الخليل حسب خريطة استعمالات الأراضي لعام 2010م	105
جدول (12)	مساحة الاستخدام السكني خلال الفترات الزمنية الثلاث والتغير في مساحة الأراضي	109
جدول (13)	مساحة الاستخدام التجاري خلال الفترات الزمنية الثلاث والتغير في مساحة الأراضي	110
جدول (14)	مساحة الاستخدام الصناعي خلال الفترات الزمنية الثلاث والتغير في مساحة الأراضي	111
جدول (15)	مساحة الاستخدام الزراعي خلال الفترات الزمنية الثلاث والتغير في مساحة الأراضي	113
جدول (16)	مساحة استخدام المقابر خلال الفترات الزمنية الثلاث والتغير في مساحة الأراضي	114

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
115	مساحة الاستخدام المستعمرات والاستيطان خلال الفترات الزمنية الثلاث والتغير في مساحة الأراضي	جدول (17)
118	التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة الخليل حسب النشاط الاقتصادي والجنس 2008م	جدول (18)

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
خريطة (1)	حدود محافظة الخليل	5
خريطة (2)	فلسطين خلال العهد العثماني	32
خريطة (3)	فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني	33
خريطة (4)	فلسطين خلال فترة الحكم الأردني	36
خريطة (5)	فلسطين خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي	39
خريطة (6)	الخليل خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية	40
خريطة (7)	التقسيم السياسي الخاص بمدينة الخليل	42
خريطة (8)	تصنيف التجمعات السكانية حسب التجمعات العمرانية في محافظة الخليل	46
خريطة (9)	خريطة موقع محافظة الخليل من الضفة الغربية	48
خريطة (10)	تضاريس محافظة الخليل	50
خريطة (11)	نوعية التربة في محافظة الخليل	52
خريطة (12)	نوعية الجيولوجيا في محافظة الخليل	54
خريطة (13)	معدل السنوي لهطول الأمطار في محافظة الخليل	56
خريطة (14)	معدل السنوي لدرجات الحرارة في محافظة الخليل	57
خريطة (15)	وضع الاقتصاد المحلي بالمحافظة وتوزيع المطاعم والبنوك وغيرها	59
خريطة (16)	الكثافة السكانية في محافظة الخليل	64
خريطة (17)	التطور العمراني في محافظة الخليل	72
خريطة (18)	الطرق داخل محافظة الخليل	74
خريطة (19)	توزيع مكبات النفايات في محافظة الخليل	76
خريطة (20)	مستويات مراكز الخدمات في محافظة الخليل	78
خريطة (21)	توزيع الأراضي الزراعية في محافظة الخليل	79
خريطة (22)	توزيع الموروث الثقافي، والطبيعي في محافظة الخليل	80
خريطة (23)	استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي ومسار جدار الفصل العنصري في محافظة الخليل 2006 م	86
خريطة (24)	خريطة استعمالات الأراضي لعام 1997م	89

الصفحة	العنوان	رقم الخريطة
96	خريطة استعمالات الأراضي لعام 2006م	خريطة (25)
101	خريطة استعمالات الأراضي لعام 2010م	خريطة (26)

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (1)	نسبة توزيع الأراضي في محافظة الخليل حسب التقسيم الجيو - سياسي لاتفاقية أوسلو	43
شكل (2)	القوة العاملة خلال الفترات الزمنية المختلفة	58

**تحليل وتقييم استخدامات الأراضي في
محافظة الخليل واستراتيجيات تخطيطها
إعداد**

مشعل خليل عبد الكريم الدوده

إشراف

د. علي عبد الحميد

د. زهراء الزواوي

الملخص

تناولت الدراسة محافظة الخليل كنموذج للمحافظات الفلسطينية التي تعرضت للاحتلال الإسرائيلي، التي عانت من عشوائية في تخطيط استعمالات الأراضي المختلفة، وأظهرت أيضا وجود تداخل في هذه الاستعمالات.

كم تناولت الدراسة تحليل مخططات استعمالات الأراضي في محافظة الخليل خلال ثلاث فترات زمنية هي (2010، 2006، 1997) م، وأظهرت التناقضات بين المخططات وأرض الواقع، وكذلك الاختلاف في الاستعمالات في الفترات الثلاث.

واعتمدت الدراسة في منهجها على كل من المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي بالارتكاز على المعلومات المتوفرة حول استخدامات الأراضي في محافظة الخليل من مصادرها المختلفة. كذلك تم استخدام عدد من أدوات البحث العلمي مثل المقابلات والمسح الميداني والزيارات.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى بعض الجوانب السلبية في المحافظة، أهمها تداخل استعمالات الأراضي، وعدم وجود المخططات الهيكلية التي تعمل على تنظيم وتخطيط استعمالات الأراضي في المحافظة.

وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع بإعداد مخطط عمراني للمحافظة ينظم استعمالات الأراضي ويحدد الاستعمالات المقترحة خلال الفترة القادمة.

ومن جهة أخرى أوصت الدراسة بضرورة إبراز الوظيفة الزراعية والتجارية والصناعية مع التأكيد على المحافظة على المناطق الزراعية والمواقع الأثرية والتاريخية في المحافظة إلى جانب تطوير قطاع الخدمات والمرافق العامة الذي يدعم ويعزز الدور الزراعي والتجاري والصناعي للمحافظة.

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة البحث

3-1 أهمية ومبررات البحث

4-1 أهداف الدراسة

5-1 خطة الدراسة

6-1 منهجية الدراسة

7-1 مصادر الدراسة

8-1 محتويات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة

1-1 تمهيد:

يعد موضوع استخدامات الأراضي (Land use) من المواضيع المهمة، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يعد أحد أشكال الاختلاف المكاني للأنشطة داخل المدينة فعلى المستوى العام نلاحظ أن هناك اهتمام كبير بتخطيط استعمالات الأراضي الذي يشكل أساسا في تنظيم المدن وتخطيطها، وتحقيقا للاستخدام الأمثل للأراضي التي تعد من الموارد والمصادر المحدودة، التي يحتاجها الإنسان بشكل ماس، وضروري.

وبالنسبة للمدن الفلسطينية فهي لم تحظ بالاهتمام المطلوب في موضوع دراسة استخدامات الأراضي، وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع والدور الذي يقوم به في تحليل الماضي و دراسة الحاضر والمستقبل. أما منطقة الدراسة وهي: محافظة الخليل فهي تشكل جزءا من النظام العمراني الفلسطيني، وهي من أكبر المحافظات في الوطن من حيث المساحة وعدد السكان، ولها دور كبير في قيام الاقتصاد الفلسطيني، وقد تأثرت كثيرا بعشوائية الاستخدام التي نتجت عن الأوضاع السياسية والاقتصادية.

والجهات التي توالى على حكم فلسطين - العثمانيين، البريطانيين، الأردنيين، اليهود، وأخيرا السلطة الفلسطينية. ولهذا السبب جاءت هذه الدراسة لتعطي صورة واضحة لهذه الاستعمالات في المحافظة من خلال تحديد أنماط تطور الاستعمالات والوصول إلى أحسن استعمال للأراضي خاصة وأن استعمالات الأرض تتميز بالديناميكية تبعا لاحتياجات المجتمع المتغيرة فاستعمالات الأرض تعد ردة فعل لاحتياجات السكان ؛ لذلك فإنه من الضروري الوقوف على هذه الاستعمالات وتحديد دور القوى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فضلا عن أثر التغيرات المختلفة خاصة المنافسة والمفاضلة بين الأنشطة المختلفة على قيم الواقع داخل المدينة وفعاليتها في حركة الوظائف.

2-1 مشكلة الدراسة:

شهدت منطقة الدراسة عشوائية في تخطيط استخدامات الأراضي الزراعية والصناعية والتجارية والسكنية وغيرها من الاستخدامات نتيجة لوجود عدة عوامل أثرت فيها: كالعوامل السياسية، والديمقراطية، والاقتصادية التي مرت بها المحافظة.

وقد توجهت هذه الدراسة لتخلص قدر الإمكان من العشوائية في استخدامات الأراضي:

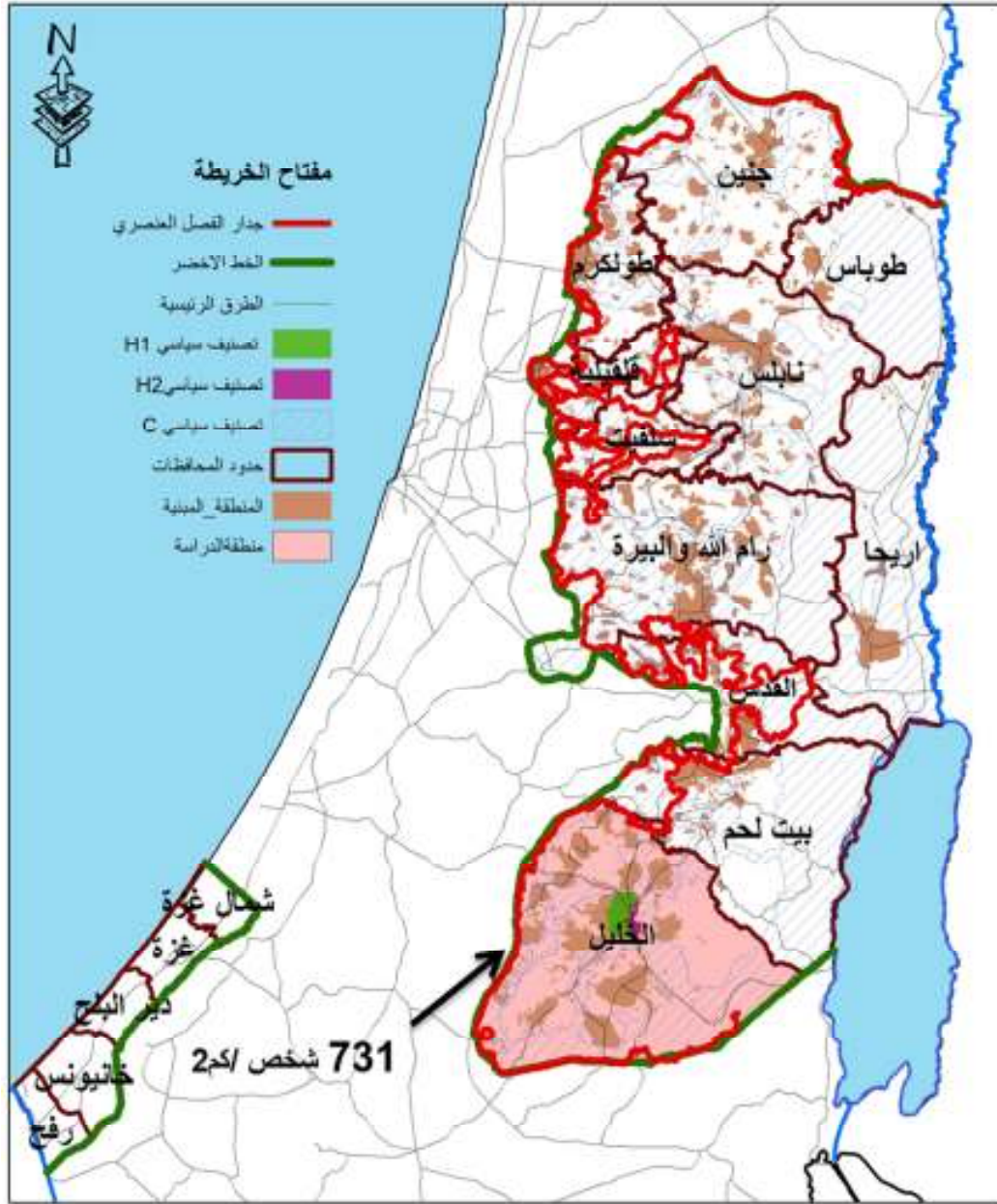
1. النمو الملحوظ الذي شاهدهه المحافظة، الذي أدى إلى تغيرات سكانية كبيرة مما نتج عنه سلبيات في قطاع الخدمات في المحافظة، التي لم تتم بشكل متواز مع النمو السكاني.
2. المخططات التي عملت للمحافظة لم تأخذ بعين الاعتبار اعتراضات واحتياجات سكان المحافظة، ولم تراعى التوزيع الصحيح لاستعمالات الأراضي.
3. عدم توفر دراسات سابقة عن موضوع الدراسة في منطقة الدراسة.
4. وجود مستوطنات الاحتلال داخل وعلى حدود المحافظة كان له الأثر الأكبر في توجه البناء وعدم السيطرة على التنظيم.

فمن هنا كانت أهمية الأطروحة، كونها تتناول دراسة وتحليل محافظة الخليل والتغيرات التي حصلت بالمحافظة على استخدامات الأراضي خلال الفترات الزمنية المختلفة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وتأثير المواقع الاستعمارية على التطور العمراني للتجمعات السكانية في المحافظة، وكذلك تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع استخدامات الأراضي وتحليلها وتقييمها على مستوى محافظة الخليل.

3-1 أهمية الدراسة:

وأهمية هذه الدراسة يمكن الإشارة إليها بما يأتي:

1. أهمية الخليل كمحافظة لها ثقلها الاقتصادي، والديمقراطي والسياسي ومساحة الأراضي على مستوى محافظات الوطن.
2. تأثير استخدامات الأراضي سلباً؛ بسبب المستعمرات في منع التوسع العمراني الطبيعي للتجمعات السكانية الفلسطينية في محافظة الخليل وقطع التواصل بين هذه التجمعات.
3. وجود شبكة من الطرق الالتفافية الكثيفة التي تعمل على قطع التواصل الجغرافي الفلسطيني، وتعمل على توصل المستعمرات ببعضها وبداخل إسرائيل.
4. إقامة الجدار العازل الذي صادر مساحة كبيرة من الأراضي في المحافظة وأدى ذلك إلى تغيير في الاستخدامات الأراضي في المحافظة، ما يحطم الثروة الزراعية والحيوانية.
5. تسليط الضوء على السياسات الإسرائيلية، وأثرها على تخطيط استخدامات الأرض.
6. عدم وجود مناطق صناعية في المحافظة وعدم وجود مناطق تجارية أيضاً بالمحافظة، وإنما وجود اختلاط بين جميع الاستخدامات الأراضي في المحافظة.



خريطة (1): حدود محافظة الخليل.

المصدر: الباحث بتصرف من المخطط المكاني لضفة الغربية 2016.

4-1 أهداف الدراسة:

في ضوء الأهمية المشار إليها فإن هذه الدراسة تسعى لتحقيق الهدف الرئيس، وهو: تخطيط استعمالات الأراضي على مستوى المحافظة وتنمية استعمالات الأراضي بالشكل المناسب والحاجة التي يحتاجها السكان بأفضل شكل، ويتم ذلك من خلال بعض الأهداف التفصيلية:

1. معرفة العوامل المؤثرة على استعمالات الأرض في المحافظة، وإبراز أثر المناطق الصناعية في المحافظة على أنماط استعمال الأرض.
2. إعطاء صور واضحة لاستعمالات الأرض الأكثر استخداماً في المحافظة، وحل المشاكل الناتجة عن سوء الاستعمال لتلك الأراضي.
3. تحديد طريقة الاستعمال الحالية، والتعرف على السلبيات الناجمة عنها، ومن ثم تحديد الاستعمال الأمثل لتلك الأراضي حالياً ومستقبلاً لتحقيق حاجات الحاضر، وتوفير احتياجات الأجيال المستقبلية.
4. إبراز، وتوضيح المعلومات حول استخدام الأرض في منطقة الدراسة لصانعي القرار، وذلك باتباع الأسلوب العلمي في التحليل.
5. التعرف على أنماط استخدامات السائدة في محافظة الخليل.
6. تحديد مساحة الأراضي المستخدمة كمناطق صناعية وتحديد اتجاهاتها، وما أثر ذلك على المدينة، والقرى في المحافظة.

5-1 خطة الدراسة:

في ضوء الأهداف والأهمية الخاصة لهذه الدراسة فإن خطة البحث تقوم على ثلاث محاور أساسية:

1. المحور الأول:

يتناول الخلفية النظرية للدراسة من خلال مراجعة المفاهيم الأساسية والنماذج والنظريات المتعلقة بموضوع تخطيط استعمالات الأراضي وانعكاسها على التخطيط العام والشامل للمحافظة.

2. المحور الثاني:

سوف يشمل الخلفية المعلوماتية حول واقع استعمالات الأراضي في محافظة الخليل وقراها من خلال دراسة الخصائص الجغرافية والتطور العمراني، وكذلك الملامح التخطيطية للمحافظة ككل.

3. المحور الثالث:

الذي يشكل الجزء الرئيس بالبحث في تناول تحليل، وتقييم استعمالات الأراضي الحالية في المحافظة، وإبراز نقاط القوة والضعف، وتحديد المشاكل والمعوقات بهدف الخروج بمقترح يتضمن السياسات والاستراتيجيات الأساسية لتحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي، وهذا المقترح يركز على الخلفية النظرية التي تضمنها المحور الأول للدراسة.

6-1 منهجية الدراسة:

لقد تم في هذه الدراسة اعتماد عدة مناهج للبحث وتشمل:

1- المنهج التاريخي:

وذلك من خلال دراسة ثلاثة مخططات لثلاث فترات زمنية مختلفة، وكانت هذه الفترات مرتبطة بانتفاضة الأقصى المباركة، وتم عرض وتحليل هذه المخططات للفترات الزمنية: قبل الانتفاضة، وخلال الانتفاضة، وبعد الانتفاضة.

2- المنهج الوصفي:

وذلك من خلال دراسة الواقع، وفهم العوامل التي أثرت على أنماط استعمالات الأراضي الحالية في المحافظة وفهم وتحليل أسباب الفجوة بين التخطيط النظري والواقع العملي.

3- المنهج التحليلي:

وذلك من خلال دراسة المخططات الهيكلية التي عملت للمحافظة كاملة، ووصف ما هو موجود فيها ومقارنتها مع بعضها البعض وما هو موجود وعلى أرض الواقع.

وقد تم استخدام العديد من أدوات البحث العملي مثل برامج تطبيقات الحاسوب الجغرافية GIS؛ من أجل الحصول على نتائج من خلال تحليل الخرائط والبيانات المتوفرة من قبل الوزارات والمعهد الأبحاث والمؤسسات المختلفة، ومن أجل تقييم النتائج والحصول على أفضل مقترح ممكن من أجل التخطيط للمستقبل.

4- المنهج الإقليمي: باعتبار محافظة الخليل إقليماً إدارياً.

7-1 مصادر المعلومات:

وتم الاعتماد في جمع المعلومات على المصادر التالية:

أ- **المصادر المكتبية:** وتشمل الكتب، المراجع، الدوريات، الرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث.

ب - **المصادر الرسمية و شبه الرسمية:** وتشمل التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية مثل: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة، ومراكز البحوث مثل: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ومركز التخطيط الحضري والإقليمي التابع لجامعة النجاح، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس في رام الله، ومعهد أريج للبحوث في بيت لحم.

ج - **المخططات الهيكلية ومخططات تصنيف الأراضي والصور الجوية الخاصة بمنطقة الدراسة، وبرنامج نظام المعلومات الجغرافية (GIS).**

د - **المصادر الميدانية:** وهي المعلومات التي حصل عليها الباحث من خلال الزيارات الشخصية والمقابلات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي لها علاقة بالدراسة.

8-1 محتويات الدراسة:

احتوت هذه الدراسة على ستة فصول رئيسية:

الفصل الأول: تناول المقدمة، ومبررات الدراسة، وأهميتها، وأسباب اختيار محافظة الخليل كموقع للدراسة، وأهداف الدراسة، وخطة الدراسة، ومنهجية الدراسة، ومصادر المعلومات الخاصة بها.

الفصل الثاني: دراسة مفاهيم استخدامات الأراضي، وتم دراسة بعض النظريات والنماذج التي تحدثت عن استخدامات الأراضي، كما تم دراسة مبررات استخدامات الأراضي، ودراسة أهمية استخدامات الأراضي في التخطيط، وتم أيضا دراسة العوامل المؤثرة في تخطيط استخدامات الأراضي.

الفصل الثالث: فدرس الخصائص الجغرافية كالموقع والتضاريس والمساحة والمناخ ومصادر المياه والتربة لمحافظة الخليل، وطبيعة الاستخدامات الأراضي في المحافظة، والخصائص السكانية في المحافظة، وتم دراسة الخصائص الإدارية في محافظة الخليل، كما تم دراسة التطور العمراني للتجمعات السكانية إضافة إلى استعمالات الأراضي في المحافظة.

الفصل الرابع: فقد تم تحليل وتقييم خرائط استعمالات الأراضي لمحافظة الخليل خلال الفترات الزمنية الثلاث وهي: (1997/2006/2010) م، وبعد ذلك تم دراسة كافة المخططات لاستعمالات الأراضي من خلال الصور الجوية لكل فترة زمنية على حدة وذكر نسبة ومساحة كل استخدام خلال الفترات الزمنية الثلاث.

الفصل الخامس: فتم دراسة النتائج التي خرجت من الفصل الرابع لمساحة استخدامات الأراضي في محافظة الخليل وعمل مقارنة بين هذه النتائج لكل فترة زمنية وتم من خلال هذه النتائج الحصول على بعض المعلومات التي توجهنا إلى تحديد الاتجاهات في استخدامات الأراضي بالمحافظة وكيف يتم الوصول إلى أفضل المخططات والنتائج كما تم الحصول على بعض الاستراتيجيات المقترحة من قبل الباحث.

الفصل السادس: فدرس أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

9-1 مفاهيم ومصطلحات:

تم استعمال عدد من المفاهيم والمصطلحات التي لا بد من تعريفها، وهي:

1. **المستعمرة:** أرض مخصصة للاستيطان اليهودي المدني أو شبه العسكري، أقامها المستعمر الإسرائيلي على الأراضي المحتلة منذ عام 1967 .
2. **المدينة:** هي تجمع سكاني يعمل معظم أفرادها بحرف غير الزراعة، ولا يقل عدد سكانها عن (50000) نسمة ويعمل معظمهم ضمن حدودها.
3. **الضاحية:** هي المناطق الانتقالية بين الريف والمدينة، وتكون عادة مفصولة عن المدينة بأراض فارغة، ويعمل سكانها في الغالب في المدينة التي توفر لهم السلع والخدمات.
4. **القرية:** هي ذلك التجمع الذي يزيد عدد سكانه على (500) نسمة، ويعمل معظم سكانه بالزراعة.
5. **الخربة:** هي التجمع الذي يزيد عدد سكانه على 100 نسمة ويقل عن 500 نسمة، ويعمل معظم سكانه بالزراعة ويكون عادة قريباً من القرية.
6. **القرى التابعة:** هي التجمعات السكانية الصغيرة التي تقع بجوار المدن والقرى وتحصل على خدماتها منها.

7. **حدود المحافظة:** هي الحدود الإدارية والجغرافية والقانونية للمحافظة.
8. **التفاعل المكاني:** هو الحركة المكانية في الموقع مثل الحركة السكانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
9. **نقطة الجاذبية:** هي النقطة التي يصبح ارتباط مدينة بأخرى بنفس المستوى وتتميز بموقع متوسط بين المحافظات ويكون التأثير طرديًا مع الحجم وعكسيًا مع مربع المسافة بين المحافظتين.
10. **العشوائية العمرانية:** هي عدم فصل استخدامات الأراضي في موقع عمراني معين وتداخلها مع بعضها.
11. **الموقع الاحتلالي:** يشمل المستعمرات الرسمية، وغير الرسمية، والبور الاستعمارية، والمستعمرات العسكرية، وشبه العسكرية، والمستعمرات الزراعية، والمناطق الصناعية، ولا يشمل معسكرات الجيش الإسرائيلي.
12. **الإقليم:** منطقة جغرافية لها سمات معينة حيث تتشابه بها الظواهر الجغرافية المختلفة وتميزها عن غيرها من المناطق، ومساحة الإقليم تحددها السمات المشتركة لتلك المنطقة.
13. **البؤرة الاستعمارية:** بناء مدني أو شبه عسكري لم يتم إقرار إنشائه من قبل السلطات الإسرائيلية، وغالبًا ما يتم الإقرار فيما بعد، وذلك باختيار توقيت سياسي مناسب، وقد تتحول من بؤرة استعمارية إلى مستعمرة أو معسكر.
14. **المجلس الإقليمي:** سلطة إدارية تشمل عدة مستعمرات.
15. **تران سفير:** هي عملية إخراج السكان قسرًا من أماكن سكنهم عن طريق المضايقات التي يتعرضون لها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1-2 تمهيد

2-2 مفهوم الأرض

3-2 مفهوم تخطيط استخدام الأرض

4-2 نظريات استخدام الأرض

5-2 العوامل المؤثرة في استخدامات الأرض

6-2 مخاطر عشوائية استخدام الأرض

7-2 أسس ومعايير تخطيط وتوزيع استخدامات الأرض الحضرية

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1-2 تمهيد:

يتناول الإطار النظري للدراسة مفاهيم تخطيط استخدام الأرض، ويتناول أيضا الخصائص العامة والخاصة لتخطيط استخدامات الأراضي، وأهمية تخطيط استخدامات الأراضي، وأهداف وخطوات تنفيذ تخطيط استخدامات الأراضي، ومخاطر عشوائية استخدامات الأراضي، وأيضا يبين النسب المئوية لبعض الاستخدامات في بعض الدول الأوروبية والعربية، والنسب الأفضل لكل استخدام من الاستخدامات الأرضية.

إن البيئة الطبيعية عندما تكون في حالتها العادية، ودون تدخل مدمر أو مخرب من جانب الإنسان تكون متوازنة على أساس أن كل عنصر من عناصرها قد خلق بصفات محددة، وبحجم معين بما يكفل للبيئة توازنها، تأكيداً لقوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم “والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون” (الحجر: 19). صدق الله العظيم، فإن الأرض هي مورد محدود ويزداد عليها الطلب يوماً بعد يوم لأغراض الزراعة وال عمران والصناعة والمواصلات والترفيه والخدمات والمرافق العامة، ويتعاظم هذا الطلب ليصبح أكبر من مساحات الأرض المتاحة نتيجة الزيادة المستمرة في أعداد السكان في كافة بقاع العالم.

فإن المجتمع الذي لا يخطط استخدام أرضه يفقد حاضره ومستقبله بل ويفقد معنى وجوده، ما زالت هذه الحقيقة غائبة عن أذهان كثير من الناس.

إن الأرض هي أساس كل تنمية ومدخل رئيس لأي عملية إنتاجية زراعية كانت أم صناعية، وبالتالي فإن النجاح في تخطيط استخدامها يعني خطوات هامة وكبيرة لتحقيق المزيد من الرفاهة الاقتصادي والاجتماعي، وهو في الوقت نفسه ترجمة عملية لمفهوم المجتمع والتنمية والبيئة المستدامة.

2-2 مفهوم الأرض:

تعرف الأرض على أنها المساحة المحددة من سطح الكرة الأرضية، التي تحتوي على التربة والصخور أسفلها، والغلاف الجوي المحيط بها بجميع عناصره المناخية، وكذلك الكائنات الحية التي تعيش مباشرة فوق أو أسفل هذا السطح. (FAO,1995)

1-2-2 أهمية الأرض:

إن أهمية ووظائف الأرض تكمن في ما يأتي: (غنيم، 2001):

1. الأرض هي الأساس للعديد من النظم التي تدعم الحياة من خلال إنتاج الغذاء، الأعلاف، الألياف والطاقة، وكذلك كثير من المواد التي يستخدمها الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال انتقالها عبر الهرم الغذائي.
2. توفر الأرض الأساس المادي، والحيز المعيشي لاستقرار الإنسان، وممارسته جميع أنشطته الاجتماعية والحياتية.
3. الأرض هي الوسط الذي يخزن، ويحفظ الدلائل المختلفة على الحضارات البشرية القديمة، كما أنها مصدر المعلومات الأساسي عن العوامل المناخية التي سادت العصور القديمة، والنشاطات المختلفة التي تمت خلال تلك الفترات.
4. الأرض هي أساس التنوع الحيوي، عن طريق توفير الموطن، واحتياطي الجينات للنباتات، والحيوانات، والكائنات الحية الدقيقة التي تعيش فوق أو أسفل السطح.
5. تعد الأرض المنبع، والمصب للغازات الموجودة في الطبيعة، وتساهم في دور حيوي في اتزان الطاقة التي تأتي من الشمس.
6. تساهم الأرض، وتنظم الدورة الهيدرولوجية في الطبيعة من خلال تخزين، أو تدفق مصادر المياه الجوفية والسطحية، كما تؤثر في نوعيتها.

7. تعد الأرض مخزناً للمواد الأولية، والمعادن لاستخدامات الإنسان المختلفة.
8. للأرض وظيفة أساسية في السيطرة على الملوثات والمركبات الخطرة من خلال تجديدها، وفلترتها، وتحويلها إلى صور أخرى.
9. توفر الأرض الحيز لانتقال الكائنات الحية، وكذلك الطاقة بين الأقاليم المختلفة لأنظمة البيئة الطبيعية.

2-2-2 خصائص الأرض:

إن الأرض كمورد تتمتع بخصائص عديدة تميزها عن غيرها من الموارد أو عناصر الإنتاج، وأيضاً لهذه الخصائص أهمية اقتصادية كبيرة في كيفية استخدام الأرض وتحديد قيمتها، ونوع النشاط الاقتصادي وحجمه الذي يمارسه السكان، وأهم هذه الخصائص ما يأتي: (السامرائي والمشهداني، 1993، ص31).

1. الأرض مورد لم يبذل الإنسان جهداً في إنتاجها وتكوينها، فهي هبة من الله سبحانه وتعالى للإنسان، وهذا يعني عدم وجود تكاليف إنتاج خاصة بالأرض، لذلك فإنه من الصعب تحديد قيمة للأرض بشكل دقيق أو صحيح.
2. الأرض مورد غير متجانس حيث تختلف خصائصها من منطقة لأخرى، وبالتالي يصعب في كثير من الأحيان حصر نوعها.
3. الأرض مورد ثابت لا يمكن نقله من مكان إلى آخر في حين يمكن نقل الكثير من الموارد وعناصر الإنتاج من مكان لآخر.
4. الأرض عنصر إنتاج، ومورد دائم لا ينفذ في حين أن كثير من الموارد، وعناصر الإنتاج معرضة للفناء، أو الاستهلاك والنفاد.
5. الأرض مورد محدود يتوسع فيه استخدام على حساب الاستخدامات الأخرى.

3-2 مفهوم تخطيط استخدام الأرض:

تعد عملية استخدام الأرض معقدة مقارنة بغيرها من عمليات التخطيط. لم يأت هذا التخطيط لمجرد الوصف، وإنما لصعوبة دمج العمليات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية في عملية الاستخدام. (غنيم، 2001، ص32)

إن تخطيط استخدام الأرض هو حزمة من الخطوات الإجرائية المتسلسلة والمتراصة، التي يجري إعدادها وتنفيذها بهدف إيجاد استخدام أنسب للأرض من خلال دراسة وتقييم جميع العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية القائمة وذات العلاقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدامات الأرض داخل المحافظة، أو المدينة ليست أماكن ثابتة معلومة الحدود والمساحات أو قوالب جامدة غير متحركة، بل أن الوظائف داخل المحافظة تتفاعل وتتنافس على استخدامات الأراضي، إذ يتوسع بعضها ويتطور، بينما ينقلص بعضها الآخر، ويتراجع ليفسح المجال لوظائف أخرى. وتتصف هذه الاستعمالات بالديناميكية والحيوية، فمهما حاولت السلطات البلدية أو الإدارية بقوانينها وقبورها التنظيمية السيطرة على تلك الاستعمالات إلا أنها لا تتجح، في أغلب الأحيان، حتى في بعض الدول الاشتراكية. (الهيبي وصالح حسن، 1985. ص554)

يمكن التعرض إلى أكثر من تعريف لاصطلاح استعمالات الأراضي منها:

1. تعريف واختيار من خلال عدة استعمالات للأرض والمفاضلة بينهما حسب الأولوية، والحاجة لضمان التوصل إلى أفضل الاستعمالات للأرض (Chapin, 1965).
2. عملية وضع توصيات تتعلق برصد الأماكن المناسبة للاستخدامات الإنسانية المختلفة، وذلك من أجل تقديم إطار من القرارات العقلانية، التي تقرر تخصيص الأراضي للأغراض العامة والخاصة (غنيم، 2001، ص33).

3. هو الاهتمام بأنماط استعمال الأرض في الأراضيات، والطوابق المختلفة، وطرق عرض هذه الاستعمالات (سخنيني، 1998، ص201)

2-3-1 أهداف تخطيط استخدام الأرض:

وقد كانت أهداف تخطيط استخدام الأراضي كما يأتي (غنيم، 2001، ص65).

1. تقدير الحاجات الحاضرة، والمستقبلية للسكان وتقييم قدرة الأرض على توفير هذه الحاجات، وإيجاد حلول للمشاكل القائمة والمتوقعة.
2. تحديد، ووضع الحلول المناسبة للاستخدامات المتنافسة، والناجمة عن التضارب بين المصالح الفردية، والمصلحة العامة، وكذلك بين مصالح الأجيال الحاضرة، والأجيال المستقبلية.
3. البحث عن حلول وخيارات مستدامة تشبع الحاجات القائمة وتعمل على إدارة وتوجيه عملية التنمية.
4. إحداث تغييرات مناسبة ومنع حدوث التغيرات السلبية.
5. تحقيق تخطيط أكثر تقدماً ونجاحاً وملائماً لحاجات السكان، ومشاكلهم.

2-3-2 متطلبات تحقيق أهداف تخطيط استخدام الأرض:

يرتبط تحقيق الأهداف بتوفر الإرادة السياسية والقدرة المالية اللازمة لتنفيذ التخطيط، كذلك لا بد أن يكون تخطيط استخدامات الأرض موجهاً؛ لإشباع حاجات السكان المتزايدة، ولكن ذلك قد يؤدي إلى خلق مشاكل جديدة تتمثل في: التنافس بين الاستخدامات المختلفة للأرض، وكذلك تضارب بين مصالح مستخدمي الأرض، والمصلحة العامة، لذلك فإن ضمان تحقيق هذه الأهداف يتطلب ما يأتي: (غنيم، 2001، ص136)

1. قيام مؤسسات تشريعية بتحديد أهداف هذا النوع من التخطيط.
2. ضرورة أن يضم فريق التخطيط إلى جانب المخططين متخصصين في مجالات علمية مختلفة مثل الاجتماع والاقتصاد والبيئة والسكان والقانون وغيرها.
3. ضرورة أن يأخذ تخطيط استخدام الأرض بعين الاعتبار البيئة السياسية والاقتصادية التي يحدث فيها، كون هذا التخطيط سيتعامل مع السكان المحليين، والملاك الغائبين وصناع القرار، وسيؤثر بمعنيين من الخارج، لذلك لا بد من تحليل هذه القوى المؤثرة، ووضع استراتيجية واضحة ومحددة في كيفية التعامل معها.

2-3-3 أنواع استخدامات الأرض:

إن المحافظة ذات تركيب وظيفي محدد، وليست تجمعاً عشوائياً للمباني والسكان، وتشغل رقعة المدينة وظائف متعددة كالوظيفة السكنية، والوظيفة التجارية، والوظيفة الصناعية والوظيفة الترفيهية...، وتتصف هذه الوظائف بالتنظيم المكاني، فالأحياء السكنية تسود مناطق معينة داخل المحافظة، كما توجد الأحياء التجارية في مناطق أخرى، أما الصناعات فتوجد في مناطق خاصة داخل المدينة أيضاً. وتشغل كل وظيفة من تلك الوظائف مساحة معينة من رقعة المحافظة. وتمثل هذه المساحة المخصصة لكل وظيفة نمطاً معيناً من أنماط استخدامات الأراضي للأغراض الحضرية. (إبراهيم، 2009، ص 173)

ويمكن تقسيم استخدامات الأراضي إلى ما يلي: (إبراهيم، 2009، ص 173)

1. الاستخدامات الحضرية (Urban Uses)
2. الاستخدامات الترفيهية والترفيهية (Leisure & Recreational Uses)
3. الاستخدامات الريفية (Rural Uses)
4. استخدام الأراضي غير المتطورة (البكر) (Undeveloped "Virgin" Land Uses)

يمكن تقسيم كل صنف من تلك الأصناف إلى أنماط فرعية، فمثلاً لو أخذ النمط الأول، وهو الاستخدامات الحضرية فإننا نجده ينقسم إلى عدة أقسام:

1. السكن بأنواعه، ونعني به: اغتنام الأرض في إقامة المساكن، منطقة سكن أ، ومنطقة سكن ب، ومنطقة سكن ج، وسكن شعبي.
2. الطرق والمواصلات، وما يتبعهما من مرافق ومواقف ومحطات الحافلات والمرور والقطارات والجسور والموانئ.
3. التجاري بأنواعه المختلفة، كالتجاري الطولي، والواجهات التجارية، والأسواق والمجمعات التجارية، والمركز التجاري.
4. الصناعة، سواء أخصصت هذه المناطق للصناعات الثقيلة أو الخفيفة، والمناطق المخصصة للورش.
5. الخدمات العامة، وتوزيعها وأماكنها مثل: المدارس، والمساجد، والمعارض، والنوادي، والخدمات الصحية.

2-3-4 أنماط تصنيف استخدامات الأراضي الحضرية والريفية:

لتصنيف الأراضي، واستخداماتها في العالم خمسة أنواع من النظم: (غنيم، 2001)

1. تصنيف مسح استخدام الأراضي البريطاني.
2. تصنيف لجنة المؤتمر الجغرافي العالمي واليونسكو.
3. تصنيف استخدام الأرض الأيكولوجي.
4. تصنيف هيئة المساحة الأمريكية.

5. تصنيف استخدام الأرض الموحد، الذي يعد من أول نظم تصنيف استخدام الأرض باستخدام التصوير الجوي، وهذا النظام على النحو التالي:

- أ- الاستخدام الصناعي: (صناعة خفيفة، صناعة ثقيلة، نقل ومواصلات).
- ب- الاستخدام السكني: (منازل مشتركة، وحدات متعددة، مساكن ريفية).
- ت- الاستخدام التجاري والخدمات: (مناطق تجارية، أسواق، مجمعات، جسور).
- ث- الاستخدام الترفيهي: (مناطق ترفيهية، حدائق، ملاعب).
- ج- مناطق إنتاجية، ومناطق مكشوفة: (زراعية، تربية مواشي، مناطق مكشوفة، تعدين، مياه ومستنقعات، مراعي، غابات، مستنقعات، استخدامات غير مستغلة، استخدامات أخرى).

5-3-2 محددات استخدامات الأراضي:

يتحكم في استخدامات الأرض الحضرية والريفية مجموعة من العوامل أو المحددات:

العامل الطبوغرافي (Topographic Factor): (إبراهيم، 2012، ص 161-167)

1. تهدف النشاطات الحضرية والريفية إلى اختيار المواقع السهلية القريبة من طرق النقل البرية، وذلك من أجل تحقيق مبدأ سهولة الوصول إلى هذه النشاطات والاستخدامات.
2. هذا ساهم في تحول إشكال الحضر والريف، التي غلب عليها أشكال متعددة الأذرع، أو الشكل المحوري الذي يتناسب مع خطوط المواصلات البرية المرتبطة بالمركز الحضري.

التربة (Soil):

1. نوعية، وتركيبية التربة هي التي تحدد حجم المباني، والتجمعات التي تبنى عليها.

2. المناطق السكنية التي تستغل لمباني، ومنشآت متعددة الطوابق لا بد أن تمتاز ترتيبها ببنية قوية، وقادرة على التحمل.
3. نوعية التربة تؤثر بشكل أساس على نوعية البناء، والهيكل الإنشائي للمباني، ولم يتمكن التقدم، والتطور التكنولوجي من التغلب على هذه العامل.

عامل المنافسة (Competition Factor):

يعتمد مفهوم المنافسة على مبدأ أنه لا يمكن لاستخدامين أن يستغلا نفس الحيز المكاني في الوقت نفسه.

1. يمكن القول بأن أنماط استخدامات الأرض السائدة في المحافظات، وتوزيعها الجغرافي، وكذلك كثافة السكان، وتوزيعهم الجغرافي تتجم بالدرجة الأولى عن عامل المنافسة بين المجموعات السكانية المختلفة من جهة وبين استخدامات الأرض الحضرية المختلفة من جهة أخرى.
2. يمكن القول بأن الاستخدامات التجارية، والصناعية في المحافظة أفضل الاستخدامات كونها تحقق غالباً أفضل الأرباح الاقتصادية مقارنة مع غيرها من الاستخدامات، وبالتالي فهي تكسب المنافسة في معظم الأحيان.
3. تأخذ الاستخدامات السكنية المرتبة الثانية في المنافسة.
4. على صعيد آخر فإن مقدار وطبيعة حركة البضائع، والسلع، والسكان داخل المنطقة الحضرية تعتمد بشكل كبير على أنواع وسائل المواصلات المستخدمة. فالحركة بواسطة القطارات تختلف من حيث طبيعتها، ومقدارها عن الحركة بواسطة السيارات، وهكذا.
5. إن عامل المنافسة يكون على أشده في منطقة الأعمال المركزية (CBD)، مما ينجم عنه باستمرار ظهور نشاطات جديدة، واضمحلال، أو هجرة نشاطات أخرى من المنطقة لعجزها عن المنافسة.

عامل النقل (Transport Factor):

تميل استخدامات الأرض الحضرية إلى الامتداد والتحرك باتجاه طرق المواصلات وخطوط النقل.

1. في معظم الأحيان وجود طرق مواصلات يفرض أنماطاً معينة من الاستخدامات وبخصائص، ومواصفات مميزة.
2. من المؤكد أن أنماط استخدامات الأرض الحضرية لا يمكن أن تتجح وتستمر إلا إذا توفرت طرق مواصلات، كما هو الحال في الاستخدامات التجارية والصناعية التي تأخذ في كثير من الأحيان شكل الأشرطة الممتدة على جانبي طرق المواصلات في كثير من المدن.

عامل قيمة الأرض (Land Value Factor):

تتأثر قيمة الأرض في المناطق الحضرية بمجموعة من العوامل، أهمها:

1. الكثافة السكانية، والسكنية.
2. الموقع وخصائصه.
3. عامل الأفضلية، والمنافسة بالنسبة للاستثمار، والضرائب.
4. نوع الوظيفة السائدة في المركز الحضري.
5. الخصائص الطبوغرافية للأرض.
6. التخطيط الحضري من خلال تحديد مواقع المؤسسات العامة، وسعة الشوارع، والتقاطعات، والمناطق المفتوحة، وامتداد الوحدات السكنية نوعيتها.

7. تبين من دراسات كثيرة أن قيمة الأرض في المدن تكون عالية في مركز المدينة الذي يمثل الثقل الاقتصادي.

8. تقل قيمة الأرض كلما اتجهنا إلى الأطراف مع ملاحظة وجود تغيير في قيمة الأرض بالزيادة، أو النقصان بمرور الزمن.

عوامل أو محددات أخرى: (جغرافية المدن، عيسى علي إبراهيم، جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، 2012، ص 161-167)

1. عامل التخطيط الحضري (Urban Planning Factor) في ضبط، وتحديد أنماط استخدامات الأرض الحضرية.

2. عامل التتابع (Succession Factor).

3. عامل التركيز (Concentration Factor).

4. عامل السيطرة (Dominance Factor).

5. عامل التشتت (Decentralization Factor).

6. عامل التدرج (Gradient Factor).

7. عامل سلوك الفرد وقراراته (Decisions Individual Behavior &) حيث إن استخدام الأرض داخل المدن دائم التغيير، ويدخل في ذلك سلوك وقرارات الأفراد، ويمكن القول بأن تغيير استخدام الأرض هو نتيجة لعمليات اجتماعية.

6-3-2 أنماط استخدامات الأراضي في فلسطين:

تم اقتراح تصنيفاً خاصاً لاستعمالات الأراضي من قبل الجهاز المركزي للإحصاء اعتماداً على نظام تصنيف اللجنة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي (ECE)، ويشتمل هذا التصنيف على التقسيمات التالية: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، ص12)

أ- الأراضي الزراعية وتشمل:

1. الأراضي الصالحة للزراعة.
2. أراضي المحاصيل الدائمة (المزروعة).
3. أراضي المروج، والمراعي الدائمة.
4. الأراضي المراحة (Fallow).
5. أراضي زراعية أخرى، لم تحدد في مكان آخر.

ب- أراضي الغابات، والأراضي الحرجية الأخرى.

ت- الأراضي المبنية، وما يتصل بها (باستثناء أبنية المزارع المتفرقة):

1. الأراضي السكنية.
2. الأراضي الصناعية.
3. الأراضي المستخدمة في المحاجر، والحفر، والمناجم، وما يتصل بها من مرافق.
4. الأراضي التجارية.
5. الأراضي المستخدمة في الخدمات العامة (باستثناء مرافق النقل، والاتصال، والمرافق التقنية).

6. الأراضي المستخدمة في أغراض مخططة.

7. الأراضي المستخدمة في النقل، والمواصلات.

8. الأراضي المستخدمة في المرافق التقنية.

9. الأراضي المستخدمة في الأغراض الترويحية، والأراضي المكتشفة الأخرى.

2-4 العوامل المؤثرة في استخدامات الأرض:

2-4-1 العوامل السياسية:

البلد المستقل يشترك فيه المواطنون برسم السياسات العامة، ويشاركون في التقويم، والتنفيذ، ويستخدمون الأرض بالطريقة المثلى، أما البلد الذي يعيش تحت الاحتلال والسيطرة يعيش في حالة من العشوائية والفوضى في استخدام الأرض، ويبقى يتلقى سياسة رسم استخدام الأرض ضمن ما تراه دولة الاحتلال، وليس ضمن المصلحة العامة.

تأثرت كغيرها من المدن الفلسطينية بالوضع السياسي القائم وهو الاحتلال الإسرائيلي الذي أثر كثيراً على أنماط استعمالات الأراضي السائدة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة من أرض فلسطيني التاريخية. حيث أن أجهزة التخطيط في الضفة الغربية كانت تديرها الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهي المسؤولة الفعلية عن تغير الخرائط الهيكلية في الضفة الغربية حيث تقوم بالمصادقة على المخططات الهيكلية للمستوطنات، وتصدر التراخيص المطلوبة لبناء مستوطنات جديدة. وبالمقابل تضع العراقل أمام التصديق على المخططات واستصدار تراخيص البناء. (Senan,1993)

بالإضافة إلى ما سبق فقد عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تقليص، وحسر الإمكانات الفلسطينية، وذلك بالسلب، والنهب للأرض، والموارد الطبيعية، والمادية، وعملت بصورة منظمة على شل، وتدمير البنية التحتية في مجالات الصحة، والتعليم، والطاقة، والمياه (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1990، ص24)

فلسطين هي حالة فريدة في العالم ففيها ينفذ مخططان متناقضان لاستغلال الموارد الطبيعية لخدمة تجمعين سكانيين، أحدهما أصيل، وصاحب أرض، والثاني دخيل يملك القوة، والإمكانات، واحتل الأرض بالقوة، ويتخاذل العرب معه.. (<http://www.qudsway.com>)

2-4-2 العوامل الاقتصادية:

إن استعمال الفرد لقطعة من الأرض تعد بمثابة سلعة يتاجر بها حسب سعرها؛ أي: ضمن عملية العرض والطلب. فإذا زاد الإقبال عليها زاد سعرها، والعكس بالعكس.

إن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على استعمال الأراضي عبارة عن قوة محلية، وأخرى إقليمية تتفاعل مع بعضها لتخرج بالشكل الحالي. وبمعنى آخر فإن القوى الاقتصادية الخارجية، وعلاقتها مع الاقتصاد الداخلي لها تأثير على مستوى هذه الأرض؛ أي: أن القوى الإقليمية تؤثر على معدل سير المدينة في عمليات التنمية (علام، 1991، ص307)

من النواحي الاقتصادية فقد أثرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر، وواضح على سياسة، ووضع الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في محافظة الخليل وهذا أثر بشكل كبير على استعمالات الأراضي فكثير من المصانع والأسواق التجارية أغلقت بسبب الاحتلال الإسرائيلي في مدن، وقرى المحافظة، وذلك من خلال الضبط، والتقييد، وهذا بدوره أدى إلى تأخر تنمية في مجالات التجارة، والصناعة، والزراعة في المحافظة. (غنيم، 2001)

ففي المجال الزراعي انخفضت مساحة الأرض المزروعة بعد الاحتلال مباشرة؛ وذلك لأن الاحتلال قام بمصادرة الأراضي الزراعية في المحافظة، وعمل على ذلك من خلال إقامة جدار الفصل العنصري الذي صادر مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية التابعة للمحافظة، ومن إقامة المعسكرات التدريبية لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة مستعمرات جديدة، وتوسعة القديمة، وأيضاً بعمل الشوارع الالتفافية في المحافظة التي تخدم المستوطنين، وعملت على تقسيم المحافظة، وقطع أوصال التجمعات السكانية ببعضها البعض في المحافظة.

أما في المجال الصناعي فقد عملت السياسة الاقتصادية الصهيونية على تدمير القطاع الصناعي في المناطق الفلسطينية، ومن نتائج هذه السياسة :

1. تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي.
2. تحول بنبوي في صناعات المناطق المحتلة باتجاه إحلال صناعات تتكامل، وتلتحق بالاقتصاد الصهيوني محل المؤسسات الصناعية القائمة.
3. تكريس، وتعميق الطابع الحرفي للمؤسسات الصناعية في المناطق المحتلة.
4. انخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشآت الصناعية بشكل خطير؛ بسبب إغلاق الأسواق التقليدية أمام منتجات المناطق المحتلة.
5. الانخفاض المستمر في القدرة المحلية على الادخار، وبالتالي لا استثمار (صامد الاقتصادي، 1985، ص 184-188)

2-4-3 العوامل الاجتماعية:

1. إن المؤسسات الاجتماعية تلعب الدور الرئيس في تعزيز قيم الإنسان الإيجابية في عملية الاستخدام الصحيح للأرض.
2. فالقيم الاجتماعية تؤثر في السلوك الاجتماعي والإنساني، فهو يعطي مؤشراً عن تجارب، وتفاعل الناس مع بعضهم البعض داخل المؤسسات التي يعمل بها الإنسان. فكل هذا تأكيداً على حاجة الإنسان ورغته، فالاحتياجات ضرورية، أما الرغبات فتلي الاحتياجات، ولكنها ليست بنفس الأهمية.

إن المجتمع هو نتاج لعمليات متتابعة ومتغيرة فهناك في المراكز التجارية الموجودة في وسط المدينة نشاط رئيس، ونشاطات خارج المركز كما يوجد تمركز للخدمات العامة، والسكان، وفي الوقت نفسه يوجد انتشار لها، كما يوجد داخل المدينة أنشطة غير متجانسة، مثل: وجود حي سكني ذو

مستوى عالي يحيط به مساحة مختلفة، كما توجد أنشطة رئيسة في مكان ما تهجر مكانها، ويحل محلها أنشطة أخرى. وتقسم العمليات الاجتماعية المؤثرة على استعمالات الأراضي إلى ثلاثة أقسام هي: (علام، 1991، ص316)

1. السيطرة والتدرج.

2. المركزية واللامركزية.

3. الغزو والاحتلال.

2-4-4 العوامل الثقافية:

الثقافة جزء لا يتجزأ من المجتمع، والسكان هم جزء من الثقافة، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر. هذا إذا استخدم الإنسان الأرض ضمن ثقافته الموروثة، وشارك في رسم سياسة استخدام الأرض.

2-4-5 العوامل الإدارية والتخطيطية:

المقصود بذلك هو نوعية التخطيط الممارس على التجمعات والسكان، هل هو ضمن مشاركة السكان في التخطيط، وفي كافة المراحل التخطيطية، وضمن الواقع؟ وهل هذه التجمعات تؤثر وتضع خبرتها في عملية التخطيط أم مجرد إدارة تتلقى السياسة التخطيطية؟

الفصل الثالث

الخصائص الجغرافية والعمرانية في محافظة الخليل

1-3 التطور الإداري للمحافظة الخليل

2-3 الخصائص الجغرافية لمحافظة الخليل

1-2-3 التضاريس

2-2-3 التكوين الجيولوجي

3-2-3 الطبيعة المناخية

3-3 الظروف الاقتصادية

4-3 الخصائص السكانية (الديمغرافية)

8-3 الخصائص الوظيفية

9-3 الموارد المائية

10-3 الخصائص العمرانية في المحافظة

11-3 الطرق والمواصلات

12-3 النفايات

13-3 الخدمات المجتمعية

الفصل الثالث

الخصائص الجغرافية والعمرانية في محافظة الخليل

1-3 التطور الإداري للمحافظة:

1.1.3 قبل فترة الحكم العثماني:

سكن الإنسان القديم أرض فلسطين منذ أقدم الأزمنة، وقد عرف هذا الإنسان الذي سكن فلسطين الزراعة، وكذلك الصناعة، مثل: صناعة الفخار (5500 ق.م)، والأدوات النحاسية -3150 (4000 ق.م)، والأدوات البرونزية (3150-1200 ق.م)، والحديدية (1200-320 ق.م). وأصبح الناس يُعرفون بقبائلهم وممالكهم، وقامت هجرات لقبائل وأقوام عربية متعددة قدمت من جزيرة العرب، فسكنت فلسطين وما جاورها، ومن أشهر هذه الأقوام: الكنعانيون، والعموريون، والآراميون، وقد أقام هؤلاء الأقوام حضارات، وبخاصة الكنعانيون الذين اخترعوا الكتابة، وأقاموا المدن الكبيرة في فلسطين، وسموها بأسمائهم، وما زالت إرثا حتى الآن. (وكالة الأنباء، والمعلومات الفلسطينية)

وإن محافظة الخليل لقبت باسم جريات أربع نسبة إلى رجل كنعاني كان يسمى جريات أربع، وبعض القصص تتحدث أنها سمية بجريات أربع؛ نسبة إلى جبالها الأربعة، ومن ثم أسموها، حبرون نسبة إلى سيدنا إبراهيم، الذي لقب بخليل الله.

غزا فلسطين والمناطق المجاورة مجموعات عرقية مختلفة استطاعت السيطرة لبعض الوقت، لكنّ هؤلاء الغزاة كانوا يُطردون من هذه الأرض، وتنتهي صلتهم بها لتعود البلاد إلى أهلها، وصفتها الأصلية، ومن هؤلاء الذين غزوا فلسطين: الهكسوس (1750-1500 ق.م)، والفرس (520 ق.م)، والإغريق بقيادة لإسكندر (332 ق.م)، والرومان في القرن الأول الميلادي. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية)

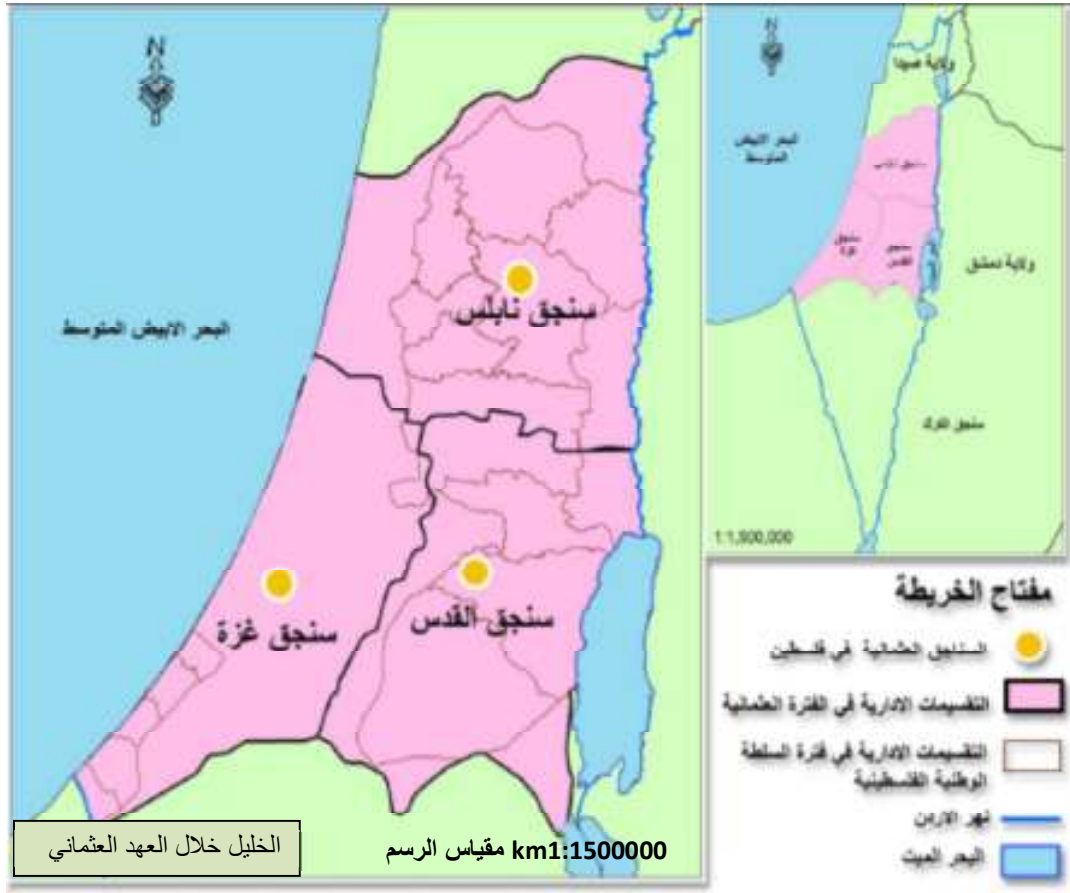
وفي سنة 636 للميلاد؛ تمكنت جيوش الفتح الإسلامي من تحرير فلسطين، وصارت جزءا من الدولة العربية الإسلامية، وشهدت فلسطين في العهد العربي انتعاشا، وازدهارا رغم ما قاسته في

فترة الحروب الصليبية. وظلت فاعلة في صياغة أحداث التاريخ العربي حتى في عهد الحكم العثماني الذي دام أربعة قرون. (وكالة الأنباء، والمعلومات الفلسطينية)

2.1.3 خلال العهد العثماني:

مهزم العثمانيون المماليك في حدود 1517م، وكانت الدولة العثمانية سيطرت على فلسطين عام 1516 م بعد معركة مرج دابق في 23 آب أغسطس من ذلك العام، وعينت القسطنطينية حاكما محليا عليها، وكانت فلسطين في العهد العثماني جزءا من ولاية الشام ومركزها دمشق، وكانت الولاية مقسمة إلى سناجق (واحدھا سنجق)،

والسنجق إلى أقضية (واحدھا قضاء)، وكانت فلسطين مقسمة إلى ثلاثة سناجق هي: نابلس، والقدس، وغزة، ويتبع كل سنجق إلى دمشق مباشرة، وليس بينها علاقة خاصة. وأما الأجزاء الشمالية من فلسطين فكانت تتبع لولاية لبنان (بيروت)، وكان مركز هذه الولاية في عكا لأكثر من خمسين عاما، وكان مركزها في فترات أخرى في بيروت، وصيدا. (العدوان. المجلد 6، العدد 2، 2012م)



خريطة (2): فلسطين خلال العهد العثماني.

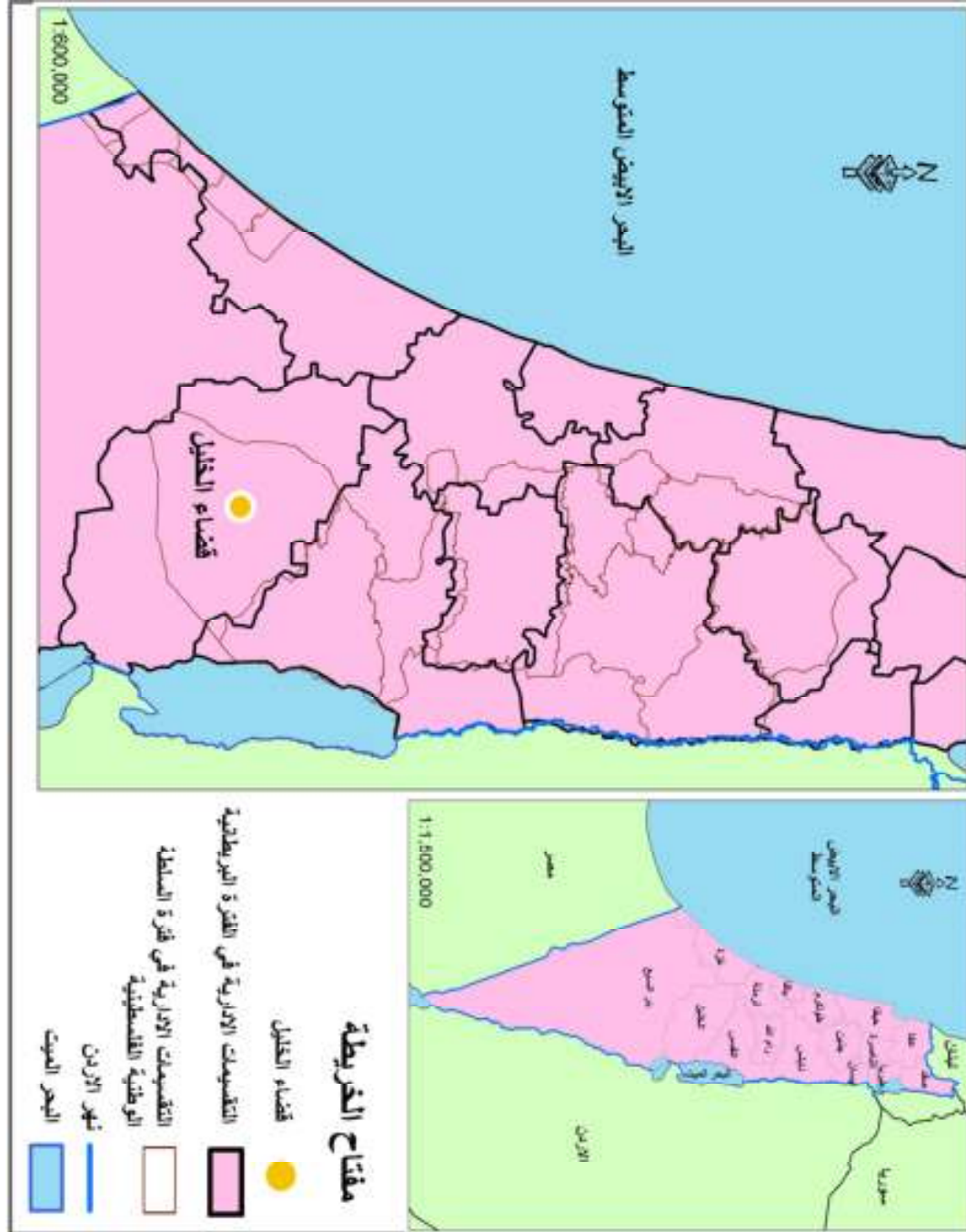
المصدر: الباحث بتصرف عن العدوان.

ونلاحظ من خلال الخريطة أن محافظة الخليل بشكل كامل مع بعض أجزاء من محافظة بئر السبع ومدينة بيت لحم كانت تتبع بشكل كامل لسنجق القدس خلال فترة الحكم العثماني على فلسطين وحسب التقسيم الإداري لدى العثمانيين.

3-1-3 خلال فترة الانتداب البريطاني:

في 1917م، ضمن الحرب العالمية الأولى، احتل الجيش البريطاني المتجه من مصر أرض فلسطين، وفي 1922م تأسس الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب قرار عصبة الأمم في مؤتمر سان ريمو عام 1920م حيث كان التقسيم الإداري لفلسطين في فترة الانتداب البريطاني، وهي المناطق الإدارية التي كانت تشكّل فلسطين التاريخية في الفترة التي تمتد من بداية هذا الانتداب عام 1920م، وحتى انسحاب بريطانيا من فلسطين وإعلان دولة إسرائيل على أرضها في مايو 1948م،

وكان هذا التقسيم الإداري يُدعى بـ "الأقضية" ، وكانت فلسطين تتشكل من 18 قضاء حتى عام 1944، حينما قررت حكومة فلسطين التابعة للانتداب دمج كل من قضاء بيت لحم وقضاء أريحا مع قضاء القدس ليكون عددها في نهاية هذه الفترة 16 قضاء. (محروق، 1995، خمائسي، 1997)



خريطة (3): فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني.
المصدر: الباحث بتصرف من خمائسي.

4.1.3 خلال فترة الحكم الأردني:

وفي عام 1948 اندلعت النكبة الفلسطينية، وتم تهجير عدد كبير من الفلسطينيين من أراضيها، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتدمير القرى، والبلدات الفلسطينية، حيث تم تدمير عدد كبير من قرى قضاء طولكرم، والاستيلاء على الأراضي كما هو ظاهر في الخارطة أعلاه جميع القرى والبلدات في قضاء الخليل بما فيها القرى والبلدات المدمرة نتيجة النكبة عام 1948م.

وبعد حرب عام 1948 م تم عقد مؤتمر اربحا في نفس العام، حيث نص القرار رقم (3) لذلك المؤتمر على طلب وحدة الضفة الغربية مع الأردن باعتبار ذلك يعبر عن إرادة سكان الضفة الغربية.

وفي العام 1952م تم حل الحكم المحلي في الضفة الغربية؛ ليتم توحيد الإدارة في كلا الضفتين تحت الإشراف المباشر من السلطة المركزية في عمان، وبعد دستور عام 1952 م، الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله بيان طبيعة الإدارتين المركزية، والمحلية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال تلك الفترة، وبموجب ذلك الدستور فقد كانت الإدارة تحت إشراف ومسؤولية مجلس الوزراء، كما وأعطيت بالمجلس صلاحية التقسيمات الإدارية، وتنظيم عمل الأجهزة الإدارية المركزية.

وقد اعتمدت الحكومة الأردنية في بداية الأمر، التقسيمات الإدارية التي اعتمدها الانتداب البريطاني، وكذلك أبقّت على نفس التقسيمات الإدارية للضفة الغربية حتى عام 1957 م، حيث قامت الحكومة الأردنية بإنشاء ثلاثة أقسام إدارية بموجب مرسوم وزاري، وتمثلت هذه الأقسام بالشكل الآتي:

الناحية (اللواء): وهي أكبر وحدة إدارية، وتضم هذه الوحدة مجموعة من النواحي الفرعية (الأقضية)، وهذه الأقضية تشتمل على نواحي ريفية فرعية (ناحية).

وعلى هذا الأساس، فقد قسمت الضفة الغربية إلى ثلاثة ألوية رئيسية، وهي: نابلس، والقدس، والخليل. واشتملت هذه الألوية على مجموعة من الأقضية على النحو التالي:

أ- **لواء نابلس:** ويضم قضاء نابلس، وجنين، وطولكرم.

ب- **لواء القدس.**

ت- **لواء الخليل:** حيث تم فصل الخليل عن القدس، كما كان في العهد الانتداب البريطاني.

في عام 1966 صدر نظام التشكيلات الإدارية رقم (1)، والذي جاء في المادة (2) منه تأكيداً على تقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إلى محافظات، وألوية، وأقضية، ونواح وفقاً لنظام التقسيمات الإدارية رقم (125) لسنة 1965 م، وتعديلاته، في حين حددت المادة (3) الألقاب، والمسميات التي تطلق على هذه التشكيلات، حيث يرأس المحافظة محافظ، واللواء متصرف، والقضاء مدير قضاء (أو قائم مقام)، والناحية مدير ناحية. وعليه فقد خضعت الضفة الغربية لنظام التقسيمات الإدارية الأردني رقم 125 لعام 1965، الذي قسم المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ضمنها الضفة الغربية على النحو التالي:

أ- **محافظة القدس،** ومركزها مدينة القدس، ويتألف من القرى المحيطة بمدينة القدس، وأقضية رام الله، وبيت لحم، وأريحا، وناحية النبي صالح، وناحية دير قديس.

ب- **محافظة نابلس،** مركزها مدينة نابلس، وتتألف من القرى المحيطة بمدينة نابلس، أقضية جنين، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت، وطوباس، ومن نواحي يعبد، وعنبتا وسيلة الظهر.

ت- **محافظة الخليل،** ومركزها مدينة الخليل، وتتألف من القرى، والبلديات المحيطة، ومن ناحية دورا، وعدد من العشائر.

لقد كان الهدف من وراء هذه التقسيمات بسط سلطة الدولة المركزية على هذه المناطق من خلال الصلاحيات الأمنية، والإدارية الواسعة التي أعطيت للمحافظين المعيّنين من قبل السلطة المركزية. (وزارة الحكم المحلي، 2003؛ إشتية، 2004)

36

صلاحيات الحكم والتشريع، والتعيين والإدارة مما يتعلق بالمنطقة، أو بسكانها إلى قائد قوات الجيش الإسرائيلي فقط، و تمارس من قبله أو من قبل من يعينه لذلك، أو من يعين بالنيابة عنه.

وقد استمر الحكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية حتى تاريخ 1982/12/22م حيث أعلن القائد العام لقوات الجيش الإسرائيلي عن إنشاء إدارة مدنية إسرائيلية مهمتها إدارة شؤون الموظفين حيث شكلت الإدارة المدنية في الضفة الغربية بموجب الأمر رقم 947 لسنة 1981 بشأن إقامه إدارة مدنية الصادر عن قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة.

وقد قام الاحتلال الإسرائيلي فور احتلاله للضفة الغربية، وقطاع غزة، والأراضي الغربية الأخرى بتقسيم هذه المناطق إلى أربع مناطق إدارية تخضع في إدارتها للحكم العسكري، وهي:

أ- منطقة المرتفعات السورية، وأسموها (هضبة الجولان) .

ب- منطقة الضفة الغربية عدا القدس، وأسموها (يهودا والسامرة) .

ت- منطقة قطاع غزة، وشمال سيناء، وسميت (شلومو) .

ث- جنوب سيناء، وسموها (شليمار) .

وفي هذا التقسيم طرأت تغيرات على مستوى الأولوية، والأفضية التي اشتملتها الضفة الغربية، ويمكن إجمال هذه التغيرات بتغيرين بارزين هما:

الأول: القرار الذي اتخذ من قبل وزير الدفاع القاضي بفصل القدس عن كامل جهاز الضفة الغربية.

الثاني: فصل مدينة نابلس عن أفضية طولكرم، وقلقيلية؛ وبذلك أصبحت لواء مستقلا .

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي أوقف العمل بنظام التقسيمات الإدارية السابقة، باستثناء الإدارة في القرية التي لا تتمتع بمجلس قروي، وأحلت سلطات عسكرية إسرائيلية محل الحكام الإداريين، بحيث أصبح الحاكم العسكري في منطقة ما يقوم بالواجبات، والسلطات المخولة للحاكم الإداري، وذلك بموجب الأمر العسكري رقم (194) لسنة 1967، وبعد الأخذ بنظام الإدارة المدنية

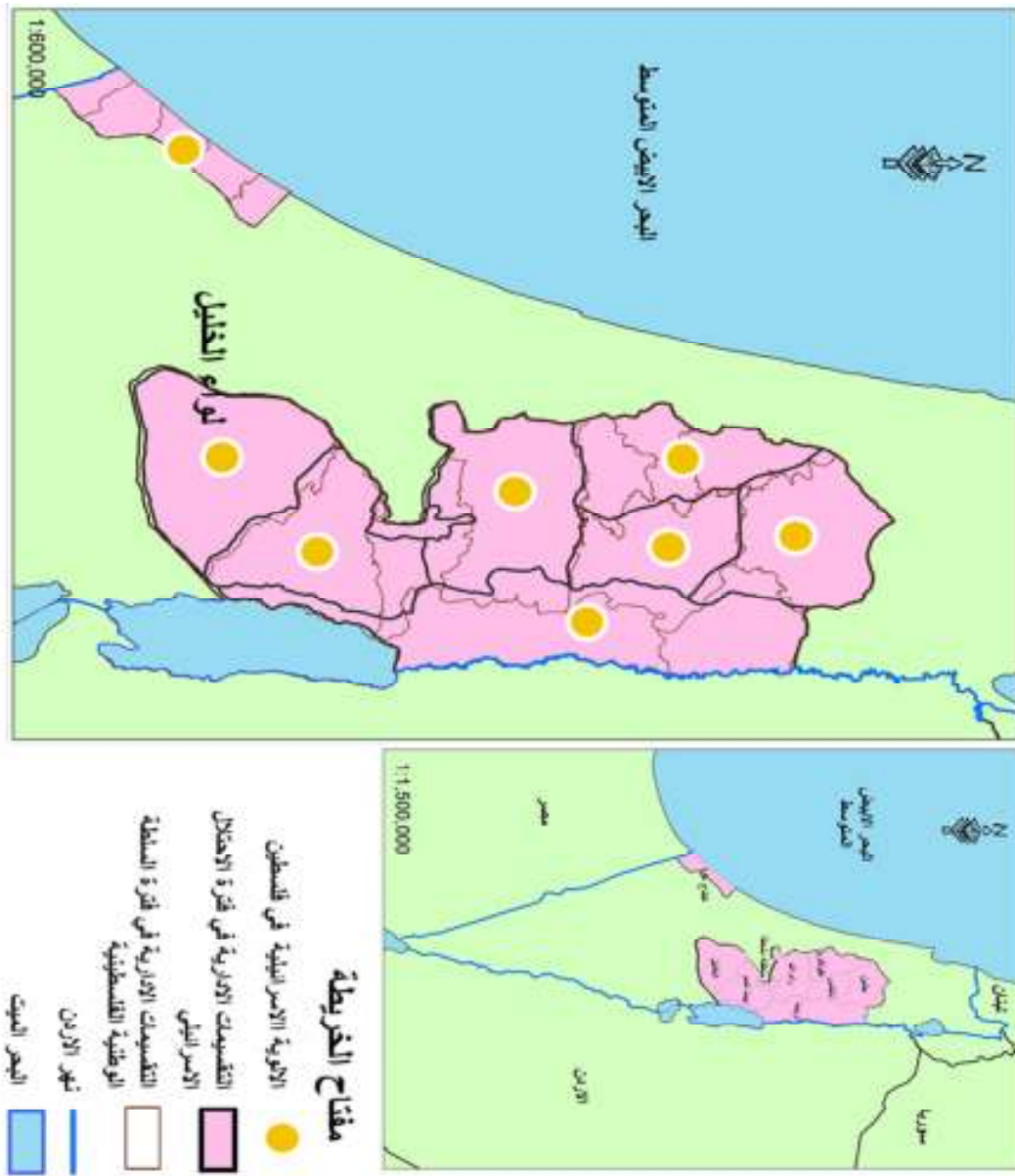
توزعت صلاحيات الحكام الإداريين بين الحكام العسكريين فيما يخص النواحي الأمنية، والمسؤولين في الإدارة المدنية فيما يخص المجالات الأخرى.

بقي هذا الحال إلى أن تم إنشاء الإدارة المدنية عام 1981 في الضفة الغربية، حيث تم نقل الصلاحيات إلى رئيس الإدارة المدنية. وقد قسمت الضفة الغربية إلى سبع مناطق إدارية وعسكرية، وهي: الخليل، ونابلس، رام الله، طولكرم، أريحا، جنين، وبيت لحم، كما تم ضم مدينة القدس الشرقية إلى أراضي فلسطين المحتلة عام 1948م، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها.

لقد كان غرض الاحتلال من وراء هذه التقسيمات إحكام سيطرته من النواحي العسكرية، والأمنية، والإدارية على المناطق الفلسطينية المحتلة (Benvensiti & Khayat, 1988; Khamaisi 1989; Coon, 1992)

أما في هذه الفترة فقد، وبعد مرور عدة سنوات على الاحتلال فتحسنت أوضاع الناس الاقتصادية بعدما عملوا عند الإسرائيليين في أرض الآباء والأجداد، التي هجر منها أهلها فظهرت حركة عمرانية نشطة تجلت في توسع المناطق السكنية، وكان سبب هذه الحركة العمرانية:

1. العمل في إسرائيل على نطاق واسع.
2. العمل في خارج الوطن وخاصة دول الخليج.
3. ارتفاع مستوى المعيشة؛ بسبب توفر فرص العمل في الداخل والخارج.



خريطة (5): فلسطين خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي.

المصدر: الباحث بتصرف من خماسة.

6.1.3 خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية:

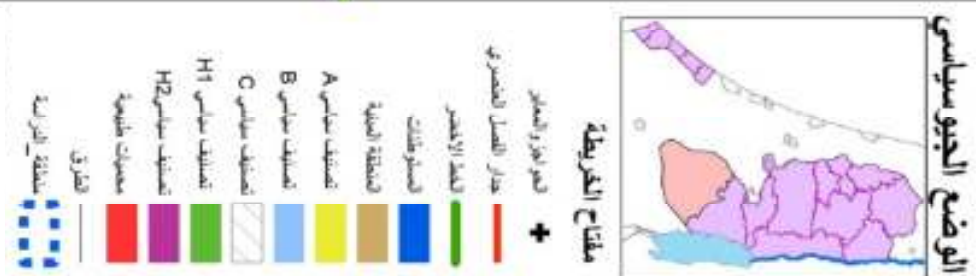
تكونت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو الذي وقعته إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993م لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية، وقطاع غزة. (حلبى، 1997؛ محروق، 1995)



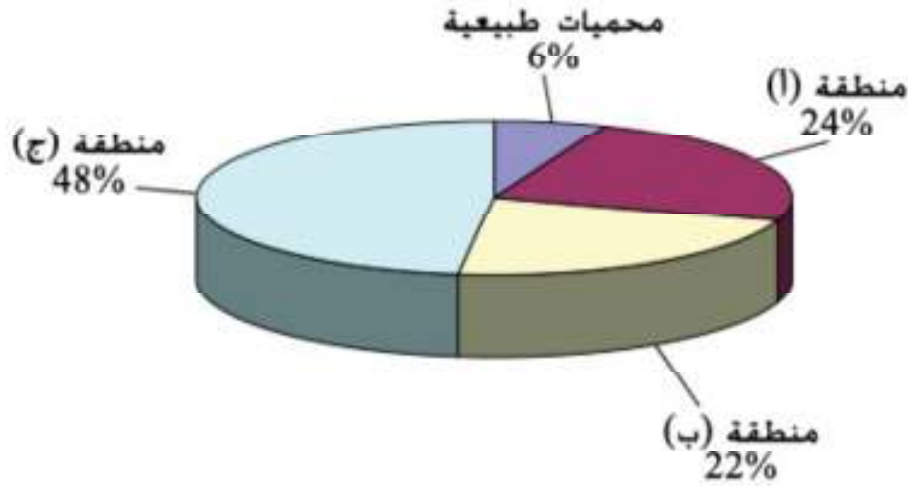
خريطة (6): الخليل خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية.

المصدر: الباحث بتصريف من حليبي.

وتعاني محافظة الخليل كغيرها من محافظات الوطن من الاحتلال الإسرائيلي، ومن سيطرته على الأرض، ومصادرتها، وبنائه للمستعمرات، والقواعد العسكرية، والحواجز الأمنية، وبناء الجدار العازل الذي صادر آلاف الأراضي من محافظة الخليل، ويحاول الاحتلال الإسرائيلي بأي شكل من الأشكال السيطرة على أراضي الفلسطينيين العزل دون أي مانع يمنعهم من سلب، ونهب، وتخريب للأرض، وفي الخارطة التالية تبين الوضع الجيوسياسية للمحافظة، وتبين أراضي c التي تم الاتفاق عليها بعد اتفاقية أوسلو.



المصدر: الباحث معهد الأبحاث التطبيقية أريج 2010.



شكل (1): نسبة توزيع الأراضي في محافظة الخليل حسب التقسيم الجيو - سياسي لاتفاقية أوسلو.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006م.

كما ذكرت سابقاً تعد محافظة الخليل واحدة من أكثر المحافظات الفلسطينية تعرضاً للهجمة الاستعمارية الإسرائيلية، حيث بدأ الاستعمار في المحافظة مع بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في عام 1967، عندما أنشئت مستعمرة (كريات أربع) داخل مدينة الخليل حيث يبلغ عدد المستعمرات في المحافظة 27 مستعمرة، وبمساحة عمرانية تقدر بحوالي 4989 دونماً، وتم بناء ما نسبته 63% بين الأعوام (1980-1984م)، ويستخدم حوالي 89% من هذه المستعمرات في المحافظة من للأغراض السكنية، وأخرى لأغراض عسكرية حسب (إحصاءات المركز الجغرافي الفلسطيني).

جدول (1): أسماء المستعمرات الإسرائيلية في محافظة الخليل

#	اسم المستعمرة	عدد السكان	المساحة - م ²	القرية العربية التي أقيمت على أراضيها	النوع	سنة التأسيس
1	كريات أربع	6.190	541516	الخليل	مدني	1968
2	دور و - ط المدينة	521	102929	الخليل	مدني	67، 80، 87
3	عنتليل	507	221894	بعا والسموع	مدني	1980
4	تينة	538	179235	الظاهرية	مدني	1982
5	شاتي	483	254178	الظاهرية	مدني	1990
6	أسفر (متراد)	368	153149	التيوخ	مدني	1983
7	متسافوت يهودا	404	70442	بعا والسموع	-	1977
8	موسيا	415	340196	بعا	مدني	1983
9	حجاي	391	276962	الخليل	مدني	1984
10	أورا	264	221120	ترقوميا	عسكري	1982
11	بني حنن	267	54111	بني نعيم	مدني	1983
12	شمعه	273	154530	الظاهرية	مدني	1989
13	كرمل	233	93638	بعا	مدني	1981
14	معاون	246	126041	بعا	مدني	1980
15	أشكولوت	143	93615	الظاهرية	مدني	1982
16	كومي سور	417	204530	بيت أمر وحلحول	مدني	1984
17	تيلم	60	91850	ترقوميا	مدني	1982
18	نجوموت	20	61812	دورا	عسكري	1984
19	جبل منوح	-	43550	الخليل	عسكري	1982
20	متساد شمعون	368	176897	سعين	مدني	1991
21	أوراف - م/ المجنونة	-	97661	دورا	عسكري	1967
22	غار صينا	6.190	235513	الخليل	مدني	1989
23	تصويرف	تم إختلاؤها	59390	صويرف	عسكري	1982

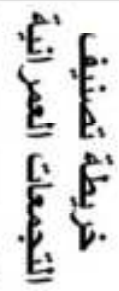
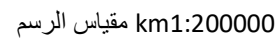
المصدر: جمعية الدراسات العربية، محافظة الخليل الأرض والسكان، 2002.

إن محافظة الخليل كغيرها من محافظات الوطن تحتوي على أصناف التجمعات السكانية الثلاث، وهي: الحضر، والريف، ومخيم، ويبين الجدول الآتي أعداد السكان في كل تصنيف من أصناف التجمعات السكانية للمحافظة.

جدول (2): عدد السكان ونسبتهم من المحافظة حسب تصنيف التجمعات السكانية 2017

النسبة	عدد السكان	تصنيف التجمعات السكانية في المحافظة
%85.3	622220	حضر
%12.1	87844	ريف
%2.6	19129	مخيم
%100	729193	المجموع

المصدر: الباحث بتصريف من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.

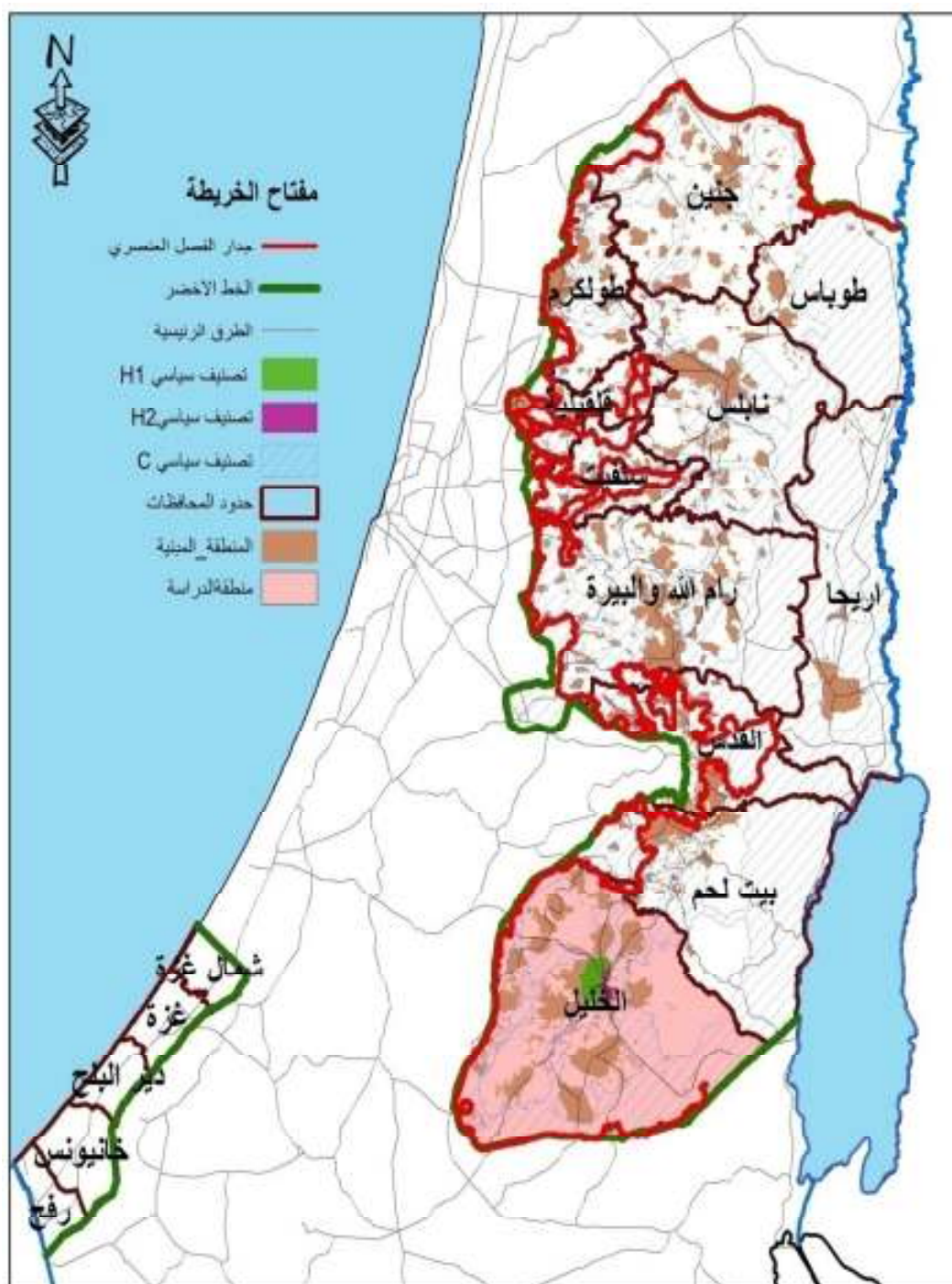


المصدر: الباحث بتصرف من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2-3 الموقع والمساحة:

تقع محافظة الخليل في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية إلى الجنوب من مدينة القدس، وعلى بعد حوالي 36 كم منها. يحدها من الشمال محافظة بيت لحم، ومن الجهات الثلاث الأخرى خط الهدنة (الخط الأخضر 1949)، حيث تقع على خط عرض 31:31 شمالاً، وخط طول 35:8 شرقاً، والخليل مدينة من أقدم مدن العالم قامت على التل شمال غربي البلدة الحالية، وأهميتها تعود إلى موقعها المتوسط حيث وقعت الخليل على الطريق التي تمر بأواسط البلاد رابطة الديار الشامية بالقطر المصري مارة بسيناء وكانت تتصل أيضاً مع شرقي الأردن عن طريق الكرمل - عين جدي - مخضات البحر الميت. (معهد الأبحاث التطبيقية، القدس أريج، أثر النشاطات العمرانية في محافظتي بيت لحم والخليل، 2002، ص8).

وتبلغ مساحة إقليم محافظة الخليل 1067 كم² وهو إقليم جبلي، صودرت معظم الأراضي السهلية، والخصبة التي تقع غربي المحافظة إبان حرب عام 1948 م، حيث فقدت محافظة الخليل حوالي نصف أراضيها، والنصف المتبقي هو مجال البحث في هذه الدراسة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)



خريطة (9): خريطة موقع محافظة الخليل من الضفة الغربية.

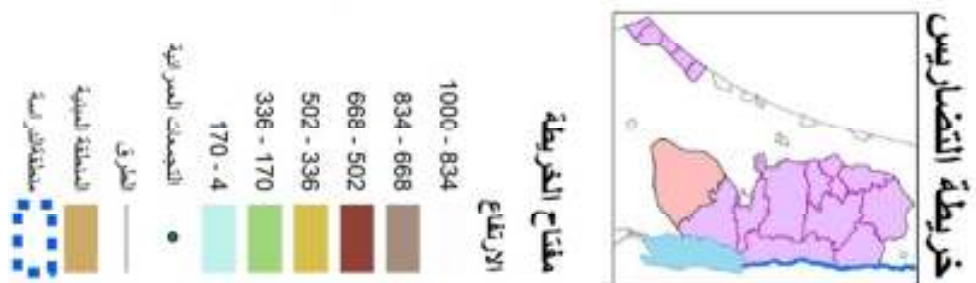
المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية أريج.

3-3 التضاريس:

إن الطبيعة الجبلية هي السائدة في محافظة الخليل حيث يبلغ ارتفاع بعضها عن سطح البحر أكثر من 1032 متراً، وتعد سلسلة جبال الخليل الأكبر في فلسطين حيث تمتد من برية الخليل شرقاً إلى الساحل الفلسطيني غرباً، ومن بيت أمر شمالاً حتى الظاهرية جنوباً، وتتميز جبال الخليل بتنوعها فتضم الوعرة، وشديدة الوعرة، والمنبسطة إضافة لبعض الهضاب، والتلال حيث تكثر في غرب الخليل، كما أن لموقع المحافظة دوراً هاماً في التنوع الكبير فيها، حيث يحدها من الشرق البحر الميت مما جعل البيئة الجغرافية المحيطة فيه تتميز بالوديان الصخرية البيضاء التي تنعدم فيها الحياة النباتية إلا من القليل من الحشائش والشجيرات، أما بالنسبة لغرب الخليل فتشتهر أراضيها بالحروف، والتلال، وبعض السهول، وهذا الموقع جعله يتميز بالتنوع النباتي الكبير.

وتتميز محافظة الخليل بتباين كبير في ارتفاعات مستويات جبالها عن مستوى سطح البحر حيث فيها أقل مستوى 140 متراً تحت مستوى سطح البحر، وأعلى قمة جبلية 1036 متراً فوق مستوى سطح البحر، وهي بلدة حلحول (وهي أعلى قمة جبلية في الضفة الغربية). أما بالنسبة للمنطقة التي تقع تحت مستوى سطح البحر فهي منطقة الروعين، وهي ضمن منطقة (ج) حسب التصنيف السياسي، والتقسيم الجيو سياسي لاتفاقية أوسلو. (معهد الأبحاث التطبيقية- أريج

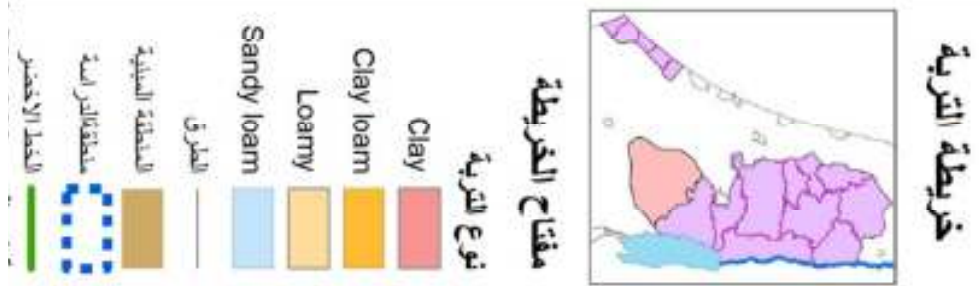
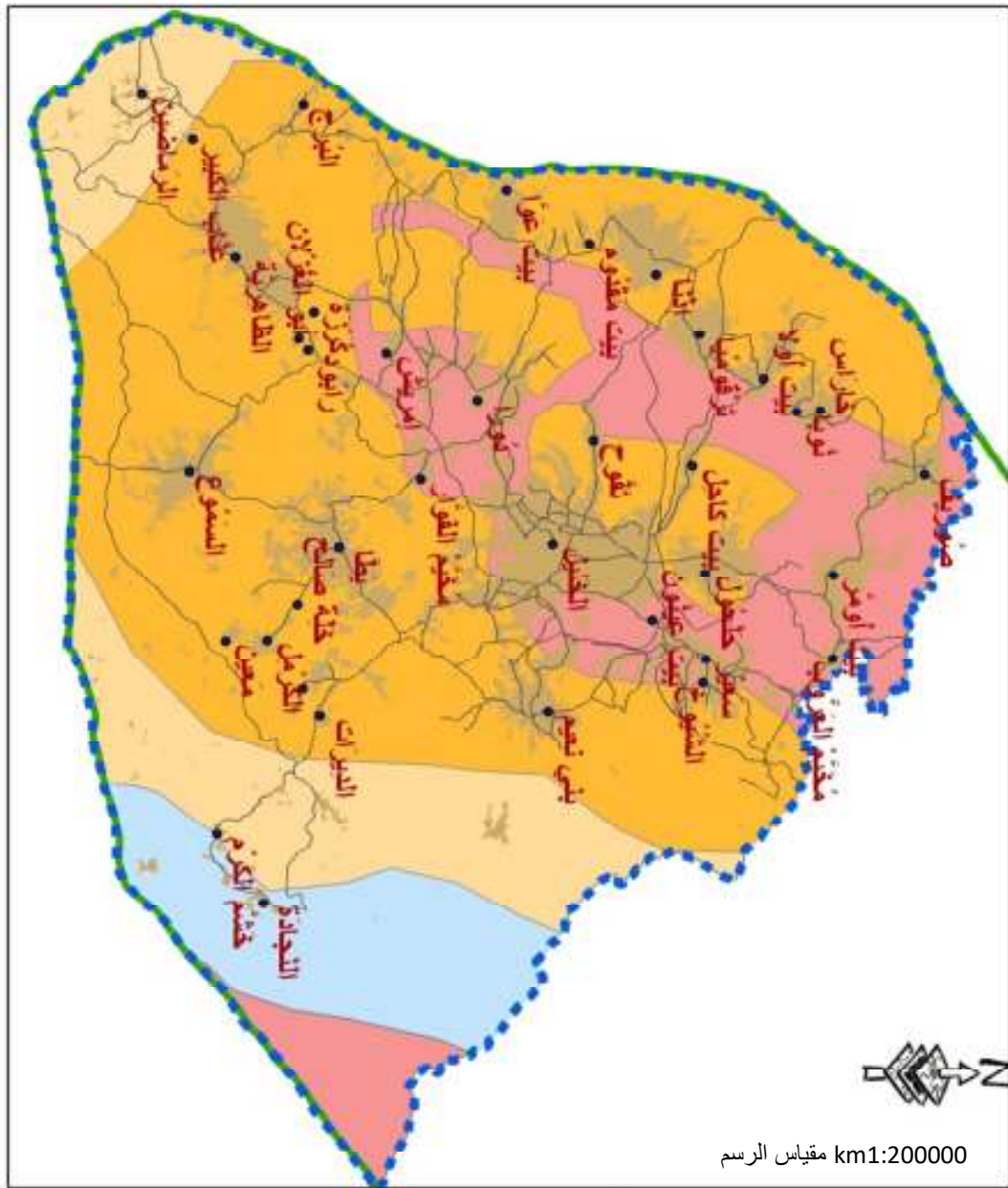
(2010)



المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية.

وتقسم أراضي المحافظة إلى أربع وحدات رئيسية من حيث التضاريس:

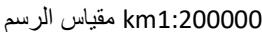
1. **السهل الداخلي:** يقع غرب المحافظة إلى الشرق من السهل الساحلي الفلسطيني، وبه تربة البحر المتوسط الحمراء، والداكنة الصالحة لزراعة الحبوب، والخضراوات.
2. **إقليم التلال الوسطى:** يقع في الجهة الغربية من المحافظة بين السهل الداخلي الفلسطيني والجبال الوسطى في المحافظة، متصلا مع هذه الجبال بأودية غير عميقة، وعريضة، ويتراوح ارتفاعها (250-500) متر وصخورها طباشيرية.
3. **الجبال الوسطى:** تحتل هذه الكتلة الجزء الأوسط والشمال من المحافظة، وتنتهي عند الحدود الجنوبية للظاهرية والسموع، وتشمل أراضي شرق يطا، وبني نعيم، وسعير، والجزء الشرقي لهذه الجبال تنتشر فيه الكهوف، والينابيع، وتفصل هذه الجبال بين حد تساقط المياه إما للغرب تجاه البحر المتوسط، وإما للشرق تجاه البحر الميت، وصخورها جيرية.
4. **برية الخليل:** تمثل الجزء الشرقي للمحافظة، وتتصف بالانحدار، وقلة السكان وصخورها كلسية، وتنتشر فيها الكهوف، ولا تصلح للزراعة.



خريطة (11): نوعية التربة في محافظة الخليل.
المصدر: الباحث بتصريف من معهد الأبحاث التطبيقية.

3-4 التكوين الجيولوجي:

ينتشر تكون الخليل في جبال القدس، والخليل، وأيضاً في الشمال، ويمتاز هذا التكوين بتتابع مستمر تقريباً لصخور جيرية ودولوميتية، ويبلغ سمك هذا التكوين في منطقة القدس 168م في مقطع صوريّف بحيث يبدأ المقطع من الأسفل بالحجر الجيري، والدولوميت الرقيق أو المتوسط، وهي رمادية اللون، صلبة؛ بينما الجزء الأوسط يتكون من الدولوميت الصلب الكتلي، أما الجزء العلوي من تكوين الخليل مكون من الحجر الجيري الدولوميتي الرمادي الصلب، وبعده يبدأ تكوين بيت لحم، وبهذا يعد تكوين الخليل خزان مائي جيد، ويتبع تكوين الخليل السينوماني الأعلى من الكريتاسي الأعلى، والمكون من الحجر الجيري، والدولوميت، كما يتكشف تكوين يطاً في عدة أماكن على جانبي محذب القدس، وفي المنحدرات المؤدية إلى البحر الميت، والذي يتكون بشكل أساس من صخور المارل الطرية مع بعض طبقات الحجر الجيري التي تزداد شمالاً، ويبدأ هذا المقطع من الأسفل بمستوى سميك من صخور طرية مكونة من الحجر الجيري المارلي الطباشيري، بينما الجزء الأوسط من الحجر الجيري، والجزء الأعلى من المارل المصفر مع القليل من الحجر الجيري الرقيق المتعاقب، ويتبع هذا التكوين أسفل السينوماني الأوسط من الكريتاسي الأعلى (عابد والشاحي 1999، 133-137)، بينما ينتشر تكوين بيت كاحل الأسفل في وسط وجنوب الضفة الغربية ويتكشف في عين قينية 215م، وفي صوريّف 92م، ويتكون بشكل عام من الحجر الجيري الدولوميتي مع كميات قليلة من الصخور الطرية كالمارل، والحجر الجيري المارلي، والغضار، بينما تكوين بيت كاحل الأعلى يتكون من الحجر الجيري المارلي، والمارل، والحجر الجيري، ويتبع هذا التكوين السينوماني الأسفل من الكريتاسي الأعلى وبدايات التكوين تبدأ من العصر الأبتني. (عابد والشاحي 1999، 129-133).



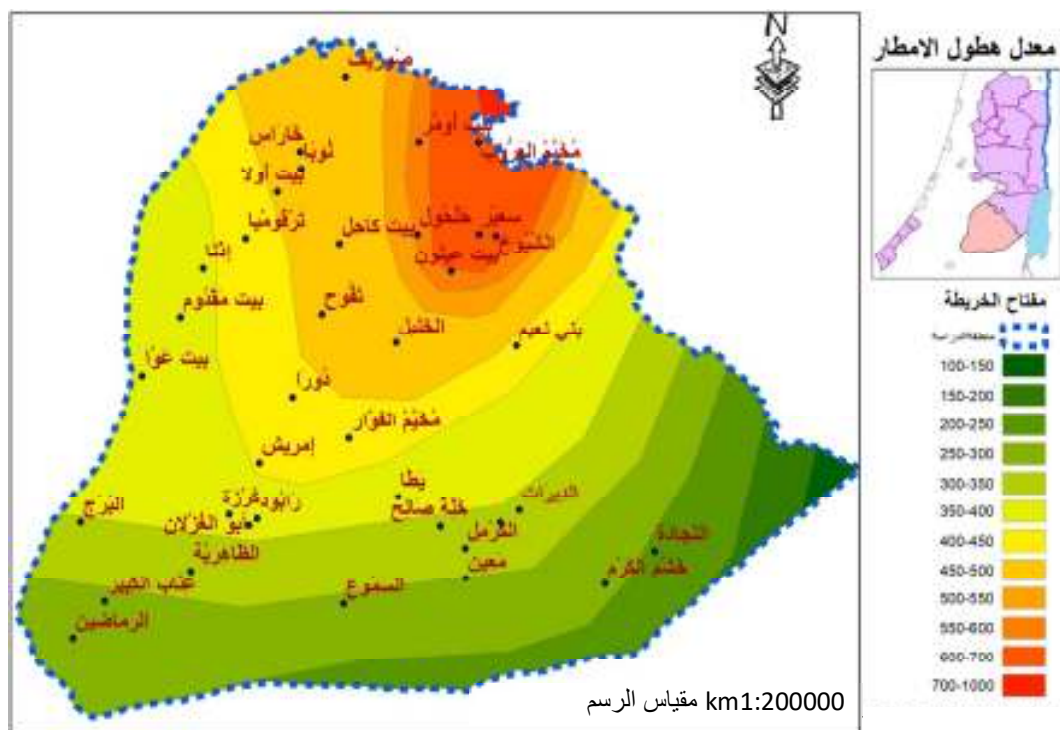
المصدر: الباحث بتصرف من عابد والوشاحي.

3-5 الطبيعة المناخية:

تمتاز محافظة الخليل باعتدال مناخها حيث يوجد نمطين من المناخ في محافظة الخليل الأول مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يسود معظم مناطق المحافظة، والذي يتميز بأنه ماطر دافئ نسبياً شتاءً، وحار جاف صيفاً إذ يبلغ معدل حرارة أشهر الصيف 21 درجة مئوية ينخفض المعدل إلى 7 درجات مئوية شتاءً، ومعدل مطرها السنوي يصل إلى 589 ملم مكعب.

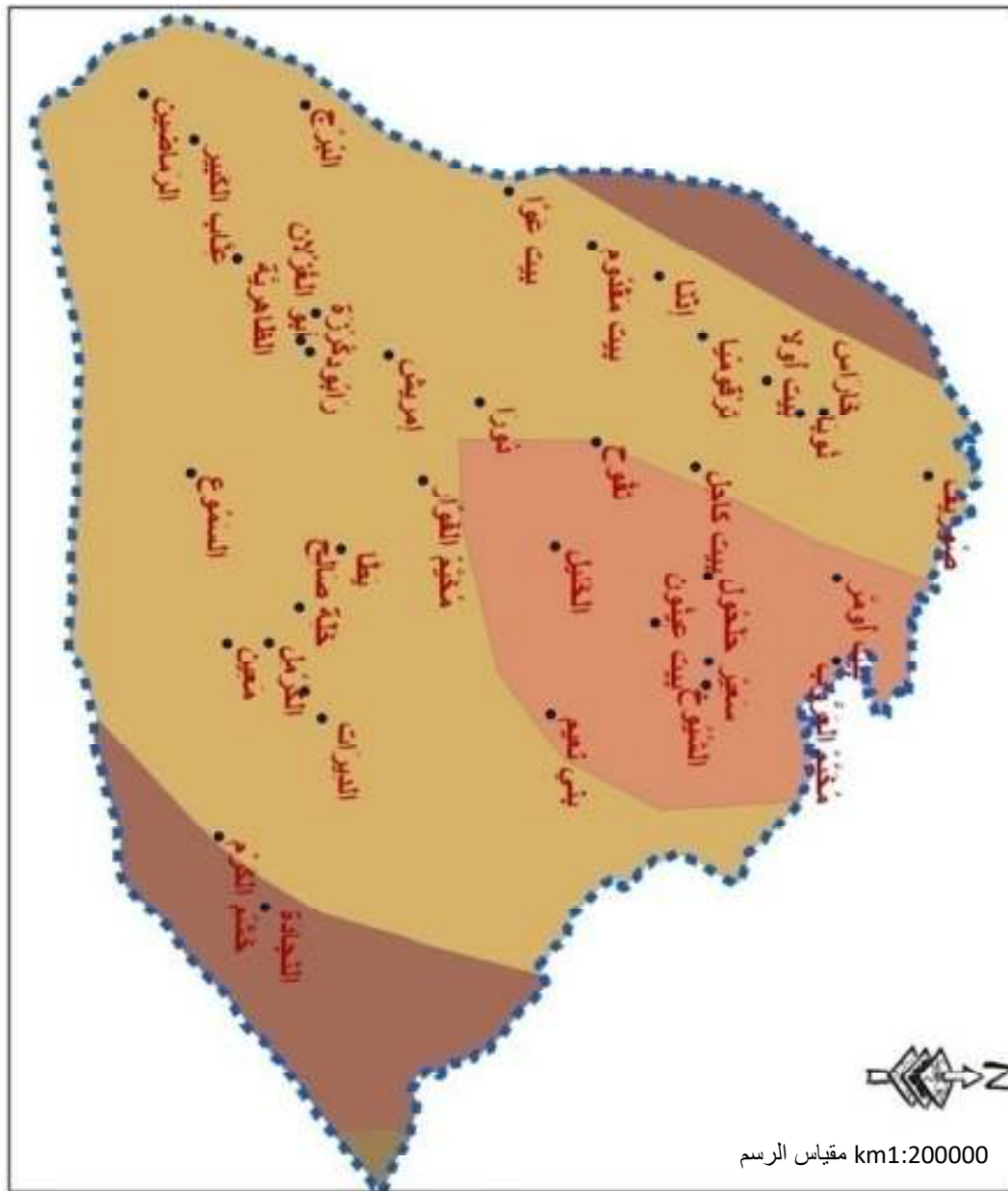
والثاني المناخ الصحراوي، والذي يسود المنحدرات الشرقية لجبال الخليل، وساحل البحر الميت، الذي يتميز بالدفء شتاءً، والحرارة المرتفعة، والجفاف صيفاً.

حيث أن مناخ محافظة الخليل هو نفسه مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تنخفض الحرارة شتاءً، وتتأثر بالمنخفضات القادمة من قبرص، وأوروبا عموماً، وتتراوح معدلات الحرارة شتاءً بين 5-9، وتختلف باختلاف ارتفاع المنطقة، وتتساقط الثلوج على المرتفعات عند تعرضها لمنخفضات قطبية، وخاصة في شهري شباط وآذار، وخاصة في جبال حلحول. (دائرة الأرصاد الجوية، الخليل 2010)



خريطة (13): معدل السنوي لهطول الأمطار في محافظة الخليل.

المصدر: الباحث بتصريف من دائرة الأرصاد الجوية.



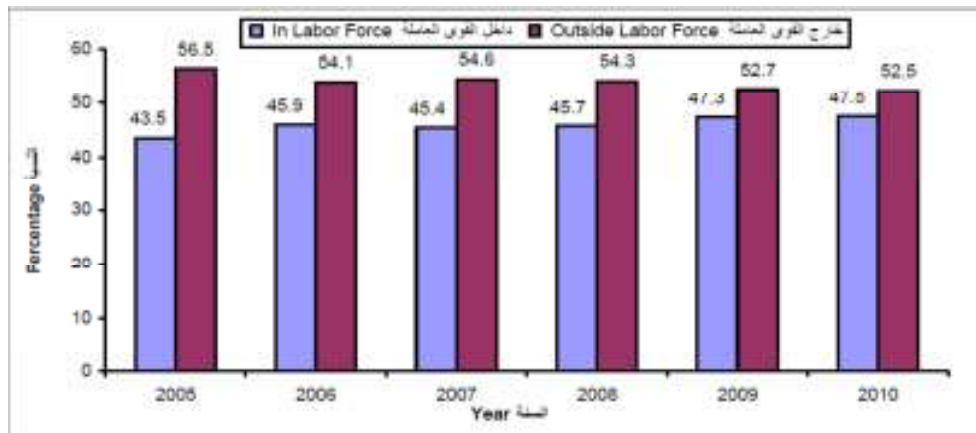
خريطة (14): معدل السنوي لدرجات الحرارة في محافظة الخليل.

المصدر: الباحث بتصريف من دائرة الأرصاد الجوية.

3-6 الظروف الاقتصادية:

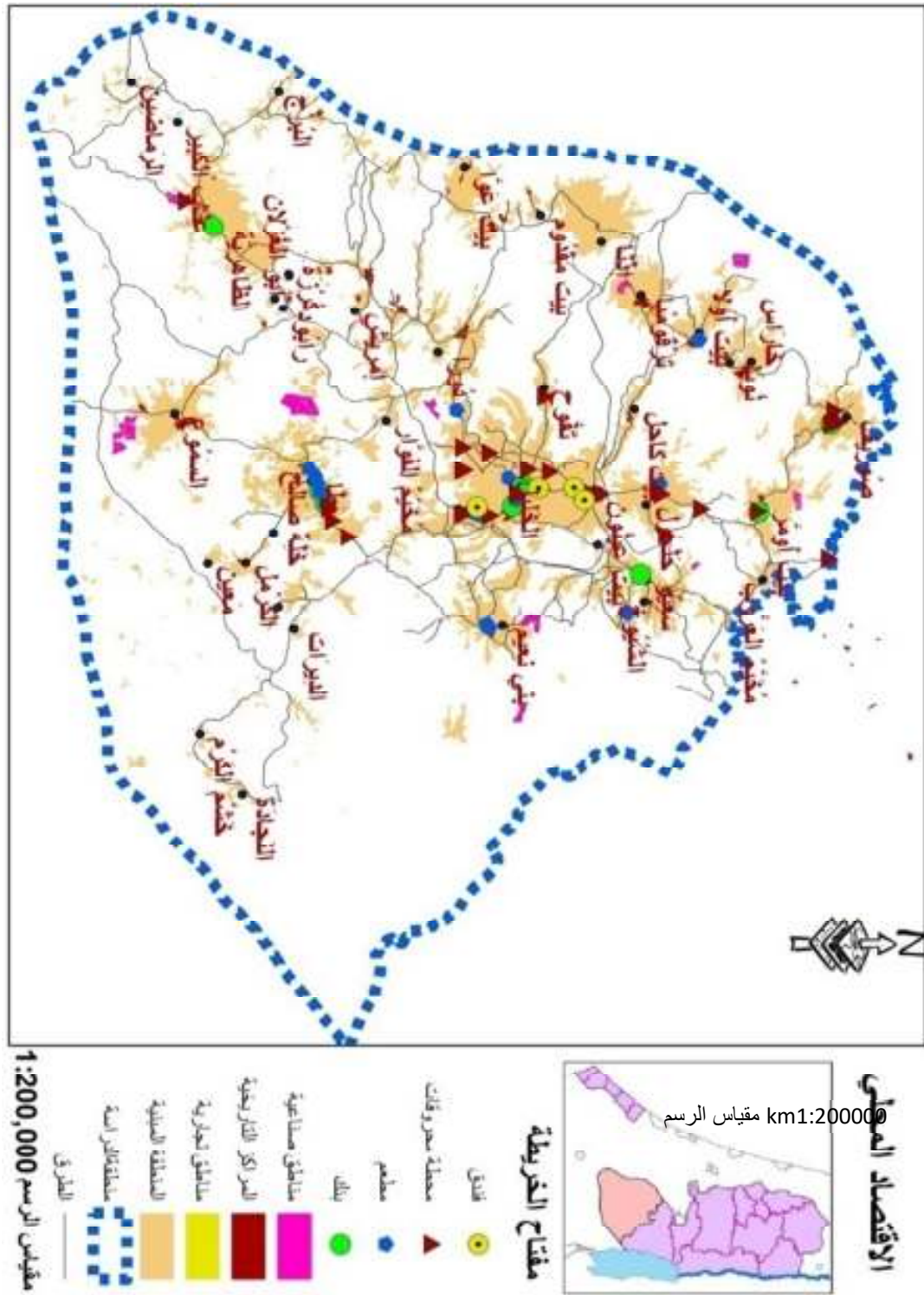
تعد محافظة الخليل منذ القدم مركزا اقتصاديا في فلسطين حيث كانت تنتشر فيها عدة صناعات هامة تقليدية، مثل: دباعة الجلود، وصناعة الفخار، والزجاج، وتجفيف الفواكه، واستمر هذا الازدهار، والتطور الاقتصادي للمحافظة إلى الوقت الحالي، حيث تعد من أهم المراكز السكانية والاقتصادية في الضفة الغربية، وقد ساعد دخول السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية في تنشيط الاقتصاد المحلي، حيث ينتشر في محافظة الخليل الكثير من الصناعات واهم هذه الصناعات هي صناعة الحجر والرخام، صناعة الأحذية ودباعة الجلود، والصناعات الغذائية.

وأشارت نتائج مسح القوى العاملة لمحافظة الخليل (للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بلغت 47.5% من إجمالي القوى البشرية في محافظة الخليل لعام 2010م. وتعد نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث وصلت إلى 19.6% مقابل 73.9% للرجال. وقد وصلت نسبة العاملين في محافظة الخليل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة إلى 78.6% منهم 12.7% عمالة محدودة. تشير النتائج إلى أن نسبة العاطلين عن العمل في محافظة الخليل من بين المشاركين في القوى العاملة بلغت 21.4%.



شكل (2): القوة العاملة خلال الفترات الزمنية المختلفة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010.



خريطة (15): وضع الاقتصاد المحلي بالمحافظة وتوزيع المطاعم والبنوك وغيرها.
المصدر: الباحث بتصرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

7-3 الخصائص السكانية (الديمغرافية) :

1.7.3 معدل النمو السكاني في محافظة الخليل:

بلغ عدد سكان محافظة الخليل في آخر إحصاء أجرته السلطة الفلسطينية عام 2017 هو 711223 نسمة، يتضح من الجدول السابق أن عدد سكان محافظة الخليل قد تضاعف 13 مرة من عام 1922م حتى عام 2017م، حيث بلغ عدد سكان محافظة الخليل 53571 نسمة عام 1922، ثم ارتفع العدد ليصل إلى 118104 نسمة عام 1967م بنسبة زيادة حوالي 2.2% من اليهود، وذلك بسبب نكبة عام 1967م، ثم ارتفع العدد إلى 385165 نسمة عام 1997م، واستمر في التزايد حتى بلغ 711223 نسمة عام 2017م، ويبين الجدول الآتي التزايد بإعداد السكان للمحافظة حسب الفترات الزمنية المختلفة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

جدول (3): معدل النمو السكاني في محافظة الخليل

الفترة الزمنية	معدل النمو السكاني (%)
م (1931-1922)	2.6
م (1961-1931)	1.8
م (1967-1961)	0.05
م (1997-1967)	3.9
م (2007-1997)	3.5
م (2010-2007)	3.3
م (2017-2010)	3.3

المصدر: الباحث بتصرف من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017.

جدول (4): الاختلاف بإعداد السكان المحافظة خلال الفترات الزمنية المختلفة

السنة	عدد سكان المحافظة
1922م	53571
1931م	67631
1961م	117768
1967م	118104
1997م	385165
2007م	543891
2010م	600364
2016م	729193
2017م	711223

المصدر: الباحث بتصرف من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017.

إن الجدول السابق يوضح أن عدد السكان تأثر بالاحتلال الإسرائيلي في الهجرة القسرية عام 1948م، و1967م وما نتج عنها من تدمير القرى، والمدن الفلسطينية المحتلة، ويوضح الجدول التغيرات التي حدثت في معدل نمو السكان لمحافظة الخليل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

وإن الجدول التالي يبين عدد السكان في التجمعات السكانية في محافظة الخليل خلال عام 2017.

جدول (5): عدد السكان التجمعات السكانية في محافظة الخليل 2017

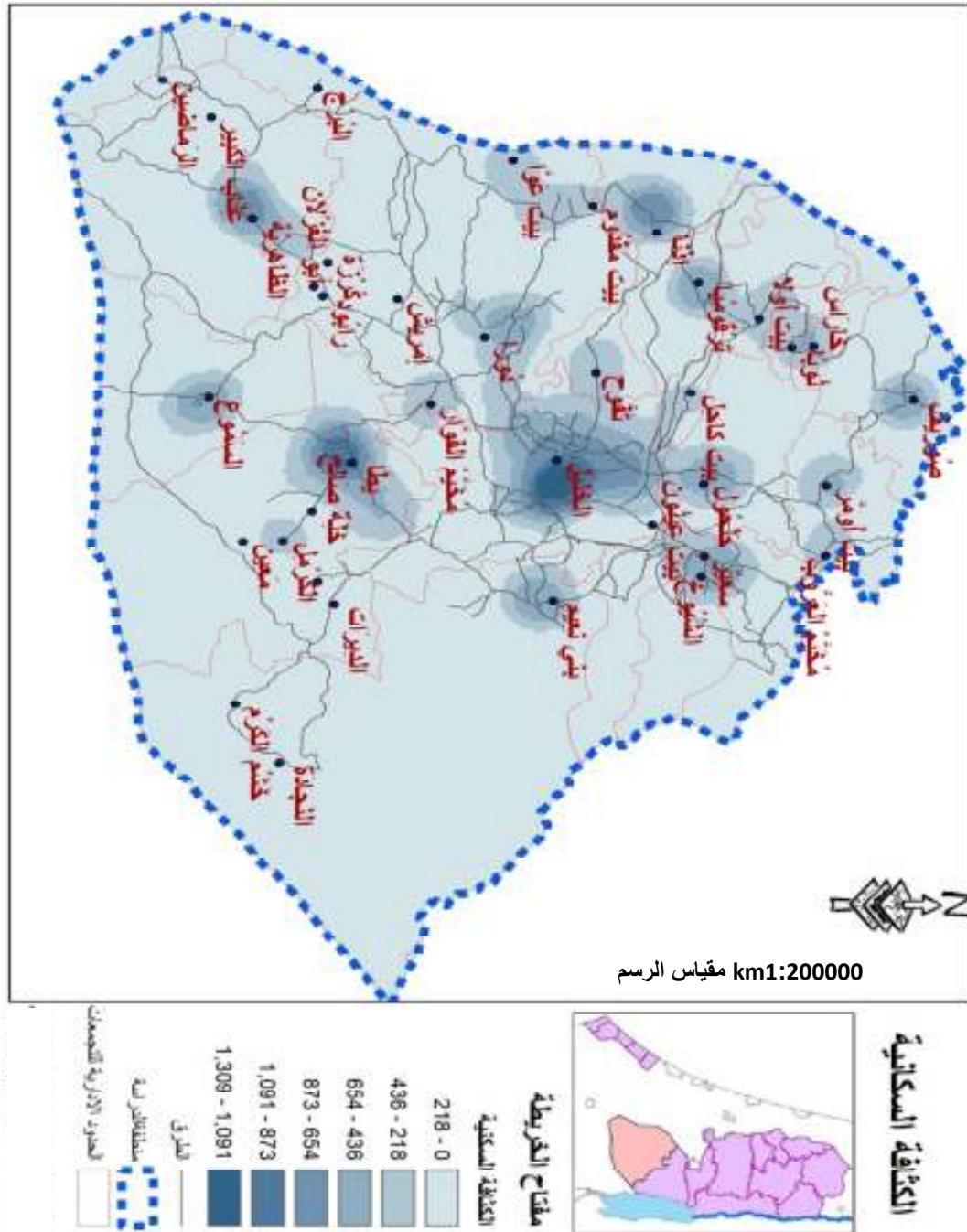
اسم المنطقة	التعداد السكاني	اسم المنطقة	التعداد السكاني
خربة الدير	358	إمريش	2208
صوريف	17287	إسكيك	212
مخيم العروب	8941	البويب	734
بيت أمر	16977	طوبا	76

428	بيت الروش التحتا	372	جالا
417	بيت مرسم	1155	حتا
1385	بيت الروش الفوقا	1958	شيوخ العروب
1781	كرمة	9139	خاراس
3607	بيت عمرة	82	ام البطن
1464	الكعابنة-أم الدرج	53	حمروش
49	وادي الكلاب	5631	نوبا
605	أم الشفحان	1383	كوازيبا
2149	خلة المية	14537	بيت أولا
400	أم العمد (سهل واد الماء)	20722	سعير
63511	يطا	27031	حلحول
1312	الرفاعية، والديرات	12052	الشيوخ
989	خشم الدرج (الهذالين)	19311	ترقوميا
151	خشم الكرم	8880	بيت كاحل
943	كرزة	1928	بيت عينون
2816	رابود	1086	قلاع زيتا
1648	أم لصفاء، وأبو شبان	26009	إذنا
3205	البرج، والبيرة	224	وادي الريم
686	أم الخير	139	سوبا
45	سدة الثعلة	159	قنان النمر
9740	الكرمل	15800	تفوح
123	مجد الباع	1109	بيت مقدوم
349	قنان جابر	1464	الكوم
244	سومرة	1389	البويرة (البقعة)
35924	الظاهرية	201063	الخليل
8	إقطيط	1532	البويرة (عقبة إنجيلية)
19	كفر	2984	خلة الدار
194	التواني	64	حمصة

199	سوسيا	839	المورق
449	النجادة	139	طاروسة
80	خربة دير شمس	8114	دير سامت
15	الركيز	24628	بني نعيم
73	المفخرة	567	مسافر بني نعيم (خلة المسافرين)
282	خربة شويكة	10436	بيت عوا
463	عنان الكبير	39336	دورا
73	خربة اصفى (الفوقا والتحتا)	1709	قلقس
45	المقعورة	914	سكة
177	شعب البطم	976	وادي عبيد
31	قواويس	150	ببرين
26011	السموع	157	العين
16	خربة الرظيم	204	طواس
301	إدقيقة (خربة طويل الشيخ)	3481	خرسا
4150	الرمضين	642	طرامة
16	مغاير العبيد	7641	مخيم الفوار
312	خربة الفخيت	2277	المجد
135	خربة بير العد	299	مراح البقار
41	هربية النبي	2354	حذب الفوار
131	خربة زنوتة	616	دير العسل التحتا
278	إمميزل	762	وادي الشاجنة
17	خربة الخرابة	3941	الصرة
55	خربة غوين الفوقا	294	دير رازح
51	خربة الرهوة	5754	الريحية
431	عرب الفريجات	1061	زيف
		1859	دير العسل الفوقا

المصدر: الباحث بتصرف من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017.

حسب الإحصائيات الواردة في التعدادات السكانية السابقة، وكما هو موضح في الجدولين
الأتين الخاص بتطور عدد السكان في محافظة الخليل إلى أضعاف



خريطة (16): الكثافة السكانية في محافظة الخليل.

المصدر: الباحث بتصريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2.7.3 حجم الأسرة:

إن متوسط حجم الأسرة في محافظة الخليل يساوي 6.34 شخص، ويبلغ متوسط حجم الأسرة في البلدة القديمة من الخليل 5.4 شخص أما متوسط حجم الأسرة في مدينة الخليل ككل فيبلغ 5.83 شخص، أما متوسط حجم الأسرة في ريف الإقليم فيبلغ 6.61 شخص. وتنتشر في الريف الأسر الممتدة فنجد أنها تتألف أحياناً من جيل، أو جيلين أو ثلاثة أجيال، ونجد أسراً تتألف أحياناً من 15 فرداً أو أكثر، ويمكن القول إن نسبة الأسر التي يبلغ عدد أفرادها خمسة أفراد أو أقل تبلغ % 44 من مجموع الأسر، أما الأسر التي يزيد عدد أفرادها على عشرة أشخاص فتبلغ حوالي % 14.9 وهذه الأسر تتألف في الغالب من رب الأسرة، وزوجته، وإخوانه 33، وزوجات الأبناء، والأحفاد، وكذلك أجداد وجدات؛ أي أن الأسرة تتألف من جيلين، أو ثلاثة وأحياناً أربعة أجيال.

من هنا يتبين أن متوسط حجم الأسرة في المدينة أقل من الريف، وهذا يدل على أن نسبة الخصوبة في الريف أعلى منها في المدينة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

3.7.3 التركيب العمري والنوعي للسكان:

عند دراسة سكان إقليم محافظة الخليل من كلا الجنسين يتضح أن سكان المحافظة هم شعب فتي، أي أن معظم السكان هم في مرحلة الشباب، تقل أعمارهم عن عشرين عاماً، ويمثل كبار السن نسبة محدودة حيث إن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة هي 58.43% من 59% سنة، أي: أن - 92.6 سكان الإقليم، وأن 33.63 من سكان الإقليم تتراوح أعمارهم بين 20 من سكان المحافظة تقل أعمارهم عن 60 سنة، وهذا يعني أن شعب إقليم محافظة الخليل هم شعب فتي في أعمار الشباب، فهذا يدل على نسبة مواليد مرتفعة، ويفيد ذلك في تركيب، وتوزيع القوة البشرية بحيث تفيد في تحديد سياسة تخطيط البرامج التي تهدف إلى استغلال الموارد البشرية. من خلال دراسة التركيب النوعي للسكان يظهر أن نسبة الذكور، والإناث قريبة من بعضها في إقليم محافظة الخليل، ولا يوجد سوى فارق بسيط بين التركيب النوعي للسكان. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

8-3 الخصائص الوظيفية:

يوجد بمحافظة الخليل العديد من الوظائف، وتعد الوظيفة الزراعية، والتجارية بالمركز الأول للمحافظة ككل الوظائف الموجودة بالمحافظة هي:

1- الوظيفة الصناعية:

إن محافظة الخليل منذ القدم مشهورة بالصناعة، والتطور الصناعي، ومن أول المدن التي عرفت صناعة الزجاج، والفخار، وصناعة الأنسجة، والأحذية، وتعد صناعة الخليل من أشهر، وأحسن الصناعات على المستوى العالمي، ولكن بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وتدميره لأكثر من مصنع، ومعمل فقد قلص عدد هذه المصانع وأدى ذلك إلى اعتماد المحافظة على الاستيراد من الخارج، وهذا أدى إلى ضعف الاقتصاد أما في الوقت الحالي نلاحظ أنه يوجد تطور وتطور كبير في المحافظة من الناحية الصناعية فنلاحظ أن المصانع بدأت تستغل أكبر مساحة من الأراضي عما كانت قديما معامل صغيرة بنفس المسكن اليوم نلاحظ أنه يوجد مدن وأحياء صناعية في المحافظة، ولكن لا يوجد تنظيم لهذه المساحة.

2- الوظيفة التجارية:

تعد محافظة الخليل من المحافظة التجارية، وذلك بسبب وجود العديد من الصناعات بالمحافظة، بالإضافة إلى أنها محافظة تأتي بالمركز الثاني من الإنتاج الزراعي، وتعد محافظة الخليل المقوم الأساسي في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لكمية الاستهلاك، والاستيراد، والتصدير التي تقوم به المحافظة، مع العلم أن الاحتلال الإسرائيلي حاول كثيرا إعاقة تنقل البضاعة المستوردة، والصادرة من المحافظة، ولكن لم يستطع أن يدمر هذا الاقتصاد القوي، وبعد انتفاضة الأقصى، فقد تحسنه الوضع بشكل ملحوظ، ولوحظ مدى التطور في الناحية التجارية، فأقيمت الشركات الكبرى، وبنيت الأسواق التجارية، وتحسن وضع الزراعة مع العلم أصبحت هناك تراجع في مساحة الأراضي الزراعية لعدة أسباب.

3- الوظيفة الزراعية:

تعد المحافظة من المحافظة التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة، فإن مجموع مساحة الأراضي الزراعية بالمحافظة هو حوالي بلغ 210,523 دونماً، أما بالنسبة لتصنيفها حسب الاستخدام فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة 172,457 دونماً، مشكلة ما نسبته % 81.9 من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في محافظة الخليل، وكانت أكبر مساحة للأراضي المزروعة في تجمعات محافظة الخليل هي تجمع الظاهرية بواقع 15,296 دونماً بنسبة % 8.9 من إجمالي المساحة المزروعة في محافظة الخليل، أما مساحة الأراضي غير المزروعة فقد بلغت 38,066 دونماً مشكلة ما نسبته %18.1 من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في محافظة الخليل، وتأتي محافظة الخليل بمساحة الأراضي الزراعية بعد محافظة جنين، وتشتهر محافظة الخليل بزراعة العديد من المحاصيل، مثل: العنب، واللوزيات في تجمعات سكنية، مثل: الخليل، وحلحول، وسعير، وبيت أمر، وبعض التجمعات تزرع البقوليات، مثل: القمح، والشعير، والذرة، وغيرها من محاصيل ترقوميا، والبقعة، وإذنا، وبيت أولا، والبعض الآخر يزرع الزيتون، مثل: خارس، وصوريف.

4- الوظيفة الدينية:

يوجد بمحافظة الخليل العديد من الأماكن الدينية، وبالأخص للمسلمين فيوجد فيها مسجد سيدنا إبراهيم عليه السلام، والذي دفن به هو، وزوجاته، وأبناءه، وبعض المقامات للأنبياء، والصالحين، مثل: مقام النبي يونس، والموجود في حلحول، ويأتي إليه الزوار من كل أماكن العالم، ومقام عبد الله ابن مسعود في حلحول، ويدعي اليهود أن لهم منطقة تل إرميدة الموجودة في مدينة الخليل حيث تخضع لهم، ويوجد أيضا كنيسة المسكوبية في مدينة الخليل.

5- الوظيفة الإدارية:

كانت الخليل تتبع إداريا خلال الحكم العثماني إلى مدينة القدس التي كانت بدورها تتبع مباشرة للباب العالي في الاستبانة، أما في عام 1922م، فقد كانت ضمن اللواء الجنوبي الذي يضم أقضية غزة وبئر السبع ومجدل، وقامت سلطات الانتداب البريطاني بتعديلات عام 1939م حيث

كانت قضاء من لواء القدس الذي يضم أيضا القدس ورام الله، وبعد قيام الدولة العبرية عام 1948م خضعت الضفة الغربية للحكم الأردني حيث قامت بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث محافظات، وهي: محافظة القدس، محافظة الخليل، محافظة نابلس، وكانت مدينة الخليل مركز المحافظة، وبلدة دورا مركز ناحية، وفي عام 1967م احتلت إسرائيل الضفة الغربية، وقطاع غزة، وقامت بتقسيم الضفة الغربية عام 1981 إلى ثمانية محافظات وهي الخليل، بيت لحم، وأريحا، ورام الله والبيرة، وقلقيلية، وطولكرم، وجنين ونابلس.

وتبين الخريطة التالي توزيع الوضع الاقتصادي للمحافظة، وتوزيع المطاعم، والبنوك، ومحطات المحروقات، والمناطق الصناعية في المحافظة، ومنها يمكن معرفة التوزيعات المناسبة من أجل تحقيق أفضل نتائج من أجل اقتصاد وزيادة دخل الفرد في المحافظة.

3-9 الموارد المائية:

يمثل نقص المياه في محافظة الخليل مشكلة خطيرة، ليس فقط بسبب ظروف المناخ الجافة وشبه الجافة، والتذبذب في كمية هطول الأمطار فحسب، وإنما أيضا بسبب السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه الفلسطينية، والقيود الصارمة التي تفرضها على استخدام تلك الموارد. وبشكل عام فإن المواطن الفلسطيني يحصل على 60 لترا من المياه للاستخدامات اليومية مقابل 280 لترا للمواطن الإسرائيلي المحتل، مع العلم أن الحد الأدنى لاستخدام المياه للشخص الواحد في اليوم المحدد من قبل منظمة الصحة العالمية هو 100 لترا من المياه ولكن الاحتلال يريد أن يتحكم بالمواطن الفلسطيني بكافة أشكال الحياة.

وتتكون الموارد المائية في محافظة الخليل أساسا من موارد المياه الجوفية، والسطحية. وتقع محافظة الخليل فوق شبكة طبقات الأحواض المائية الجوفية الشرقية، والغربية في الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر أن محافظة الخليل هي أكثر المناطق الجافة في الضفة الغربية، وأكثرها سكانا، وخاصة في المناطق الجنوبية، والجنوبية الغربية، حيث يوجد بها العديد من التجمعات السكانية الكبيرة، والصغيرة، مثل: مدينة يطا، والظهرية، ومسافر يطا، والكرمل،

والرماضين، وغيرها من المناطق الريفية الجافة التي تعاني من نقص المياه، وبعض التجمعات هذه المناطق إلى يومنا هذا، مثل: مسافر يطا، وغيرها فلا يوجد شبكة مياه لكي تغطي احتياجات المواطنين من المياه خلال السنة التي تعاني من عدم وصول شبكات المياه. (سلطة المياه الفلسطينية، 2006)

المصادر الرئيسية لمياه الشرب في محافظة الخليل هي:

1. آبار الجمع المنزلية السكانية.
2. الينابيع.
3. الآبار الزراعية.
4. شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) تسيطر شركة ميكروت على جزء من الموارد المائية في محافظة الخليل، ابتداء من استخراج المياه، وانتهاء بتوزيعها
5. يوجد في محافظة الخليل ثلاثة آبار جوفية تملكها بلدية الخليل، وهي بئر الفوار رقم 1، وبئر الفوار رقم 2، وبئر الصافي. كما يوجد أربعة آبار أخرى، تشرف عليها مباشرة دائرة مياه الضفة الغربية، بينما تقوم شركة ميكروت على إدارتها وصيانتها، وهذه الآبار تشمل بئر السموع، بئر هيروديون رقم 1، بئر هيروديون رقم 2، وبئر هيروديون رقم 3.
6. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تسعة آبار جديدة حفرت جنوب الضفة الغربية، في محاولة لحل أزمة المياه في محافظتي بيت لحم والخليل. هذه الآبار تملكها سلطة المياه (2006) انظر الجدول رقم (6).
7. وعلاوة على ذلك هناك حوالي 89 بئرا، و 63 نبعاً في محافظة الخليل تستخدم بحرية (بشكل مشاع) من قبل السكان المحيطين بها، دون قيود، وعلى نطاق ضيق لأغراض الري والأغراض المنزلية.

جدول (6): الآبار الجوفية في محافظة الخليل حسب الملكية وكمية المياه المنتجة 2006

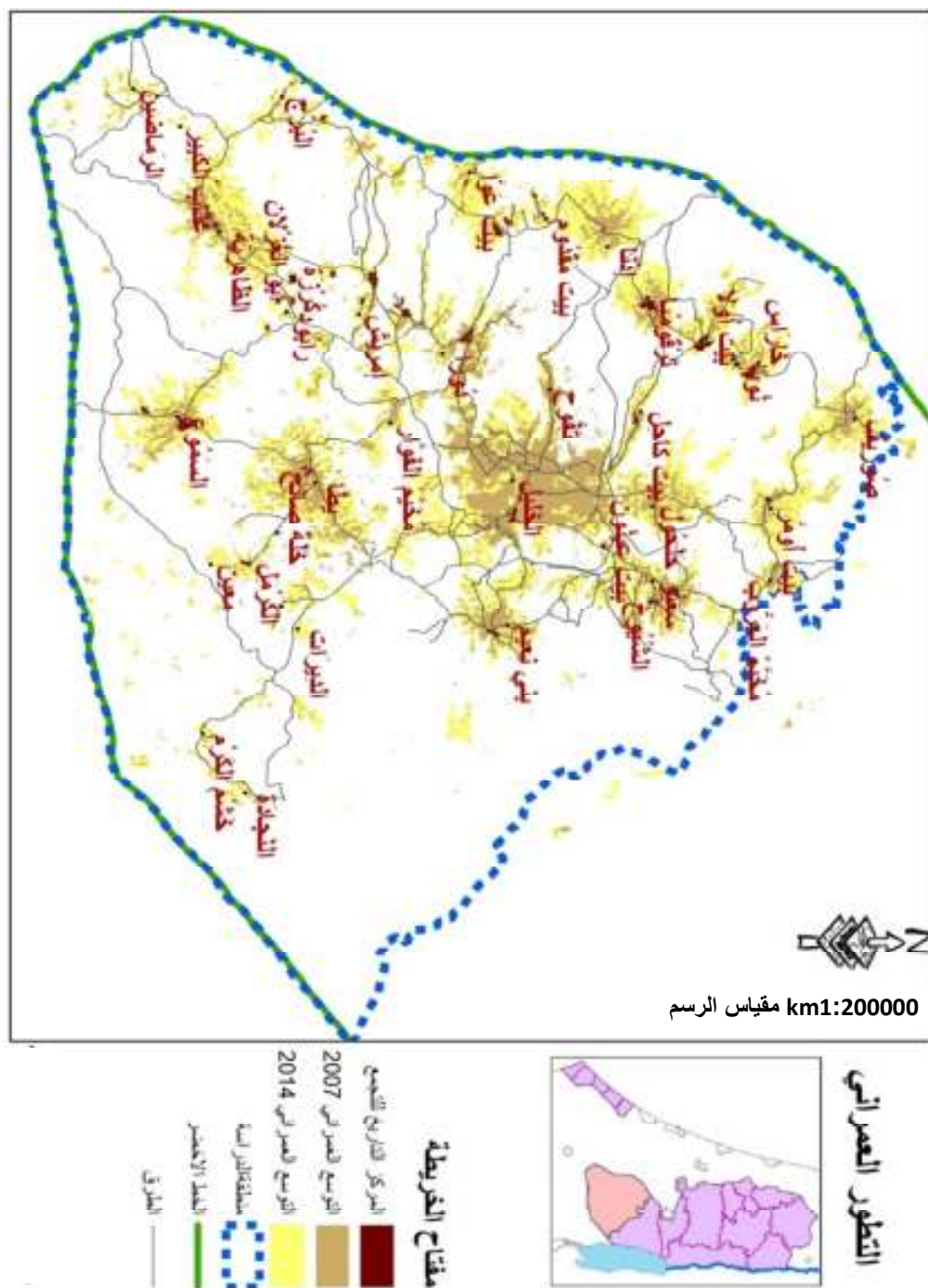
اسم البئر	الجهة المالكة	كمية المياه المنتجة (مليون متر مكعب)
الفوار رقم 1	بلدية الخليل	0.752
الفوار رقم 2		
الصافي		0
هيروديون رقم 1	دائرة مياه الضفة الغربية	0.592
هيروديون رقم 2		2.501
هيروديون رقم 3		1.147
السموع		0.346
آبار سلطة المياه الفلسطينية (9 آبار)	سلطة المياه الفلسطينية	8.724

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2006.

محافظة الخليل، وفيها 52 تجمعاً تعتمد على التزود بالمياه من خلال دائرة مياه الضفة، و10 تجمعات تعتمد على الآبار الذاتية، و88 تجمعاً غير مخدومة غالبيتها تجمعات صغيرة، وخرب، وعلاوة على ذلك هناك شبكات مياه بدون مياه لـ 40 تجمعاً، يصل عدد سكانها إلى حوالي 180 ألف نسمة، حيث سجلت القياسات التي أجريت على تلك الشبكات عدم وصول المياه إلى تلك الشبكات إلا بالحد الأدنى، وبمعدل لا يتجاوز 10 لترات للفرد/اليوم، الأمر الذي سيعرض أنظمة نقل، وتوزيع المياه في الأراضي الفلسطينية في حال استمرار هذا الوضع إلى التآكل، والصدأ، والتلف السريع، وتدهور نوعية المياه تدريجي.

10-3 الخصائص العمراني في المحافظة:

بلغت مساحة المنطقة المبنية في محافظة الخليل في عام 1997م حوالي 77280 دونما، فيما بلغت المساحة المبنية في عام 2006م حوالي 84539 دونما، فيما بلغت المساحة المبنية في عام 2010م حوالي 84817 دونما، حيث كانت نسبة التطور العمراني حوالي 7.9 %، وهذا يدل على وجود حركة عمرانية نشطة داخل منطقة الدراسة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)



خريطة (17): التطور العمراني في محافظة الخليل.
المصدر: الباحث بتصريف من الجهاز المركزي للإحصاء 2014.

11-3 الطرق والمواصلات:

تم اقتراح مجموعة من الشوارع الجديدة منها: الرئيسة، ومنها: الفرعية، أو المحلية داخل المحافظة التي توصل التجمعات السكانية ببعضها البعض، وقد وجدت مجموع أطوال الطرق الرئيسة الواصلة بين القرى، والبلدات الرئيسية بالمحافظة 125.2 كم، يضاف إلى ذلك الطريق الرئيس الواصل بين محافظة الخليل، والقدس، والذي يصل إلى بئر السبع جنوبا حيث يصل طوله إلى 65.6 كم، وبهذا يكون مجموع أطوال الطرق الرئيسية داخل المحافظة 190.8 كم، أما بالنسبة لطرق المحلية داخل المدن، والقرى فيبلغ طولها حوالي 496.6 كم، وتشمل طرق المزارعين الفلسطينيين داخل المحافظة، وتحاول المحافظة شق، وتعبيد بعض الطرق بين التجمعات السكنية في المحافظة من أجل تسهيل الحياة في التنقل بين التجمعات السكانية. والجدول التالي يبين أطوال الطرق حسب تصنيف الطرق الداخلي، والمحلي، والإقليمي. (معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2010)

جدول (7): أطول الطرق الداخلية، والمحلية، والإقليمية في محافظة الخليل

نوع الطريق	طول الطريق
طرق إقليمية	65.6 كم
طرق محلية	125.2 كم
طرق داخلية	496.6 كم

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية أريج.

12-3 النفایات:

محافظة الخلیل من أكبر محافظات الوطن، من حیث عدد السكان والمنشآت الصناعية؛ إذ یبلغ عدد السكان المقدر فی نهاية 2016م حوالي 736646 نسمة؛ ویتم التعامل مع النفایات المنزلية من خلال مجالس الخدمات المشتركة، والبلديات، وترحیلها إلى مكب المنیا المعد خصیصاً لذلك.

كان یوجد فی محافظة الخلیل قبل عام 2010 حوالي 19 مكباً عشوائياً، تم إغلاقها جمیعاً حال افتتاح مكب المنیا. كما یوجد محطتی للترحیل:

1. محطة ترقومیا تخدم قرى، وبلدات الخط الغربی.
2. محطة منطقة الفحص فی الخلیل تخدم جنوب ووسط محافظة الخلیل.
3. وحالیا یعكف مجلس إدارة النفایات الصلبة على إنشاء محطة ترحیل ثالثة فی موقع مكب یطا العشوائی المغلق؛ لتغطية منطقة یطا، والقری المجاورة لها.

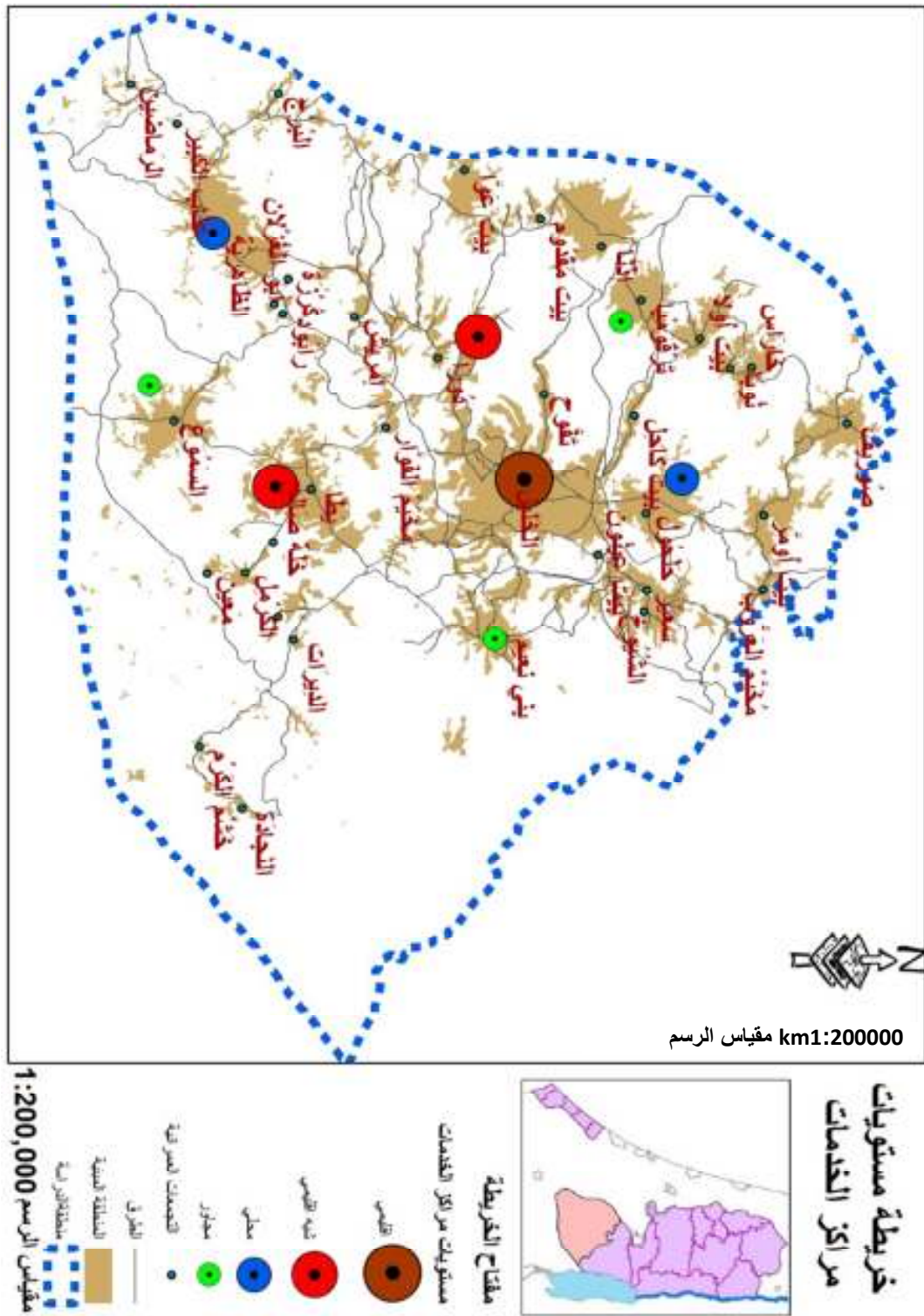
فی مكب یطا العشوائی المغلق تم البدء بإنتاج الغاز حیوی فی مراحله التجربیة. وینتج المكب حوالي 980م³ فی الساعة من الغاز حیوی، بحیث یقوم المجلس بالبحث عن تمويل لتركيب مولد كهربائی یعمل من المستشقیات، والمراكز الصحية الحكومية فی محافظتی الخلیل وبيت لحم؛ بالإضافة إلى 100 مختبر خاص، ویستقبل المیکروویف حوالي 700 كغم من النفایات الطبیة یومياً، وتتم معالجتها وتنتقل إلى مكب المنیا؛ علماً بأن المجلس الأعلى لإدارة النفایات الصلبة، وبالتعاون مع سلطة جودة البیئة، ووزارتي الحكم المحلي، والصحة تعمل جاهدة لتنفیذ إدارة النفایات الطبیة لتشمل القطاعین الحكومي والخاص. (أبو ظاهر. 2015)

13-3 الخدمات المجتمعية:

1-13-3 هرمية مراكز الخدمات:

تحتوي منطقة الدراسة على 8 مراكز للخدمات موزعة جغرافيا في المحافظة حيث تصنف مدينة الخليل كمركز إقليمي للخدمات، في حين تصنف بلدة حلحول وبلدة يطأ وبلدة دورا كمراكز شبه إقليمية، وتصنف بلدة الظهيرية، وترقوميا على أنها مراكز محلية. في حين تصنف بلدة سعير، وبيت أمر، والسموع، وبنى نعيم على أنها مجاور.

وتم تحديد هذه المراكز بناء على التوزيع المكاني، والتواصل بين هذه المراكز، ومحيطها من تجمعات، ومستوى الخدمات التي تقدمه هذه المراكز، وإمكانية تطويرها لتقدم خدمات بمستويات مختلفة للتجمعات المحيطة بها داخل المحافظة.



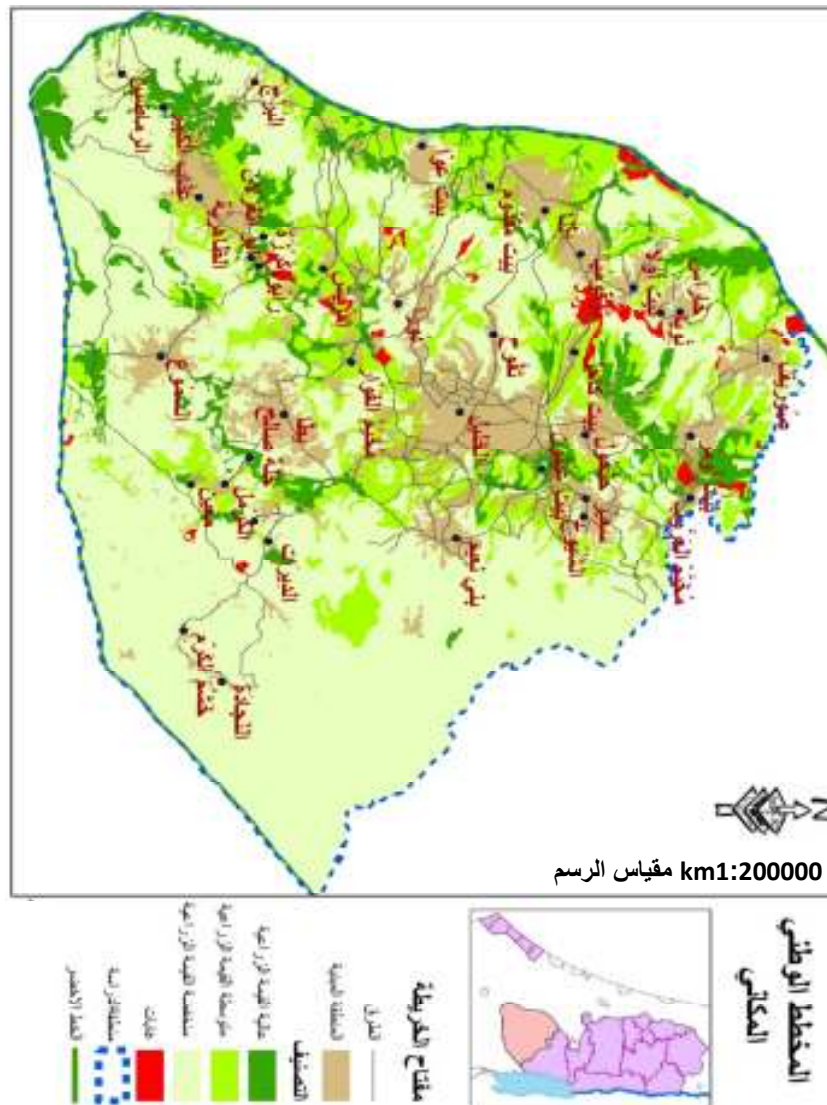
خريطة (20): مستويات مراكز الخدمات في محافظة الخليل.

المصدر: الباحث بتصرف من المخطط المكاني 2016.

2.13.3 البيئة والموروث الثقافي والطبيعي

البيئة

تعاني البيئة من العديد من الفجوات على المستويات المحلية، التي تعد ذات خطورة على البيئة، والمواطن في المحافظة. هذه الفجوات تحول دون الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغياب الإطار التنظيمي والسياسي دون إبطاء الاهتمام الكافي للأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والفنية، والتشريعية ذات الصلة بقطاع البيئة.

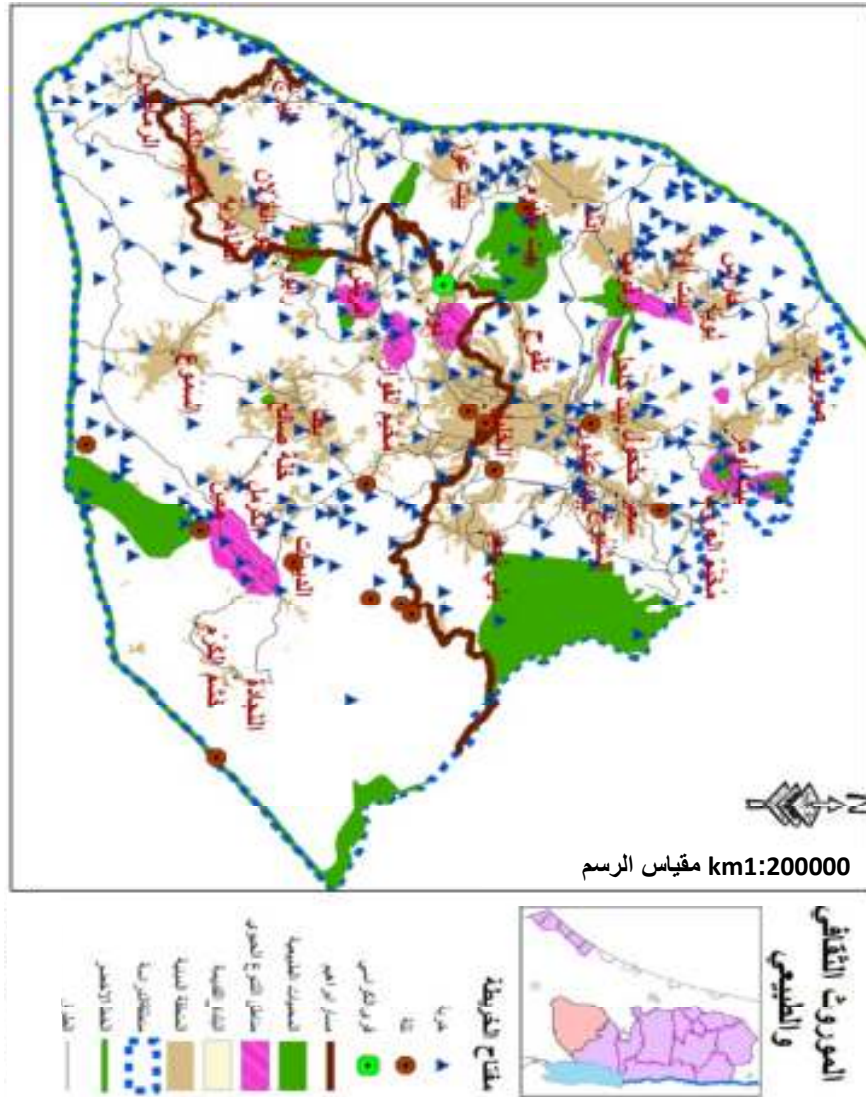


خريطة (21): توزيع الأراضي الزراعية في محافظة الخليل.

المصدر: الباحث بتصرف من المخطط المكاني 1.2016

❖ الموروث الثقافي

تتميز محافظة الخليل بأهميتها الجغرافية، والتاريخية، وهذا جعل منها موطناً، ومسكناً للكثير من الحضارات منذ قدم الزمن حتى يومنا هذا، فهي تعد من أقدم المحافظات في الضفة الغربية بعد محافظة أريحا. ويوجد بها العديد من الأماكن الأثرية القديمة مثل مسجد الحرم الإبراهيمي، ومقبرة تل إرميدة، والعديد من المقامات للأنبياء الصديقين، وتم عمل مسار يسمى مسار سيدنا إبراهيم الخليل.



خريطة (22): توزيع الموروث الثقافي، والطبيعي في محافظة الخليل.

المصدر: الباحث بتصرف من المخطط المكاني 2016.

الفصل الرابع

تطور استعمالات الأراضي في محافظة الخليل

1-4 تمهيد

2-4 استعمالات الأراضي حسب مخطط استخدامات الأراضي لعام 1997م

3-4 استعمالات الأراضي حسب مخطط استخدامات الأراضي لعام 2006م

4-4 استعمالات الأراضي حسب مخطط استخدامات الأراضي لعام 2010م

5-4 الخاتمة

الفصل الرابع

تطور استعمالات الأراضي في محافظة الخليل

1-4 تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على تأثير جهات الحكم التي توالى على حكم فلسطين على التخطيط، وعلى استعمالات الأراضي في محافظة الخليل، وذلك من خلال المؤسسات التي قامت بإعداد المخططات، والخطط التي حكمت محافظة الخليل وباقي المدن الفلسطينية، وأيضاً الأنظمة، والقوانين التي حكمت التخطيط في كل مرحلة، وذلك حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن مشكلة البحث، وتشمل:

- 1- ما هي المؤثرات التي أثرت بشكل أساسي على محافظة الخليل في تحديد استخدامات الأراضي لكل فترة زمنية من الفترات الثلاث؟
- 2- هل كان التأثير بشكل كبير بعد أحداث انتفاضة الأقصى على اتجاه تمدد المدن داخل المحافظة؟
- 3- هل كان هناك تأثير لجدار العزل الإسرائيلي الذي أقيم على أراضي محافظة الخليل في تحديد اتجاه التمدد والتطور؟
- 4- هل إثر الجدار العازل على طبيعة استخدامات الأراضي بالمحافظة؟
- 5- هل يوجد تأثير من قبل القوانين والأنظمة على طبيعة استخدامات الأراضي؟

تعاقبت على حكم فلسطين عدة جهات خلال القرن العشرين، وكان لهذه الجهات تأثيرها المباشر على استعمالات الأراضي في فلسطين، محافظات، ومدنها، وقراها كافة، ومن هذه المحافظات محافظة الخليل بموقعها المميز. ومكانتها الدينية المميزة لدى المسلمين، واليهود المحتلين، وقد حاولت كل جهة التأثير على التخطيط، وعلى استعمالات الأراضي من خلال الأنظمة،

والقوانين كما بينها في الفصل الرابع، وكذلك من خلال المخططات الإقليمية، والهيكلية، والتفصيلية التي حكمت نمو، وتوسع، وتنظيم التجمعات السكانية في فلسطين وفي حالتنا هنا في محافظة الخليل فقد تم إعداد مجموعة من المخططات الهيكلية للمحافظة، وبلغت ثلاث مخططات، وهي:

1. خرائط استعمالات الأراضي لمحافظة الخليل لسنة 1997م الذي كان قبل انتفاضة الأقصى 2000م.

2. خرائط استعمالات الأراضي لمحافظة الخليل لسنة 2006م.

3. خرائط استعمالات الأراضي لمحافظة الخليل لسنة 2010م.

وسنقوم في هذا الفصل بدراسة هذه المخططات، وتبيان استعمالات الأراضي المختلفة التي حددتها هذه المخططات، وإعداد نسخ جديدة محسوبة لها توفر قاعدة بيانات ضرورية لتحليل تطوير أنماط استعمالات الأراضي في محافظة الخليل خلال القرن العشرين، والواحد والعشرون، ويهدف هذا الفصل أيضا إلى تسليط الضوء على تأثير الجهات التي توالى على حكم فلسطين على استعمالات الأراضي لمحافظة الخليل.

يوجد في محافظة الخليل 182 منطقة عمرانية، حيث يعتبر 17 منطقة منها كبلديات بالمقارنة مع فقط أربعة بلديات في العام 1994م. وهذه البلديات هي الخليل، حلحول، يطا، دورا، صوريف، بيت أولا، ترقوميا، إذنا، بيت أمر، سعير، الشيوخ، بني نعيم، تفوح، السموع، الظاهرية، وبيت عوا. ويوجد في المحافظة مخيمين للاجئين وهما مخيم الفوار والعروب للاجئين، ويدار كل مخيم من قبل لجان إدارة المخيمات. أما باقي المناطق العمرانية فإنها تدار من قبل المجالس القروي أو لجنة المشاريع. تشكل المناطق العمرانية 9.7% من مجمل مساحة المحافظة بالمقارنة مع 6.3% فقط في العام 1994م مما يدل على حصول نمو كبير في المساحة العمرانية، التي تتوازي مع النمو السكاني للمحافظة.

وتميزت استعمالات الأراضي في محافظة الخليل بتنوع استعمالات الأرض، فكان منها الاستعمال السكني حيث كانت البلدة القديمة من الخليل هي المركز الرئيس للسكن، فقد تجمع الناس حول الحرم الإبراهيمي للسكن قربه، ونمت بعد ذلك الأحياء القريبة وانتقلت كثير من العائلات للسكن فيها خصوصاً بعد التهويد الذي تعرضت له البلدة القديمة من الخليل، وقد ساهم نمو المدينة في إيجاد تواصل عمراني مع بعض القرى المجاورة، مثل: تفوح، وحلحول، ودورا، وسعير .

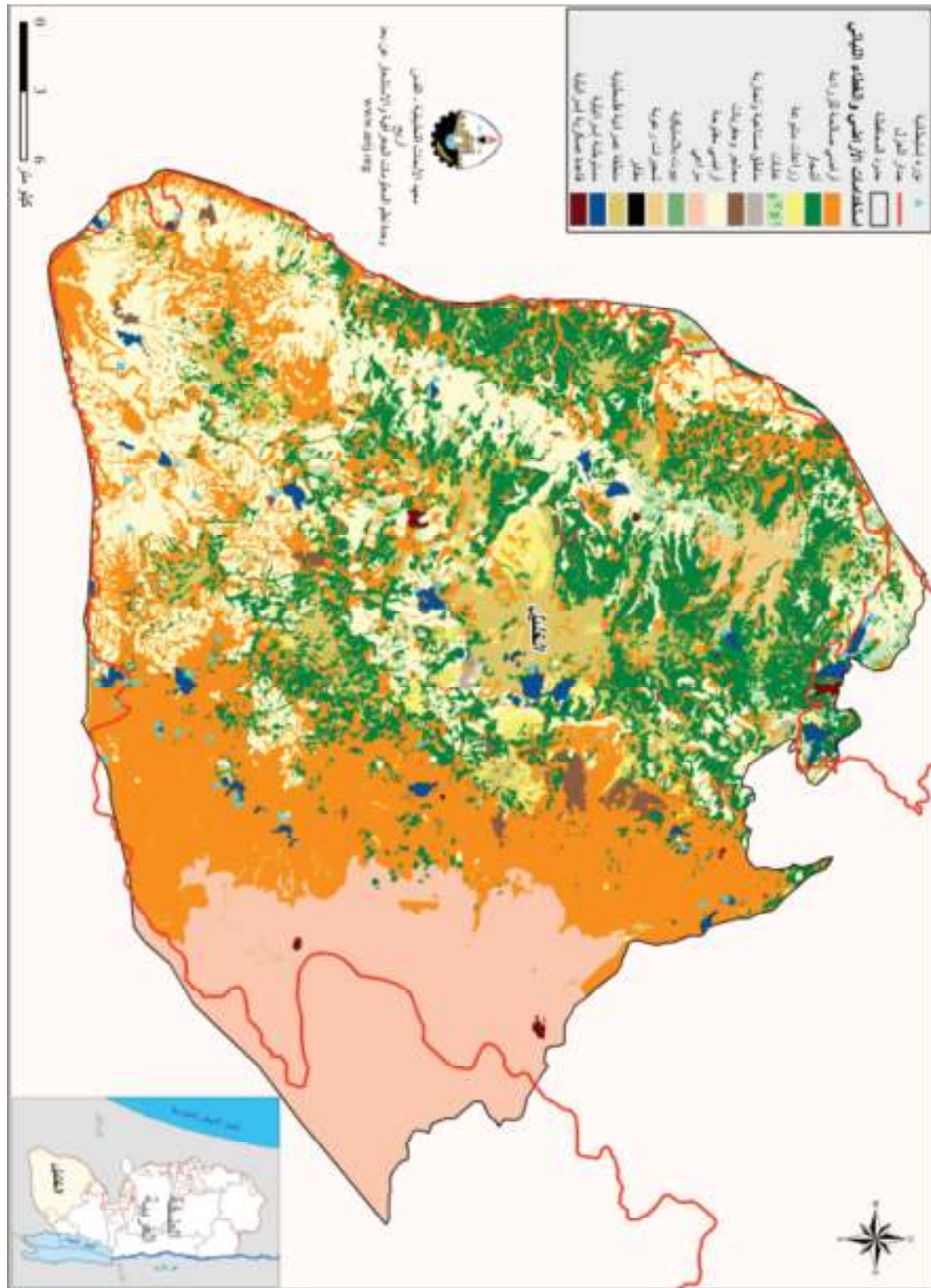
جدول (8): مساحة استخدامات الأراضي في المحافظة

نوع غطاء الأرض	مساحة الخليل
محاصيل أساسية	71093
محاصيل موسمية	185210
أشجار زيتون ولوزيات	103771
محميات طبيعية	162521
أعشاب طبيعية	203936
محاجر	6985
غابات متنوعة	11733
مناطق مبنية	216637
مستوطنات إسرائيلية	34762
المجموع	996648

المصدر: الباحث حسب موقع وزارة الحكم المحلي جيو مولج، 2016.

وتتناقص الأراضي الزراعية بسبب تزايد انتشار المساكن بين كروم العنب، والزيتون، والتين في المحافظة، والاستعمال الصناعي، حيث خصصت بعض المناطق كمناطق صناعية كما هو الحال في منطقة الفحص، والبلدة القديمة، والاستعمال التجاري حيث خصصت الكثير من المساحات للتجارة، إضافة إلى الأسواق التي تحتل مساحة واسعة من أرض مدينة الخليل. (المصدر: أريج، أثر النشاطات العمرانية المختلفة في الضفة الغربية، 2005)

واستخدمت بعض الأراضي للأبنية العامة، مثل: المساجد، والمدارس، والجامعات، والمستشفيات، ومراكز الأمن، ويبلغ مجمل الأراضي المبنية في المحافظة (36254) دونماً من المساحة الكلية، والبالغة (1067500) دونماً، وعملت إسرائيل على بقاء العمران محصوراً داخل تجمعات كثيفة، وذلك للحفاظ على أكبر قدر من الأراضي الفارغة، لإقامة المستعمرات عليها إضافة إلى هدم كثير من المباني بداعي عدم الترخيص أو بدواعي أمنية والخارطة رقم (8) استعمالات الأراضي في محافظة الخليل.



وتتناقص الأراضي الزراعية بسبب تزايد انتشار المساكن بين كروم العنب، والزيتون، والتين في المحافظة، والاستعمال الصناعي، حيث خصصت بعض المناطق كمناطق صناعية كما هو الحال في منطقة الفحص، والبلدة القديمة، وجزء من أراضي بلدة ترقوميا الواقعة في الجزء الغربي للمحافظة، والمنطقة السهلة ذات الأرض الزراعية الخصبة، التي تحولت إلى منطقة صناعية، وبعض الأراضي التي خصصت كمحاجر لاستخراج الحجر الأبيض، مثل: تفوح، والشيوخ، والاستعمال التجاري حيث خصصت كثير من المساحات للتجارة إضافة إلى الأسواق التي تحتل مساحة واسعة من أرض مدينة الخليل، وكذلك الأمر ينطبق على باقي البلدات، والمدن، والقرى التابعة لمحافظة الخليل.

واستخدمت بعض الأراضي للأبنية العامة، مثل: المساجد، والمدارس، والجامعات، والمستشفيات، والمراكز الأمنية، ويبلغ مجمل الأراضي المبنية في المحافظة 90000 دونماً تقريباً من المساحة الكلية والبالغة 1067500 دونم (1)، وعملت إسرائيل على بقاء العمران محصوراً داخل تجمعات كثيفة، وذلك للحفاظ على أكبر قدر من الأراضي الفارغة لإقامة المستعمرات عليها إضافة إلى هدم، وقد برزت الكثير من المعوقات، والمشاكل التي منعت التوسع العمراني، فوجدت المستعمرات والطرق الالتفافية ومعسكرات الجيش الصهيوني، والكسارات، والمحاجر التابعة للمستعمرات، والمحميات الطبيعية، وأخيراً جدار الفصل العنصري.

4-2 خرائط استعمالات الأراضي لعام 1997م:

في العام 1997م كان عدد سكان محافظة الخليل حوالي 385,165 نسمة، وكانت فترة بداية استلام السلطة الفلسطينية للوزارات، والبلديات في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وكانت السلطة قد دخلت الضفة الغربية، وبدأت بعمل المؤسسات، والوزارات عام 1994م، وقد بدأت وزارة الحكم المحلي بعمل بعض المخططات الهيكلية المحلية، والإقليمية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وكانت لتجمعات السكنية في محافظة الخليل بعض المخططات الهيكلية التي عملت بأيدي فلسطينية تتناسب مع احتياجات المواطن الفلسطيني، ومع تطلعاته، وحاجته المستقبلية، وكانت هذه المخططات تعمل أما بالبلديات، أو وزارت الحكم المحلي، أو بعض المكاتب الهندسية في الوطن،

وكانت هذه المخططات تعمل لتجمعات السكنية في محافظة الخليل ضمن القوانين، والسياسات التي كانت موجودة في القانون الأردني رقم (79) لعام 1966م مع العلم بأنه لم يكن هناك المعلومات، ولم يكن يوجد أي دراسات سابقة، وموثقة لتجمعات السكنية في محافظة الخليل، الأمر الذي صعب المهمة في عملية التخطيط، وكانت هذه المخططات بحاجة إلى تعديل ولم يكن هناك أي تحديد أهداف، واستراتيجيات من قبل المحافظة بشكل عام، والتجمعات بشكل خاص، وذلك بسبب عدم وجود الأشخاص ذوي الكفاءة اللازمة لعمل مخططات هيكلية حتى يستطيع المخطط تحقيق هذه الأهداف، وكانت هناك مشكلة: أن المخططات التي عملت لهذه التجمعات السكنية لم تمر بمراحل الاعتراضات الكاملة من قبل المواطنين الذين سيطبق عليهم وعلى عقاراتهم وعلى أراضيهم، وإنما عملت هذه المخططات لتكون شكلية، ومن أجل تحديد استعمالات الأراضي، وحدود المناطق، والسياسات التي تنطبق عليها.

وتشمل هذه الخريطة الاستعمالات التالية:

1. الاستعمال السكني:

يبلغ عدد التجمعات السكانية في محافظة الخليل 138 تجمعاً أكبرها في مدينة الخليل، وأصغرها يحتوي على بعض العائلات. وكانت مساحة الأراضي المخصصة لسكن حوالي (77280) دونماً من مساحة المحافظة الكلية (1063890) دونماً أي 1063 كم، وتغطي مساحة السكان نسبة 7.2% من المساحة الكلية للمحافظة حسب المخطط عام 1997م، وكان عدد المساكن باختلاف أشكالها (فل، عمارة سكنية، دار، استعمال آخر) حوالي 14494 مسكن حسب الجهاز المركزي الفلسطيني سنة 1997م.

وإن جزء كبير من التجمعات السكانية انضم إلى المدن الكبيرة بالمحافظة؛ وبذلك سوف تؤدي هذا الأعمال إلى تقليل عدد التجمعات السكانية التي تم احتواها من المدن، والقرى الكبرى.

أما بالنسبة لعدد سكان المحافظة، فنلاحظ أن عددهم يقل؛ بسبب الظروف المناخية، والتضاريس الصعبة التي تعاني منها المنطقة، وبسبب قلة توفر المواصلات، ووسائل النقل بينما نلاحظ أن أعداد السكان تكثر في بعض المدن الكبرى بالمحافظة، مثل: مدينة الخليل، لحول، دورا، الظاهرية، يطا... ، وذلك بسبب وجود التواصل بين هذه التجمعات السكانية، وبسبب ظروف المعيشة الجيدة التي تجذب السكان إليها

أما بالنسبة للجزء الغربي من المحافظة، فنلاحظ وجود خطين رئيسيين من المواقع السكنية الخط الأول، وهو الخط، والذي يمتد على حافة الجبال الموازية لخط الهدنة، وهي تتكون من سبع قرى هي: نوبا، خراس، إننا، بيت أولا، ترقوميا، بيت عوا، ودير سامت.

أما بالنسبة للخط الثاني الذي يتكون من بيت أمر، وبيت كاحل، وتفوح، ودورا، والظاهرية، وكثير من الخرب.

وأما بالنسبة للمنطقة الوسطى للمحافظة الجبال الوسطى (الهضاب)، فتحتل مدينة الخليل، وحلحول، وسعير وقريتين صغيرتين: الشيوخ، وبنى نعيم، أما الجزء الجنوبي للهضبة فتحته مدينة كبيرة هي: يطا، وبلدة كبيرة هي: السموع بالإضافة إلى بعض الخرب والقرى الصغيرة.

ونلاحظ أنه في حال التوسع، والتمدد السكاني للمحافظة فيجب أن يكون بالاتجاه الشرقي للمحافظة، ولكن يكون على حساب الأراضي الزراعية في المحافظة، ويكون التطور، والتمدد عن طريق مد شبكة الطرق، وخطوط البنية التحتية، والفوقية، والسطحية في المحافظة بالاتجاه الشرقي.

2. الاستعمال التجاري:

كانت المنطقة التجارية قديماً عبارة عن مجموعه من الحوانيت التي أقامها أصحابها في مناطق التزاحم، وتقاطعات الطرق الضيقة، وانتشرت الحرف، ونلاحظ أن أغلب التجمعات السكنية أسواقها قائمة على الطرق التجارية التي كانت ممراً للناس، وما زالت قائمة، وقائمة في أماكن تزاحم الناس، فمثلاً: سوق باب الزاوية، والخطوط التجارية الموجودة في مداخل، وأوساط التجمعات السكنية، وتشكل مساحة أرض (710) دونماً من مساحة أراضي المحافظة الكلية أي تقل النسبة عن 0.066% من نسبة مساحة الأراضي الكلية للمحافظة.

3. المناطق الزراعية والخضراء:

إن محافظة الخليل كغيرها من محافظات الوطن أهلها يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة، وعلى فلاح الأرض، ونلاحظ حسب المخطط الهيكلي للمحافظة أن مساحة الأراضي الزراعية البعلية، والمروية، ودائمة الخضرة، وغيرها من المزروعات تقدر مساحتها حوالي (319690) دونماً من مساحة الأراضي الكلية لمحافظة الخليل، وهي ثاني أعلى محافظة من حيث الأراضي الزراعية بعد محافظة جنين بنسبة 30% من أراضي محافظة الخليل، وتشتهر محافظة الخليل بزراعة كروم العنب، واللوزيات، ويتركز في شمال محافظة الخليل، ومن أكثر المدن زراعة للعنب هي مدينة حلحول، وأن محافظة الخليل تحتوي على أراضي حرشية، وأراضي غابات،

وأراضي مزروعة بعلية، أو غير بعلية، وتقدر هذه الأراضي حسب مركز أبحاث الأراضي حوالي (974920) دونما من مساحة محافظة الخليل الكلي أي بنسبة تقدر حوالي 91.63%.

4. المناطق الصناعية:

إن المناطق الصناعية بالمحافظة تأخذ مساحة من الأرض، وبالأخص في منطقة مدينة الخليل، وذلك لأنها مدينة صناعية تشتهر بصناعة الأحذية، والزجاج، والملابس، والمحاجر.

إن الأراضي الصناعية في محافظة الخليل منتشرة أيضا في أطراف بعض التجمعات السكانية بالحفاظة لوجود المحاجر في هذه المناطق، فتلاحظ اختلاط في المناطق الزراعية بالصناعية، ونلاحظ أنه لا يوجد أي تخطيط في تحديد المناطق الصناعية أو أي مخطط هيكلي يحدد وجود المناطق الصناعية، وكانت مساحة الأراضي الصناعية بالإضافة إلى جزء مختلط بين الصناعية، والتجارية تشكل (5200) دونما من مساحة أراضي المحافظة حسب المخطط الهيكلي أي ما نسبته تقريبا 0.048% من المساحة الكلية.

5. شبكة الطرق والمواصلات:

تم اقتراح مجموعة من الشوارع الجديدة، منها: الرئيسية، ومنها: الفرعية، أو المحلية داخل المحافظة التي توصل التجمعات السكانية ببعضها بعضا، وقد وجدت مجموع أطوال الطرق الرئيسية الواصلة بين القرى، والبلدات الرئيسية بالمحافظة 125.2 كم يضاف إلى ذلك الطريق الرئيس الواصل بين محافظة الخليل، والقدس، والذي يصل إلى بئر السبع جنوبا حيث يصل طوله إلى 65.6 كم، وبهذا يكون مجموع أطوال الطرق الرئيسية داخل المحافظة 190.8 كم أما بالنسبة لطرق المحلية داخل المدن، والقرى، فيبلغ طولها حوالي 496.6 كم، وتشمل طرق المزارعين الفلسطينيين داخل المحافظة، وتحول المحافظة شق، وتعبيد بعض الطرق بين التجمعات السكنية في المحافظة من أجل تسهيل الحياة في التنقل بين التجمعات السكانية.

6. المقابر:

أراضي المقابر في التجمعات السكانية بالمحافظة كانت مختلفة، فمن التجمعات السكنية التي أبقت على مقابرها كما هي متجمعة، وتم تمددها، أو شراء الأرض المجاورة لها. ومنها من قام بنقلها إلى خارج حدود البلد، ومنهم من لا يوجد لهم أي مقابر فيدفنوا موتاهم في أراضيهم، أو باب المنازل.

وتكون نسبة المقابر من مساحة الأراضي في المخطط الهيكلي 3%، ولكن بمحافظة الخليل كانت المساحة حوالي 200 دونما أي لا تتجاوز الـ 0.018% من مساحة المحافظة الكلي.

7. المستعمرات والطرق الالتفافية:

تعاني محافظة الخليل من الاحتلال الإسرائيلية، ومن مستوطناته كغيرها من محافظات الوطن، ولكن بمحافظة الخليل يوجد وضع خاص، وذلك بسبب وجود مسجد الحرم الإبراهيمي الذي قسم بين اليهود، والعرب المسلمين إلى قسمين، وأيضاً تعاني متوسط مدينة الخليل من التقسيم الجيو سياسي الذي تم توقيع الاتفاق عليه بمعاهدة السلام، أو اتفاقية أوسلو سنة 1994م حيث قسمت إلى قسمين (H1,H2) حيث أن منطقة H1 تتبع لسيطرة الفلسطينية ومنطقة H2 تتبع لسيطرة الإسرائيلية.

وكانت مساحة الأراضي المستغلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي (5300) دونما من مساحة المحافظة بنسبة 0.498%، وهذه مقام عليها مستوطنات إسرائيلية، وقد قسمت، ووزعت هذه المستعمرات الإسرائيلية الغاشمة على ثلاث خطوط متوازية مع ملاحظة وجودها بشكل الحزام الدائري، وبالأخص في المنطقة الجنوبية الحدودية، والخط الأول من الجهة الغربية يقع على حافة المنطقة الحدودية المنخفضة، وكانت أكبر المستعمرات الإسرائيلية في المحافظة هي: جريات أربع، حيث، وتليها مستعمرات خار سينا حيث بلغت مساحة المستعمرتين معا حوالي (0.71) كم مربع.

أما بالنسبة للطرق الالتفافية التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي بهدف خدمت اليهود الذين يسكنون في المستعمرات، التي أقيمت بعد اتفاقية أوسلو، فكان مجموع أطوالها حوالي 117.1 كم، وهذه الطرق الالتفافية قسمت المحافظة إلى 3 كتل رئيسة كبيرة، وهي الجزء الغربي، والشمالي والجنوبي.

جدول (9): مساحة الاستخدامات في محافظة الخليل حسب مخطط استخدامات الأراضي 1997م

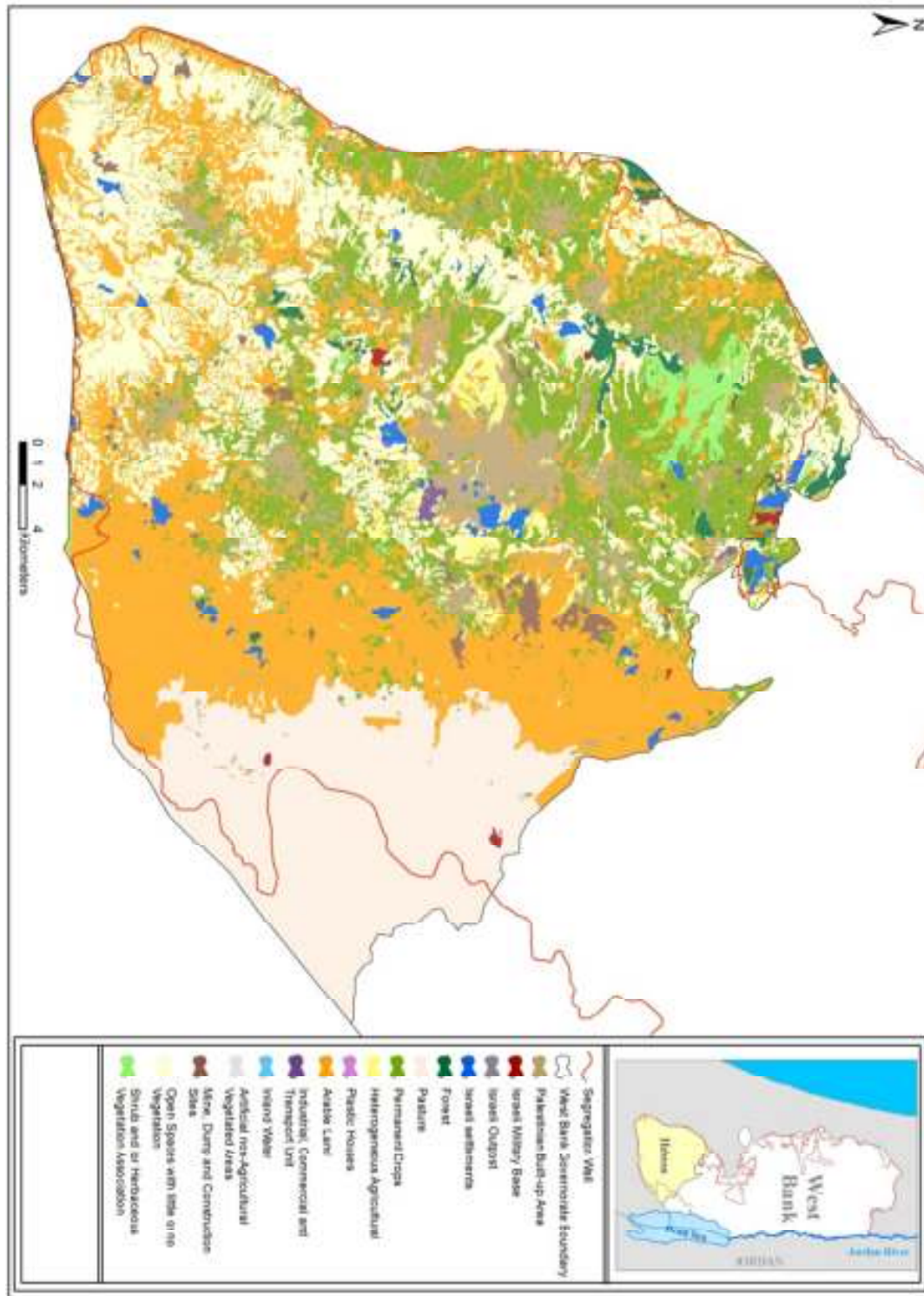
الكمية	المساحة بالدونم	نسبة الاستخدام من مساحة الأرض
طبيعة الاستخدام		
أراضي سكنية	77280	7.2%
أراضي تجاري	710	0.066%
أراضي زراعي وحرشية وغابات	974920	91.63%
أراضي صناعية	5200	0.48%
المقابر	200	0.018%
المستعمرات والطرق الالتفافية	5300	0.498%
غير ذلك	280	0.026%
المجموع	1063890	100%

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية أريج.

3-4 خريطة استعمالات الأراضي لعام 2006 م:

في العام 2006م كانت فترة مع بعد انتفاضة الأقصى، وبداية استلام السلطة الفلسطينية للمدن، والقرى، والمحافظات التي احتلتها إسرائيل في انتفاضة الأقصى، وبدأت بإعادة إعمار، وبناء مباني جديد للسلطة الفلسطينية بعد أن تم هدم أغلب المباني الحكومية الخاصة بالسلطة الفلسطينية، وبدأت أيضا بإعادة هيكلة للوزارات، والبلديات في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وقد بدأت وزارة الحكم المحلي بعمل بعض المخططات الهيكلية المحلية، والإقليمية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وكان للتجمعات السكنية في محافظة الخليل بعض المخططات الهيكلية التي عملت بأيدي فلسطينية تتناسب مع احتياجات المواطن الفلسطيني، ومع تطلعاته، وحاجته المستقبلية،

وكانت هذه المخططات تقدم بشكل أولي إلى المواطنين من أجل تقديم الاعتراضات، وأن بعض المخططات التي جهزت، وإلى يومنا هذا لم يتم التصديق عليها من قبل الحكومة بسبب الاعتراضات المقدمة من الأهالي أولاً، وأسباب أمنية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وقد عملت هذه المخططات، أما بالبلديات، أو وزارت الحكم المحلي، أو بعض المكاتب الهندسية في الوطن، وكانت هذه المخططات تعمل لتجمعات السكنية في محافظة الخليل ضمن القوانين، والسياسات التي كانت موجودة في القانون الأردني رقم (79) لعام 1966م، مع العلم أنه لم يكن هناك المعلومات الكافية، ولم يكن يوجد أي دراسات سابقة، وموثقة لتجمعات السكنية في محافظة الخليل الأمر الذي صعب المهمة في عملية التخطيط، وكانت هذه المخططات بحاجة إلى تعديل، ولم يكن هناك أي تحديد أهداف، واستراتيجيات من قبل المحافظة بشكل عام، والتجمعات السكانية بشكل خاص، وذلك بسبب عدم وجود الخبرة، والأشخاص ذوي الكفاءة اللازمة من أجل تحديد متطلبات، وحاجات المواطنين، والتجمع السكاني، وفي أي اتجاه يحتاج إلى التمدد، ولم يكن هناك أي اهتمام لتخطيط استخدامات الأراضي حتى يستطيع المخطط تحقيق هذه الأهداف.



خارطة (25): خريطة استعمالات الأراضي لعام 2006م.

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية - أريج - بيت لحم / القدس

ويشمل هذا المخطط الاستعمالات التالية:

1. الاستعمال السكني:

ومن خلال هذا المخطط نلاحظ الزيادة في المناطق السكنية، وذلك بسبب زيادة في عدد السكان حيث بلغ عدد سكان المحافظة لعام 2006م (552164) فرداً، وكان أغلب سكان المحافظة يسكنون الحضر (459,297) فرداً مقيمين بالحضر بنسبة 85.3% من مجمل سكان المحافظة، و(64,842) فرداً مقيمين بالريف بنسبة 2.6% من مجمل سكان المحافظة. وكانت مساحة الأراضي المستخدمة للاستخدام السكني (84539) دونماً أي ما نسبته 7.92% من مساحة المخطط الكلي للمحافظة.

بخلاف المخطط السابق لعام 1997م تم تحديد مناطق سكن جديدة في هذا المخطط، وذلك بسبب الإحداث التي حصلت بالمحافظة من احتلال الإسرائيليين للأراضي، والمناطق السكنية، والزراعية، والتجارية، التي كانت مخططة أن تكون زراعية، أو سكنية، أو تجارية في مخطط العام 1997م، وأيضاً بسبب إقامة الاحتلال الطرق الالتفافية، وبسبب هذه الطرق تقطع الطرق بين التجمعات الفلسطينية في محافظة الخليل، وتم مصادرة العديد من الأراضي بسبب هذه الطرق، وقسمت الأراضي، والمناطق في التجمعات السكنية، وقام الاحتلال بسن القوانين الجديدة التي تمنع من البناء على حدود الطرق الالتفافية، وذلك بسبب حرمة الشارع.

2. الاستعمال التجاري:

كانت مساحة الأراضي المستخدمة لتجارة والصناعة في محافظة الخليل (3,000) دونماً أي ما نسبته 0.28% من مساحة المخطط الكلي للمدينة، وتعاني بعدم وجود مساحة معين من الأراضي تستخدم لتبادل التجاري، والصناعي في المحافظة، ولكن هذه المساحة من الأراضي تكون مختلطة مع جزء من الاستخدام السكني، أو مع الصناعي، أو الزراعي، ويعود كل هذا إلى عدم وجود تنظيم، وتخطيط بشكل إقليمي للمحافظة، وبشكل داخلي يخدم التجمعات السكنية في المحافظة، ونلاحظ إن الأسواق التجارية قائمة على أماكن تزاخم الناس مع العلم لوجود العديد من

المحاولات من قبل البلديات لإنشاء بعض المناطق، والأسواق التجارية، ولكنها فشلت بسبب عدم وجود الخدمات التي تساعد المواطنين الوصول إلى هذه الأسواق.

3. المناطق الزراعية والخضراء:

تعد محافظة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث المساحة، وعدد السكان، وفيها أكبر المساحات الزراعية بعد محافظة جنين. وقد أظهر تحليل استعمالات الأراضي، والغطاء النباتي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وصور الأقمار الصناعية، بأن المساحة الكلية لمحافظة الخليل تبلغ حوالي 1067539، وكانت مساحة الأراضي الزراعية بمجموع أراضي صالحة لزراعة حوالي (968117) دونما، وكانت هذه المساحة موزعة على النحو التالي: منها 229827 دونما صالحة لزراعة، و23333 دونما أراضي زراعية غير متجانسة، و91803 دونما أراضي زراعية دائمة الخضراء، و14029 أراضي غابات، و259495 دونما أراضي مفتوحة صالحة لزراعة، و185686 دونما أراضي شجيرات، ونباتات عشبية، و163944 دونما أراضي مراعي ما نسبته 90.68% من مساحة أراضي المحافظة الكلي حسب المخطط الهيكلي لعام 2006م، و أن الأراضي الزراعية في محافظة الخليل تعاني من الزحف العمراني الكبير التي توجهه بسبب الزيادة في إعداد السكان والاحتلال الإسرائيلي، كما أظهرت أن 21.7% من الأيدي العاملة في المحافظة يعملون في قطاع الزراعة.

4. المناطق الصناعية:

وكانت مساحة من الأرض الصناعية في محافظة الخليل، التي تعد من أكثر المحافظة الفلسطينية ذات طابع صناعي حيث يتم العديد من الصناعات داخل المحافظة، مثل: الجلود، والأحذية، والزجاج، والملابس، والقطع الخشبية التي تستخدم في الزينة، وفي السنوات الحديثة تعد الخليل من المدن المتطور تكنولوجيا، واقتصاديا بسبب استخدام العديد من المعدات الحديث التي يمكن أن تنافس بها المنتجات العالمية، وتشتهر أيضا محافظة الخليل بإخراج الحجر، ويوجد بها العديد من الكسارات، والمحاجر المنتشرة في أطراف بعض التجمعات السكانية بالمحافظة لوجود

المحاجر في هذه المناطق، فتلاحظ اختلاط في المناطق الزراعية بالصناعية، وكانت مساحة الأراضي الزراعية بالمحافظة 7061 دونما أي ما نسبته 0.66% من مساحة الأراضي الكلي للمحافظة.

5. شبكة الطرق والمواصلات:

تم اقتراح مجموعة من الشوارع الجديدة منها: الرئيسية، وهي استمرارية للشوارع الرئيسية الإشعاعية مركز المدينة، إضافة لاقتراح شبكة من الطرق الرابطة بين الشوارع الرئيسية الإشعاعية مختزقة المناطق السكنية بنفراعات أخرى تخدم كافة قطع الأراضي داخل حدود المخطط الهيكلي الجديد، وتم إنشاء بعض الطرق الزراعية الجديدة التي تخدم المزارعين الفلسطينيين داخل محافظة الخليل، وشق وتعبيد بعض الطرق بين التجمعات السكنية في المحافظة من أجل تسهيل الحياة في التنقل بين التجمعات السكانية.

6. المقابر:

أراضي المقابر في التجمعات السكانية بالمحافظة كانت مختلفة، فمن التجمعات السكنية التي أبقت على مقابرها كما هي متجمعة، وتم تمددها أو شراء الأرض المجاورة لها، ومنها من قام بنقلها إلى خارج حدود البلد، ومنهم من لا يوجد لهم أي مقابر فيدفنوا موتاهم في أراضيهم، أو باب المنازل.

تتكون نسبة المقابر من مساحة الأراضي في المخطط الهيكلي 3%، ولكن حسب المخطط الهيكلي لمحافظة الخليل، فلو حظ أن مساحة المقابر في المحافظة 226.272 دونما أي ما نسبته 0.02% من مساحة المخطط الكلي.

7. المستعمرات والطرق الالتفافية:

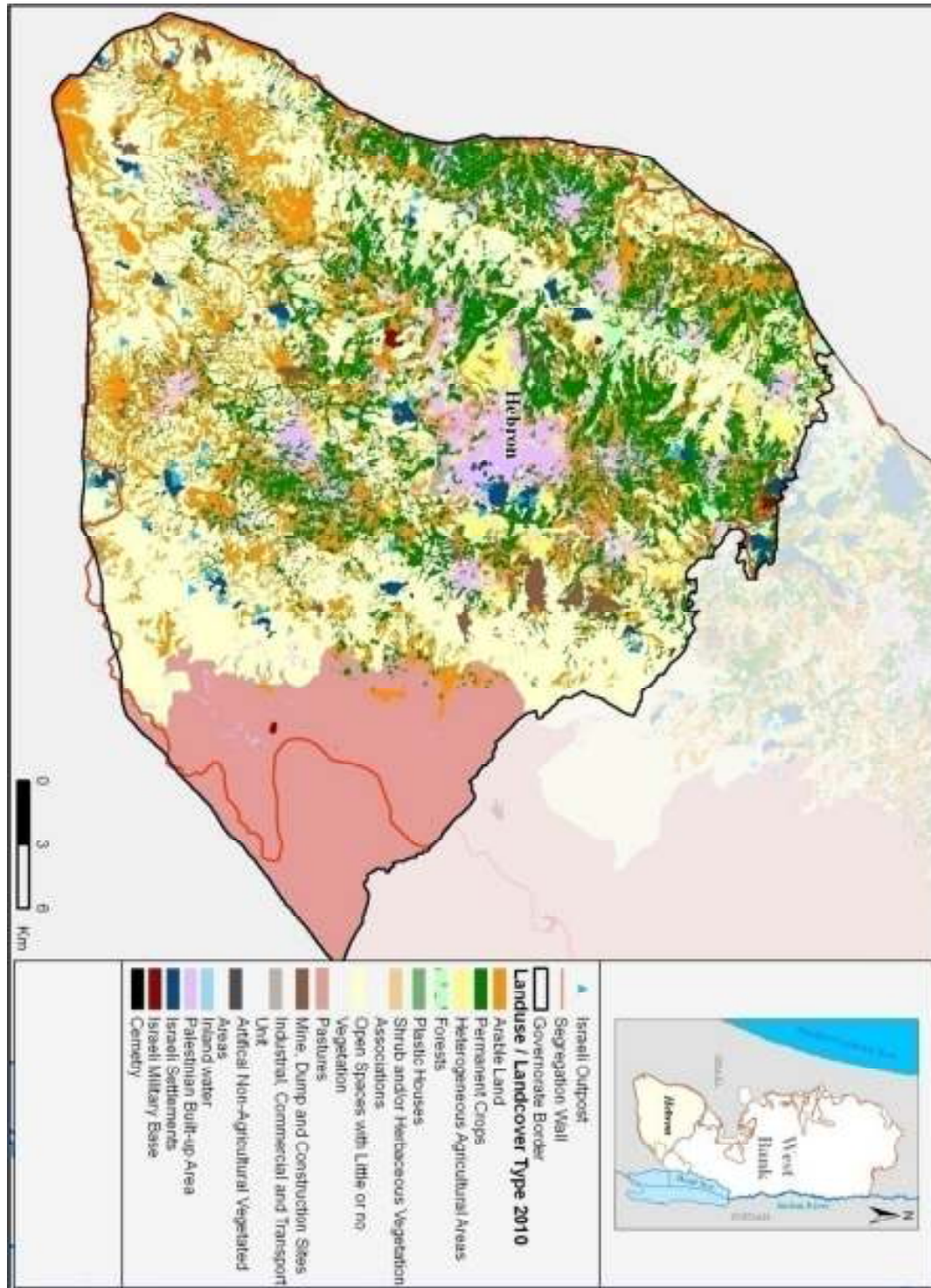
وكانت مساحة الأراضي المستغلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي (7801) دونما من مساحة المحافظة أي ما نسبته 0.07% من مساحة المخطط الكلي للمحافظة، وتشمل هذه المساحة المستعمرات الإسرائيلية، والقواعد العسكرية الإسرائيلية، ولم تحسب أطول الطرق الالتفافية.

جدول (10): مساحة الاستخدامات في محافظة الخليل حسب خريطة استعمالات الأراضي لعام 2006م

الكمية	المساحة بالدونم	نسبة الاستخدام من مساحة الأرض
طبيعة الاستخدام		
أراضي سكنية	84539	7.92%
أراضي تجارية	3000	0.28%
أراضي زراعية	968117	90.68%
أراضي صناعية	7061	0.66%
المقابر	226.272	0.021%
المستعمرات والطرق الالتفافية	7801	0.07%
المجموع	1067518	100%

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية-أريج.

4-4 خريطة استعمالات الأراضي لعام 2010 م:



خارطة رقم (26): خريطة استعمالات الأراضي لعام 2010م.
المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية أريج

ويشمل هذا المخطط الاستعمالات التالية:

1. الاستعمال السكني:

من خلال هذا المخطط نلاحظ الزيادة في المناطق السكنية وذلك بسبب زيادة في عدد السكان حيث بلغ عدد سكان المحافظة لعام 2010م (600,364) فرداً، وكان أغلب، وقد شهد عدد السكان زيادة بما نسبته % 55.9 من إجمالي عدد سكان المحافظة في عام 1997 مجمل سكان المحافظة.

وبسبب الزيادة الكبيرة في إعداد السكان زاد مساحة الأراضي المستخدمة لغرض السكن، فكانت المساحة المخصصة لسكن حوالي 97302.4 دونماً، أي: ما نسبته من مساحة المخطط الكلي حوالي 9.12%، وقد بلغ عدد الرخص الصادرة عام 2009م عن السلطات المحلية، والتنظيم المحلي في محافظة الخليل 1082 رخص بناء حيث بلغت المساحة المرخصة للبناء 484 ألف متراً مربعاً، منها 228.9 ألف متراً مربعاً مساحات جديدة، و 235.1 ألف متراً مربعاً مساحات قائمة، بينما بلغ عدد الرخص الصادرة عام 2008م في محافظة الخليل 840 رخصة. بلغت المساحة المرخصة للبناء 395.5 ألف متراً مربعاً، منها 219.7 ألف متراً مربعاً مساحات جديدة، و 175.8 ألف متراً مربعاً مساحات قائمة، ويلاحظ أن عدد الرخص عام 2008م أقل مما هو عليه في العام 2009م بنسبة.

2. الاستعمال التجاري:

كانت مساحة الأراضي المستخدمة للتجارة، والصناعة في محافظة الخليل (3502) دونماً، أي: ما نسبته 0.33% من مساحة المخطط الكلي للمحافظة، وتعاني عدم وجود مساحة معينة من الأراضي تستخدم لتبادل التجاري، والصناعي في المحافظة، ولكن هذه المساحة من الأراضي تكون مختلطة مع جزء من الاستخدام السكني، أو مع الصناعي، أو الزراعي، ويعود كل هذا إلى عدم وجود تنظيم، وتخطيط بشكل إقليمي للمحافظة، وبشكل داخلي يخدم التجمعات السكنية في

المحافظة، ونلاحظ الزيادة في مساحة الأراضي التجارية عن مخطط عام 1997م، ومخطط عام 2006م.

3. المناطق الزراعية والخضراء:

بدء تأثير الزحف العمراني على المناطق الزراعية واضحاً في المخطط الهيكلي لعام 2010م، فنلاحظ أن الأراضي الزراعية في محافظة الخليل تعاني من الزحف العمراني الكبير التي توجهه بسبب الزيادة في أعداد السكان، وبسبب مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكانت مساحة الأراضي الزراعية حوالي (949052) دونما حسب ما أظهرته الصور الجوية، والأقمار الصناعية، وتأتي هذه المساحة الثاني بعد محافظة جنين من الأراضي الزراعية، أي: ما نسبته 88.92% من مساحة الأراضي لمحافظة الخليل، وكانت هذه المساحة موزعة على النحو التالي:

منها 176640 دونما صالحة لزراعة و30668 دونما أراضي زراعية غير متجانسة و173594 دونما أراضي زراعية دائمة الخضراء و14703 أراضي غابات و378653 دونما أراضي مفتوحة صالحة للزراعة، و185686 دونما أراضي شجيرات، ونباتات عشبية، و169387 دونما أراضي مراعي، وبيوت بلاستيكية حوالي 1280 دونما، ومساحات مائية حوالي 6 دونمات، وتبلغ المساحة الكاملة للمحافظة 1,067,539 حسب المخطط الهيكلي، ونلاحظ أن مساحة الأراضي الزراعية، أو الخضراء قد انخفضت بنسبة حوالي 3% عن المخططات الهيكلية للسنوات السابقة.

4. المناطق الصناعية:

وكانت مساحة من الأرض الصناعية في محافظة الخليل، التي تعد من أكثر المحافظة الفلسطينية ذات طابع صناعي حيث يتم العديد من الصناعات داخل المحافظة، مثل: الجلود، والأحذية، والزجاج، والملابس، والقطع الخشبية التي تستخدم في الزينة، وفي السنوات الحديثة تعد الخليل من المدن المتطورة تكنولوجيا واقتصادياً؛ بسبب استخدام العديد من المعدات الحديث التي

يمكن أن تتنافس بها المنتجات العالمية، وتشتهر أيضا محافظة الخليل بإخراج الحجر، ويوجد بها العديد من الكسارات، والمحاجر المنتشرة في أطراف بعض التجمعات السكانية بالمحافظة لوجود المحاجر في هذه المناطق؛ فتلاحظ الاختلاط في المناطق الزراعية بالصناعية، وكانت مساحة الأراضي الزراعية بالمحافظة 12485 دونما، أي: ما نسبته 1.17% من مساحة الأراضي الكلي للمحافظة، وقد لوحظ أنه يوجد زيادة في مساحة الأراضي المستخدمة لهدف الصناعة على حساب استخدامات أخرى.

5. شبكة الطرق والمواصلات:

تحتاج محافظة الخليل إلى شق طرق جديدة، وإعادة تعبيد، وصيانة الطرق القديمة، وذلك من أجل تسهيل حياة المواطنين، ومن أجل توصيل الخدمات الكاملة لكافة المناطق والتجمعات السكانية بالمحافظة، مع العلم أنه تم اقتراح مجموعة من الشوارع الجديدة، منها: الرئيسية، وهي: استمرارية للشوارع الرئيسية الإشعاعية مركز المدينة، إضافة لاقتراح شبكة من الطرق الرابطة بين الشوارع الرئيسية الإشعاعية مخترقة المناطق السكنية بتفرعات أخرى تخدم كافة قطع الأراضي داخل حدود المخطط الهيكلي الجديد، وتم إنشاء بعض الطرق الزراعية الجديدة التي تخدم المزارعين الفلسطينيين داخل محافظة الخليل، وشق وتعبيد بعض الطرق بين التجمعات السكنية في المحافظة من أجل تسهيل الحياة في التنقل بين التجمعات السكانية.

6. المقابر:

أراضي المقابر في التجمعات السكانية بالمحافظة كانت مختلفة، فمن التجمعات السكنية التي أبقت على مقابرها كما هي متجمعة، وتم تمددها، أو شراء الأرض المجاورة لها، ومنها من قام بنقلها إلى خارج حدود البلد ومنهم من لا يوجد لهم أي مقابر فيدفنوا مواتهم في أراضيهم أو باب المنازل. وكانت مساحة الأراضي المستخدمة لغاية المقابر (250) دونما أي ما نسبته 0.023% من مساحة المخطط الكلي للمحافظة، ولوحظ وجود زيادة في مساحة الأراضي، ولكن بشكل قليل غير متكافئة مع عدد السكان بالمحافظة وعدد الموتى.

8. المستعمرات والطرق الالتفافية:

وكانت مساحة الأراضي المستغلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي (17261) دونما من مساحة المحافظة أي ما نسبته 1.62% من مساحة المخطط الكلي للمحافظة، وتشمل هذه المساحة المستعمرات الإسرائيلية، والقواعد العسكرية الإسرائيلية، والجدار العازل الذي أقيم على أراضي المواطنين، ولم تحسب أطول الطرق الالتفافية.

جدول (11): مساحة الاستخدامات في محافظة الخليل حسب خريطة استعمال الأراضي لعام 2010م

الكمية	المساحة بالدونم	نسبة الاستخدام من مساحة الأرض
أراض سكنية	84817	7.95%
أراض تجارية	3502	0.33%
أراض زراعية	949052	88.92%
أراض صناعية	12485	1.17%
المقابر	250	0.023%
المستعمرات، والطرق الالتفافية	17261	1.62%
المجموع	1067367	100%

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، 2010.

4-4 الخاتمة:

تأثرت محافظة الخليل بالمخططات الهيكلية التي عملت سنة 1997م /2006م/2010م؛ وذلك بسبب التغيرات التي حدثت للمحافظة، وبسبب الاحتلال فنلاحظ في المخطط الهيكلي الأول الذي عمل مع بداية دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، ونهاية الحكم الإسرائيلي على المحافظة، فقد كانت المحافظة تعاني كثيرا كغيرها من المحافظات الفلسطينية من العشوائية بالبناء، وعدم وجود المخططات سوى أكانت على مستوى التجمعات السكانية، أو على المستوى المدن، أو على المستوى الإقليمي للمحافظة بشكل عام، فنلاحظ العشوائية في هذه المخطط، وأيضا بسبب ضعف الكوادر، وعدم وجود الكافات بالتخطيط كان يعاني المخطط من العديد من المشاكل؛ أما بالنسبة للمخطط الثاني الذي عانى من العديد من المشاكل؛ وذلك بسبب إعادة احتلال المحافظة في عام 2000م مع بداية انتفاضة الأقصى، فكانت معظم أراضي المحافظة مسيطر عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأن الاحتلال أقام جدار الفصل العنصري، وقام ببناء العديد من المستوطنات، وسيطر أيضا على العديد من الأراضي بحجة منطقة عسكرية، وقام بتقسيم المحافظة إلى أقسام، وقطع أوصال المناطق السكنية بإقامة الطرق الالتفافية التي تخدمه وتخدم المستوطنين.

وأما بالنسبة للمخطط الهيكلي الثالث الذي عمل بعد انتهاء انتفاضة الأقصى، ومع وجود أناس ذو خبرة وعلم، فقد عمل المخطط بشكل يتناسب مع السكان، والمواطنين، ويحاول أن يخدم، ويحقق أهداف المواطنين بالمحافظة، والتغلب على الواقع الذي تعانيه المحافظة من العشوائية بالتخطيط، وعدم وجود سيطرة على هذه العشوائية، وقد عملت طواقم السلطة الفلسطينية على محاولة حلها عن طريق عمل المخطط المكاني لضفة الغربية بشكل عام، والمحافظة على المناطق الزراعية، ومن رأيي بالنسبة لهذه المخطط المكاني فهو بحاجة إلى مزيد من التعديل، والتطوير، وذلك لوجود العديد من المشاكل به، ولكن نعتبر هو نقطة أساسية في المحاولة على السيطرة العشوائية لمحافظة الوطن، ومحافظة الخليل خاصة.

الفصل الخامس

تحليل، وتقييم تطور أنماط استعمالات الأراضي في محافظة الخليل،
واستراتيجيات تخطيطها

1-5 تمهيد

2-5 النمو العمراني في المحافظة

3-5 الاستخدام السكني

4-5 الاستخدام التجاري

5-5 الاستخدام الصناعي

6-5 الاستخدام الزراعي

7-5 استعمال المقابر

8-5 المستعمرات والقواعد العسكرية

9-5 استراتيجيات التخطيط في محافظة الخليل

10-5 الخاتمة

الفصل الخامس

تحليل، وتقييم تطور أنماط استعمالات الأراضي في محافظة الخليل، واستراتيجيات تخطيطها

1-5 تمهيد:

تم في الفصل السابق (الرابع) التعرف على أنماط استعمالات الأراضي في محافظة الخليل، ومساحة كل استخدام من بين الاستخدامات الأخرى في المحافظة، وكان شاملاً لجميع التجمعات السكنية فيها، وذلك من خلال المخططات الهيكلية التي أعدت للمحافظة. وفي هذا الفصل سيتم تحليل هذه الاستعمالات، ومقارنة تطورها من حيث المساحة، والنسبة المئوية المخصصة لكل استعمال. حيث سوف يتم التعرف على تغير، وتطور استعمالات الأراضي في محافظة الخليل من خلال الأرقام، والجداول، والرسومات البيانية التي أعدت من واقع ما ورد في المخططات الهيكلية المذكورة سابقاً.

2-5 النمو العمراني في المدينة:

شهدت محافظة الخليل تطوراً عمرانياً كبيراً في الفترة الواقعة ما بين عام 1997، 2010م السياسي، والأوضاع الأمنية في المحافظة، وتحسن الاقتصاد في هذه الفترة، ولم يلبث هذا التطور، والاستقرار طويلاً إلى أن حدثت انتفاضة الأقصى التي دمرت الجميع، وأثرت بشكل كبير على اقتصاد المحافظة، وتطورها، وتمدها، وعانت المحافظة من العديد من الإغلاقات، والحصار التي فرضت على المحافظة، وتجمعاتها السكنية إلى عام 2004م بدأت الأوضاع تتحسن مع بداية نهاية انتفاضة الأقصى المباركة إلى يومنا هذا فهي في تحسن، وتطور عمراني غير مسبوق في المحافظة، وفي تجمعاتها السكنية.

إن موقع محافظة الخليل الجغرافي الهام كحلقة وصل بين القرى التابعة، والمدن القريبة كان له الأثر على حياة سكانها، وبالتالي على زيادة المساحة العمرانية فيها. وبسبب النشاط الاقتصادي

القوي بالمحافظة ساعده أيضا بالأيام الأخيرة إلى تمتد المحافظة، وتوسعها. (متابعة لتطور مساحة المدينة كما حددت في الجداول الآتية حسب المخططات الـ3) المخططات الهيكلية المتتالية وزيادة في عدد السكان في المدينة.

3-5 الاستخدام السكني:

تعد الوظيفة السكنية من أوائل استخدامات الأرض في المدينة، والمحرك الأول لنموها، ويعد النمو السكاني عاملا مهما، ورئيسا في نمط التركيب المكاني في المدينة، وعادة ما تشغل الوظيفة السكنية أكبر مساحة من استخدامات الأراضي في معظم المدن (إسماعيل، 1992، ص308).

ومن خلال هذه المخططات نلاحظ الزيادة في المناطق السكنية، وذلك بسبب زيادة في عدد السكان كما ذكرنا سابقا، ونلاحظ ذلك في الجدول رقم (2) حيث تبين التغير في مساحة الأراضي ذات الاستخدام السكني، ونلاحظ الزيادة التي حصلت من عام (1997، 2006، 2010)م على التوالي.

جدول (12): مساحة الاستخدام السكني خلال الفترات الزمنية الثلاث، والتغير في مساحة الأراضي

السنة	1997	2006	2010
الاستخدام			
مساحة الاستخدام السكني	77280	84539	84817
نسبة الاستخدام من المساحة الكلية	%7.2	%7.92	%7.95

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية.

وقد احتل هذا الاستخدام المرتبة الثانية في كل المخططات الهيكلية للمحافظة على مستوى الفترات الزمنية الثلاث، وهي عام (1997، 2006، 2010)م حيث بلغت مساحة الاستخدام السكني في عام 1997م حوالي (77280) دونما، وبلغت المساحة لعام 2006م (84539) دونما بزيادة حوالي (7259) دونما، أي: بنسبة زيادة حوالي 0.7% من مساحة عام 1997م، وكانت مساحة الأراضي السكنية في عام 2010م حوالي (84817) دونما بزيادة حوالي عن عام 2006م حوالي

278 دونما أي بنسبة 0.03%، ونلاحظ من خلال التحاليل فإن الزيادة في مساحة الأراضي - والكمية الأكبر كانت بين عامين 1997 و 2006 - يعود الى وجود نقطة تحول، وتطور، واستقرار بين هاتين الفترتين.

4-5 الاستخدام التجاري:

شغل الاستخدام التجاري المرتبة الخامسة في مخطط 1997م حيث بلغت مساحة هذا الاستخدام (710) دونما بنسبة 0.066% من المساحة الإجمالية، وفي مخطط 2006م زادت المساحة إلى (3000) دونما بنسبة 0.28%، أي: أنها زادت حوالي 2290 دونما عن عام 1997م من المساحة الإجمالي بنسبة زيادة حوالي 0.22%، أما في مخطط 2010م، فكانت المساحة المستخدمة للاستخدام التجاري (3502) دونما بنسبة حوالي 0.33%، ونلاحظ أن مساحة الأراضي التي تم استخدامها كأراض تجارية قد زادت عن المساحة في المخطط لعام 2006م حوالي 502 دونما، أي: بنسبة زيادة 0.11%، وتشمل هذه الأراضي التي تصنف على الاستخدام التجاري أراض تجارية طويلة، ومحلية على طول الشوارع، وأسفل المباني السكنية داخل حدود البلدة، ويتضح ذلك في الجدول رقم (13).

جدول (13): مساحة الاستخدام التجاري خلال الفترات الزمنية الثلاث والتغير في لمساحة الارض

السنة	1997م	2006م	2010م
الاستخدام	710	3000	3502
مساحة الاستخدام التجاري	0.066%	0.22%	0.33%
نسبة الاستخدام من المساحة الكلية			

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية.

ونلاحظ أن مساحة الأراضي التجارية قد زادت أضعاف ما كانت عليه بالمخطط الهيكلي في عام 1997م، وذلك يعود السبب إلى زيادة عدد السكان، وإلى الاستقرار الأمني، والسياسي، وانتهى انتفاضة الأقصى، ويتوقع أن يزيد هذه الاستخدام إلى مساحة أكبر، وقد يستطيع أن ينافس الاستخدامات الأخرى في المحافظة.

5-5 الاستخدام الصناعي:

شغل الاستخدام الصناعي المرتبة الرابعة في كافة المخططات التي عملت للمحافظة، فقد بلغت مساحة هذا الاستخدام (5200) دونما في عام 1997م بنسبة 0.498% المساحة الإجمالية، وزادت هذه المساحة إلى (7061) دونما عام 2006م بنسبة 0.66% من المساحة الكلية للمخطط الهيكلي، وقد زادت مساحة الأراضي للاستخدام الصناعي عن عام 1997م حوالي 1861 دونما بنسبة زيادة تقدر حوالي 0.162%، وكانت مساحة الأراضي للعام 2010م حوالي (12485) دونما أي بنسبة 1.17% من المساحة الكلية للمخطط الهيكلي، ونلاحظ أن مساحة الأراضي الصناعية قد زادت في عام 2010م حوالي 5424 دونما، أي: بنسبة زيادة حوالي 0.51% .

جدول (14): مساحة الاستخدام الصناعي خلال الفترات الزمنية الثلاث، والتغير في لمساحة

السنة	1997م	2006م	2010م
مساحة الاستخدام الصناعي	5200	7061	12485
نسبة الاستخدام من المساحة الكلية	0.498%	0.66%	1.17%

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية.

ونلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة الزيادة في العام 2010م حوالي ضعف المساحة من العام 2006م، ويعود ذلك إلى التطور في الصناعة، وإلى الحاجة الكبيرة لاستخدام مساحات كبيرة من الأراضي من أجل إنشاء، وإقامة المناطق الصناعية، وذلك يعود إلى الوضع السياسي، والاقتصادي؛ فكلما كان الوضع السياسي مستقرًا كلما زاد، وتطور، وتحسن الاقتصاد، وبالتالي تزيد المصانع، وتزيد الحاجة إلى الأراضي من أجل استخدامها كأراضٍ صناعية. وفي مخططي (1997م، 2006م) ترجع أسباب انخفاض المساحة المخصصة للاستخدام الصناعي إلى سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إصدار التراخيص اللازمة للصناعة، وتمشيًا مع سياسة ربط الأراضي الفلسطينية المحتلة مع عجلة الاقتصاد الاحتلالي القوي، وإلى تحكم سلطات الاحتلال أيضًا بمصادر المواد الخام اللازمة للصناعة، وكذلك إغراقها للأسواق الفلسطينية بالبضائع، وعملها على

خفق أي خامة منافسة، وعدم إتاحة الفرصة لها للوجود، وبسبب وجود الحواجز الأمنية، والإغلاقات التي حدثت على الضفة الغربية أثناء انتفاضة الأقصى المباركة، وبعدها بسنوات وما عانتها المصانع، والمشاغل من قصف، وتدمير، وإغلاقات؛ أما خلال فترة وجود السلطة الوطنية الفلسطينية من عام (2006-2010) م بعد انتهاء انتفاضة الأقصى فوجدت فرص لزيادة المساحة المخصصة للاستخدام الصناعي، واستغلالها بشكل جيد إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها الشعب الفلسطيني خلال، وبعد الاحتلال عملت على تراجع الوضع الاقتصادي، وبالتالي على الصناعة الفلسطينية، وعدم تطويرها، وأيضاً بعد انتفاضة، وذلك كله يرجع إلى اتفاقية أوسلو التي عملت على ربط الاقتصاد الفلسطيني الضعيف بالاقتصاد الإسرائيلي القوي.

5-6 الاستخدام الزراعي:

شغل الاستخدام الزراعي المرتبة الأولى في مخطط 1997م، حيث بلغت المساحة (974920) دونما أي ما يشكل 91.63% من المساحة الإجمالية، وكذلك شغلت المرتبة نفسها في المخطط الثاني عام 2006 م، حيث بلغت المساحة (968117) دونما، أي: ما نسبته 90.68% من المساحة الإجمالية للمحافظة، ونلاحظ وجود انخفاض في مساحة الأراضي الزراعية حوالي 6803 دونما، أي: بنسبة 0.95%، وكانت مساحة الأراضي الزراعية في عام 2010م حوالي (949052) دونما، أي: بنسبة 88.92%، ونلاحظ أنه يوجد انخفاض آخر، وكبير في مساحة الأراضي الزراعية عن عام 2010م حوالي 19065 دونما، أي: بنسبة 1.76%.

جدول (15): مساحة الاستخدام الزراعي خلال الفترات الزمنية الثلاث، والتغير في لمساحة

2010	2006	1997	السنة الاستخدام
949052	968117	974920	مساحة الاستخدام الزراعي
%88.92	%90.68	%91.63	نسبة الاستخدام من المساحة الكلية

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية-أريج.

ومن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن مساحة الأراضي الزراعية بدأت بالانخفاض من العام 2010 م، ويعود ذلك لوجود منافسة بين الاستخدامات على استغلال الأراضي، ونلاحظ أن عام 1997م كان الأعلى في مساحة الأراضي الزراعية في المحافظة، وهذا يعكس، ويدل على أن الوظيفة الأساسية كانت الزراعية للمحافظة، التي كانت تعد الوظيفة الرئيسة للسكان، بعد ذلك بدأت المساحة الزراعية بالتناقص مع ظهور الصناعة، وزيادة عدد سكان المحافظة، والحاجة إلى البناء، ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية، والسياسية في الوطن مما أدى إلى رفع مستوى دخل الفرد، وبالتالي زيادة البناء، والتطور في العمران، والتقدم في الصناعة، ويرجع التراجع في المساحة المزروعة في المدينة إلى الامتداد، والتوسع العمراني على حساب الأرضية الزراعية لتحويلها إلى أراض سكنية، وتجارية نظراً لما يخصصه هذا الاستعمال من عائد أكبر مما تحققه الأرض الزراعية.

وهناك سبب آخر في تراجع المساحة الزراعية يعود إلى سياسة الاحتلال الإسرائيلي الذي منع توسع حدود المحافظة في الجهات الشرقية، والجنوبية، والغربية، والشمالية، وذلك لخدمة المواقع العسكرية، والاستيطانية المحيطة بالمحافظة، ولضرب الإنتاج الزراعي عن طريق إجبار السكان في البناء في الأراضي الزراعية، وبذلك تكون سلطات الاحتلال قد عملت على حرمان المحافظة من الدخل الزراعي، وربطت السكان بالاقتصاد الإسرائيلي، وهذه الأمور انعكست على العائد الزراعي الذي أصبح منخفضاً مقارنة بعائد العمل في التجارة، والعمل ببناء الوحدات السكنية، والمصانع داخل الخط الأخضر، وبذلك هجرت الأرض الزراعية، وتركت بوراً في ظل غياب سياسة وطنية واعية، ويعكس ذلك تغير وظيفة محافظة الخليل من الوظيفة الزراعية إلى الوظيفة الإدارية، والتجارية، والصناعية، و الخدماتية.

7-5 استعمال المقابر:

شغل استخدام المقابر المرتبة السادسة من بين الاستخدامات في الفترات الزمنية الثلاث مخططات لمحافظة الخليل حيث تعد المقابر من الاستخدامات التي تتمتع بها معظم المدن، وقد بلغت مساحة المقابر في محافظة الخليل حوالي (200) دونما بنسبة حوالي 0.018% من مساحة المحافظة الكلي في العام 1997 م، وكانت مساحة المحافظة في عام 2006م حوالي (226) دونما، أي: بنسبة حوالي 0.021% من المساحة الكاملة للمحافظة بنسبة زيادة حوالي 26 دونما، أي: بنسبة 0.003% عن العام 1997م، أما في العام 2006م، فقد بلغت هذه المساحة حوالي (250) دونما بنسبة 0.023% من المساحة الكلية.

جدول (16): مساحة استخدام المقابر خلال الفترات الزمنية الثلاث، والتغير في لمساحة

السنة	1997	2006	2010
الاستخدام			
مساحة الاستخدام المقابر	200	226	250
نسبة الاستخدام من المساحة الكلية	0.018%	0.021%	0.023%

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية-أريج.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن مساحة الأراضي المخصصة للاستخدام المقابر قد زادت بشكل قليل، أو غير متكافئة مع زيادة عدد سكان المحافظة، وذلك يعود لعدم وجود ثقافة لدى المجتمع بالحاجة إلى أراض التي تخصص من أجل استخدام المقابر، وأيضاً لعدم وجود مخططات توجيهية، وتنظيمية لدى التجمعات السكنية بالمحافظة، ولا على مستوى المحافظة بشكل كامل، وشامل، وعدم وجود اهتمام أيضاً بهذا الاستخدام من قبل المواطنين، والحكومة، والبلديات.

8-5 المستعمرات والقواعد العسكرية:

شغل استخدام المستعمرات، والقواعد العسكرية المرتبة الثالثة بين الاستخدامات في الفترات الزمنية الثلاث لمخططات محافظة الخليل، وتعاني محافظة الخليل من الاحتلال الإسرائيلي، ومن مستوطناته، ومن الطرق الالتفافية كغيرها من محافظات الوطن حيث بلغت مساحة الأراضي المسيطر عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي من قبل المستعمرين لعام 1997م حوالي (5300) دونما بنسبة 0.498% من مساحة المحافظة، وزادت هذه المساحة في المخطط عام 2006م وذلك بسبب إعادة احتلال الضفة الغربية بعد انتفاضة الأقصى حيث زادت المساحة إلى (7801) دونما من المساحة الإجمالية للمحافظة، وكانت هذه النسبة 0.7%؛ أي: بزيادة مساحة الأراضي من عام 1997م 2501 دونما أي بنسبة 0.212% وزادت هذه النسبة أيضا بالمخطط عام 2010م، وكانت المساحة حوالي (17261) دونما بنسبة حوالي 1.62% من المساحة الإجمالية للمحافظة الكلية، وكانت هناك زيادة بالمساحة عن مخطط عام 2006م حوالي 9460 دونما؛ أي: بنسبة 0.92% من المساحة الإجمالية للمحافظة.

جدول (17): مساحة الاستخدام المستعمرات، والاستيطان خلال الفترات الزمنية الثلاث، والتغير في المساحة

السنة	1997	2006	2010
الاستخدام	5300	7801	17261
مساحة الاستخدام المستعمرات والاستيطان	5300	7801	17261
نسبة الاستخدام من المساحة الكلية	0.498%	0.7%	1.62%

المصدر: الباحث بتصرف من معهد الأبحاث التطبيقية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن نسبة الزيادة حوالي ضعف المساحة من العام 2006م، ويعود ذلك إلى سبب أن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على الأراضي، وينصب القواعد العسكرية بالقوة، وأيضا لوجود فئة من العملة، والجواسيس الذين قاموا ببيع أجزاء من الأراضي للاحتلال الإسرائيلي، وأيضا يعود سبب زيادة مساحة المستعمرات إلى بناء القواعد العسكرية

الجديدة في المحافظة، وإلى تحديد بعض المناطق كمناطق أمنية، وعسكرية، ونلاحظ أن الزيادة في مساحة الأراضي كانت بشكل كبير بين المخططين 2006، 2010م، ويعود ذلك إلى أن الاحتلال الإسرائيلي بعد اتفاقية أوسلو، الذي بسبب هذا الاتفاق اتخذ الاحتلال حجة هدم المنازل التي تبنى في مناطق C بحجة عدم حيازة تراخيص بناء، وبسبب زيادة الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي، وذلك بسبب زيادة شق الطرق الذي تربط بين المستوطنات، وذلك من أجل زيادة مساحتها بالتدريج.

9-5 استراتيجيات التخطيط في محافظة الخليل:

بعد عملية التحليل، والتقييم التي تمت في الفصل الرابع، والخامس، وعلى ضوء الدراسة في الفصول السابقة تبرز أهمية، وضع معايير خاصة بتطبيق نظريات، ومفاهيم التخطيط، واستخدامات الأراضي في المحافظة سعياً لتحسين كل من البيئة المبنية، والبيئة الحيوية، والبيئة الاجتماعية، والاقتصادية، وذلك عن طريق التخطيط الجيد لاستعمالات الأراضي، وكل من الفراغات الخارجية، والداخلية، والمساحات الخضراء، والأراضي الزراعية، والأراضي الصناعية، والتجارية، والأراضي السكنية، وتحسين البنية التحتية، وشبكات المواصلات في التجمعات السكنية داخل المحافظة لكي تخدم المنطقة لفترة طويلة دون استنزاف أي من مواردها المادية أو البيئية أو الحيوية.

ولتحقيق كل من الأهداف المرسومة لا بد من استراتيجيات تختص لحل المشاكل وتطبيق مفاهيم الاستدامة على أرض الواقع، وبما أن العملية التصميمية، والتحسينات المطلوبة لا يمكن تحقيقها بين ليلة، وضحاها من خلال منحى واحد من مناحي التصميم، والتخطيط، كان لا بد من عملية متكاملة ترفد جوانبها بعضها ببعض، ويتكامل فيها دور المصمم مع الجهات التنفيذية المختلفة، والسلطات المسؤولة، والسكان.

وفي هذا المجال لا بد من إعادة النظر في كل من استخدامات الأراضي، وتخطيطها، وتنظيمها، وتكاملها مع تخطيط المواصلات، وإدارة نظامها، واختصار رحلاتها اليومية، وتحقيق أعلى

نسبة منها بواسطة المواصلات العامة، وإيجاد تنمية متركزة أكثر تتم خدمتها عن طريق المواصلات العامة، وتزويد الاكتفاء الذاتي المحلي فيما يتعلق بالبضائع، والخدمات.

أهداف الدراسة واستراتيجياتها:

تسعى الدراسة لوضع مجموعة من الاستراتيجيات بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة المرسومة ويمكن تحديد الهدف الرئيس من هذه الدراسة في:

"رسم سياسات، واستراتيجيات التخطيط المتوازن، والعادل، والفعال للمحافظة، وتطبيق مفاهيمه على كل من استعمالات الأراضي، والمواصلات الحضرية في منطقة الدراسة على وجه الخصوص."

استراتيجيات التخطيط لاستخدامات الأراضي المقترحة:

1. استراتيجية تطوير، وتنمية الاستخدام الزراعي.
2. استراتيجية تطوير، وتنمية المناطق الصناعية.
3. استراتيجية تطوير، وتنمية، وتحسين قطاع الخدمات.

5-9-1 استراتيجية تطوير وتنمية الاستخدام الزراعي:

يلعب القطاع الزراعي دوراً أساسياً في الاقتصاد، والأمن الغذائي، ومستوى المعيشة للسكان في محافظة الخليل، وبسبب مجموعة متنوعة من العوامل التاريخية، والمناخية، والسياسية التي تعرضت، وتعرض لها محافظة الخليل فإن معظم التجمعات السكانية في المحافظة تعد تجمعات سكانية نامية، والجهود المبذولة لتحسين ظروف المزارعين فيها غير كافية، وإن جدار الفصل العنصري، والحواجز العسكرية الإسرائيلية تمنع المزارعين من الوصول إلى حقولهم، والعمل فيها إضافة إلى منعهم من تسويق منتجاتهم، فهذا يؤثر على الزراعة في المحافظة.

وبالنسبة للزراعة، فهي من أهم الحرف التي يمارسها السكان في محافظة الخليل، وهي تمثل مورداً اقتصادياً هاماً، وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية في محافظة الخليل عام 2010م حوالي 282182 دونما المزروعة بالعنب، والحبوب، والخضراوات، والفواكه، والبيوت البلاستيكية، والأشجار المثمرة، مثل: اللوزيات، والزيتون، وغيرها، ويوجد أيضا في محافظة الخليل أراض قابلة للزراعة حوالي 378653 دونما.

وبناء على إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني فإن مساحة الأراضي الزراعية في محافظة الخليل تعد المحافظة الثانية من حيث مساحة الأراضي الزراعية بعد محافظة جنين على مستوى الضفة الغربية، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن المواطن في محافظة الخليل يعتمد بشكل أساس، أو بنسبة أكبر على حرفة الزراعة.

جدول (18): التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة الخليل حسب النشاط الاقتصادي والجنس 2008

النشاط الاقتصادي		المنطقة
		الخليل (%)
		الضفة الغربية (5)
قطاع الزراعة والصيد	21.7	14.3
المناجم والمحاجر والصناعة	18.8	14.9
قطاع البناء والإنشاءات	14.7	14.5
التجارة والمطاعة والفنادق	18.2	20.8
النقل والتخزين والاتصالات	3.6	4.9
الخدمات وفروع أخرى	23	30.6
المجموع	%100	%100

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، 2008.

تختلف الأنشطة الزراعية في المحافظة من منطقة لأخرى، وبشكل عام فإن الأنشطة الزراعية تشمل قطاع الإنتاج الحيواني، وقطاع الإنتاج النباتي بشقيه المروي، والبعلي(التي تعتمد على مياه الأمطار) ومن الجدير بالذكر، فإن قيمة الإنتاج الزراعي في محافظة الخليل تشكل حوالي 15.48%

من قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني منها: 5.71% من الإنتاج النباتي، و9.77% من الإنتاج الحيواني. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 م.

وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الأراضي بأن يتم زراعتها بشكل مناسب، وتطويرها، واستعمال أحدث المواد الزراعية، وأفضل التكنولوجيا من أجل تنمية، وزيادة نسبة الاستفادة من الأراضي الزراعية، وتحسين الدخل، وزيادة فرص العمل لدى المواطنين في محافظة الخليل.

وبالتالي يجب تحقيق أكبر قدر ممكن من المتطلبات التالية من أجل تنمية الزراعة.

1. استغلال مياه الأمطار من خلال إقامة آبار جمع المياه في فصل الشتاء.
2. فتح أسواق جديدة لتسويق المنتجات الزراعية.
3. استصلاح الأراضي الزراعية القابلة لزراعة، وغير مزروعة.
4. زيادة المساحة المزروعة وخاصة زراعة العنب والخضراوات.
5. زيادة نسبة الزراعة المروية لزيادة كمية الإنتاج الزراعي، وتنويع الزراعة.
6. تخصيص مناطق خاصة بالإنتاج الحيواني تكون مجهزة بأحدث المعدات التكنولوجية.
7. رفع كفاءة الأيدي العاملة في قطاع الزراعة من خلال تكثيف برامج التدريب، والتأهيل، وتشغيل المهندسين الزراعيين، والاستفادة من خبراتهم، ومعلوماتهم في الإنتاج الحيواني، والزراعي.
8. توفير طرق المواصلات بين موقع الإنتاج، وبين أماكن وموقع التسويق.
9. تقليل الضرائب على المزارعين، ودعم المزارع، والمنتج الفلسطيني.
10. تقليل الاستيراد للمنتجات الزراعية من الأسواق الخارجية، والإسرائيلية، ودعم المنتج المحلي.

11. الحفاظ على المصادر المائية الموجودة، والترشيد في استهلاك المياه.
12. الحفاظ على الأراضي الزراعية، وعدم التوسع في الاستخدامات الأخرى على حساب الأراضي الزراعية.

5-9-2 استراتيجية تطوير، وتنمية المناطق الصناعي:

عدد الأيدي العاملة في محافظة الخليل من فئة 19-65 حسب الإحصائية لعام 2017م حوالي 62049 مجموع العاملين منها 51598 ذكور؛ أي: بنسبة 83.2% و 10451 إناث أي بنسبة 16.8% من المجموع العاملين، وهذه العدد فقط عن عدد العاملين في محافظة الخليل في منشآت القطاع الخاص، والقطاع الأهلي، والشركات الحكومية، ولم يتم حساب أعداد العاملين في إسرائيل، والمستوطنات الإسرائيلية، وبلغت عدد المنشآت الصناعية، والتجارية التي تعمل في محافظة الخليل حسب الإحصائية لعام 2017م حوالي 23716 منشأة عاملة و 779 منشأة متوقفة، و 256 منشأة تحت التجهيز، وهذه المنشآت تتركز على الصناعة التحويلية، والمحاجر، والتعليم، والنقل، وغيرها من الأعمال الأخرى، وأغلب هذه المنشآت مبعثرة بين المناطق السكنية، والزراعية، وغير منظمة، فيجب تطويرها، وتجميعها في أماكن محددة، وتنميتها من أجل تقليل البطالة، وزيادة عدد العاملين، وزيادة دخل الفرد في المحافظة، ومن أجل خلق فرص عمل جديدة للسكان في المحافظة، ويجب العمل على إعادة تشغيل المنشآت المتوقفة وهي 779 منشأة.

ولتطوير هذا القطاع يجب العمل على بعض الأمور التالية:

1. إقامة مناطق متخصصة في الصناعة، ويتم جمع المصانع في منطقة معينة.
2. تحسين، وتنظيم المناطق الصناعية في المحافظة، مثل: منطقة الصناعية في ترقوميا، ومنطقة الفحص في الخليل.
3. العمل على تخفيض الاستيراد من الخارج، وتشجيع الصناعات المحلية.
4. مواكبة التطور التكنولوجي، والتقدم الإلكتروني في التصنيع والصناعة.

5. العمل على دعم المصانع الصغيرة، وتقليل الضرائب المفروضة عليها.
6. تطوير وسائل المواصلات، والنقل بين مناطق الخام، والمصانع، وبين التجمعات السكانية من أجل التوزيع، وتقليل المدة الزمنية.
7. تطوير البنية التحتية؛ لإقامة مناطق صناعية أخرى في المحافظة وإن تكون متخصصة في الصناعات.

5-9-3 استراتيجية تطوير، وتنمية، وتحسين قطاع الخدمات:

نظرا لتدني مستوى توفر الخدمات، وأدائها في المحافظة فإنه يتطلب تطوير ذلك القطاع من خلال توفير الخدمات في المناطق التي تفتقر إليها، وخاصة خدمات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، وإقامة مشاريع محطات المعالجة، والتنقية للمياه العادمة، وكذلك توفير موقع (مكب) لتخلص من النفايات الصلبة يخدم على مستوى الإقليم.

زيادة فعالية الطرق، وتحسين أدائها من خلال تأهيلها، وتنظيمها مع فتح طرق جديدة للمناطق الحضرية، والريفية في المحافظة، وتطويرها حيث إن عملية تطوير قطاع الخدمات يؤدي إلى توفير بيئة سكنية مناسبة تعد عنصر جذب؛ لاستقطاب المزيد من السكان، وزيادة مستوى الرضا من السكان، إلا أن استمرار الخدمة يحتاج عدد محدد من السكان حيث أن نقصان حجم السكان عن ذلك يؤدي إلى خسارة لتلك الخدمة، وبالتالي تأخرها لوجود علاقة طردية ما بين حجم الخدمات، وحجم المدينة كما يتطلب تطوير كل من خدمات التعليم، والصحة، وتوفيرها في كافة التجمعات السكانية، والخدمات عادة تنظم في تسلسل حجمي هرمي في ضوء سهولة الوصول إليها، والذي يقاس بالزمن، والمسافة، والتكاليف.

10-5 الخاتمة:

اتضح من دراسة استخدام الأرض في محافظة الخليل أن الزيادة الكبيرة التي شاهدها المحافظة سواء في المساحة أو حجمها تعد من أهم التغيرات التي طرأت عليها، وانعكس ذلك على استخدام الأراضي فيها. حيث زادت معظم مساحات الاستخدامات في المحافظة على طول الفترات الزمنية الثلاث بخلاف الاستخدام الزراعي الذي بدأ بالانخفاض؛ وذلك بسبب وجود منافسة من قبل الاستخدامات الأخرى، وقد كان لموقع المحافظة المتوسط بين محافظة القدس شمالاً، وبيت لحم، ومحافظة بئر السبع جنوباً، ووقوعها على خط القدس بئر السبع، بالإضافة إلى وجود المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، وأيضاً بسبب زيادة عدد السكان الأثر الواضح في زيادة استخدام الأراضي في المدينة، وقد تبين من الدراسة أن الاستخدام الزراعي يأتي بالمقدمة ثم يليه الاستخدام السكني، ولكن لوحظ أن الاستخدام السكني، والتجاري، والصناعي بالزيادة على حساب الاستخدام الزراعي، وأن نوعية السكن تعكس كثيراً من جوانب معيشة السكان، ومستواهم الاجتماعي، والاقتصادي.

أظهرت الدراسة الميدانية، وخريطة استخدام الأرض أن المناطق التجارية، التي تعد من أكثر مناطق المحافظة حيوية، وتعتبر أيضاً من أكثر المناطق تنوعاً، وازدحاماً في استخدام الأرض حيث يزداد فيها الاستخدامات، وتشهد حركة، وكثافة مرورية عالية خصوصاً في أيام التسوق، وخاصة أيام السبت، وفي المناسبات.

في بعض التجمعات السكنية بالمحافظة، مثل: مدينة الخليل، ويطا، والظاهرية، ودورا، و لحول، وسعير، وذلك بسبب الكثافة السكانية العالية بهذه المدن، وما يأتيهم من زوار، ومتسوقين من المحافظات الأخرى، والمدن الأخرى، لذلك يمكن استغلال بعض المساكن المتدهورة، كمواقف للسيارات خاصة. وهذه المدن، والقرى تخلو من هذا الموقف حيث أن معظم السيارات تتوقف بجوانب الشوارع الرئيسية في المدينة مما يشكل إعاقات مرورية، وازدحام كبير في هذه المدن، كما يجب على البلديات في محافظة الخليل أن تعمل على تطوير، وإعادة هيكلة هذه الشوارع بالمدن، ويجب إعادة توزيع الاستخدامات الأراضي على مستوى التجمعات السكانية بشكل خاص، وعلى المحافظة بشكل

عام من أجل السيطرة على استخدامات الأراضي بالمحافظة، وأن يكون هناك توزيع عادل في الاستخدامات الأراضي بحيث يكون هناك منافسة طبيعية بين الاستخدامات.

واتضح من الدراسة أيضاً ضرورة نقل بعض الاستخدامات من وسط المدن، والقرى داخل المحافظة إلى مناطق أخرى، مثل: المشاغل، والمصانع التي تكون داخل التجمعات السكنية بالمحافظة، واختلاطها مع الاستخدام السكاني إلى خارج حدود التجمعات السكانية بحيث يكون مخطط مناطق محددة في المحافظة تعمل على جذب هذه الاستخدامات في المحافظة.

كما تبين من دراسة استخدام الأرض بالنسبة للنقل، والمواصلات ضرورة شق الشوارع المقترحة من أجل توصيل التجمعات السكانية بعضها ببعض، ومن أجل أن تكون المواصلات سهلة للمواطنين لتتقل بين التجمعات السكانية بالمحافظة، ويجب على البلديات شق الطرق الزراعي من أجل تسهيل الوصول للمزارعين إلى أراضيهم.

ونلاحظ من خلال المخططات الهيكلية للمحافظة أنه في المستقبل يمكن التمدد للانتشار السكاني، والتمدد العمراني للمحافظة، وسكانها إلى الغرب، أو الشمال الغربي، أو حتى الجنوب سيأتي على حساب الأراضي الزراعية، وبما أن المنطقة الشرقية شبه خالية فإن توجيه مشاريع الإسكان باتجاه الشرق سيكون مجدياً، وذلك عن طريق إنشاء الطرق، ومد شبكات المياه، والكهرباء باتجاه هذه المناطق، واتباع وسائل تشجيعية أخرى مع العلم أن هذه المناطق تابعة لسيطرة الإسرائيلية، التي حددت كمناطق C حيث تمنع البناء في المحافظة في هذه المناطق من أجل مصادرتها مستقبلاً.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1-6 تمهيد

2-6 النتائج

3-6 اهم النتائج

4-6 التوصيات

الفصل السادس

النتائج، والتوصيات

1-6 تمهيد:

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء بعض الاستراتيجيات لتخطيط في محافظة الخليل، وآلية العمل للحصول على أفضل استراتيجيات يمكن العمل عليها في المستقبل للمحافظة، كما قمنا بذكر بعض النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث، وبعض التوصيات التي يجب العمل على تنفيذها من أجل تطوير، وتنمية التخطيط في محافظة الخليل، وتم في نهاية الفصل ذكر المصادر، والمراجع التي تم الاعتماد عليها في هذه البحث.

2-6 النتائج:

استعمالات الأراضي في المحافظة:

أ - الاستعمال السكني:

- 1- احتل الاستخدام السكني في المحافظة للفترات الزمنية الثلاث المركز الثاني بعد الاستخدام الزراعي مع ملاحظة التزايد بالاستخدام السكني على حساب الاستخدامات الأخرى، ولوحظ الزيادة الكبيرة بالاستخدام السكني للمحافظة في مخطط استخدامات الأراضي لعام 2010م.
- 2- على أرض الواقع وجد هنالك نمو عمراني غير مخطط، وتداخل في الاستعمالات السكنية.

ب - استعمال الزراعي:

احتل المركز الأول في المخططات الهيكلية للفترات الزمنية الثلاث مع وجود تراجع في الاستعمال الزراعي لصالح الاستعمالات الأخرى، وخاصة الاستعمال السكني، وخاصة في مخطط استخدامات الأراضي لعام 2010م.

ج - الاستعمال الصناعي:

في المخططات الهيكلية وجد مناطق مخصصة للاستعمال الصناعي لكنها لم توجد في بعض المواقع، وكانت على شكل ورش، ومصانع مبعثرة في أرجاء المحافظة، ومتداخلة مع الاستعمالات الأخرى خاصة الاستعمال السكني، ولوحظ أنه هناك تزايد في الاستخدامات الصناعية، وخاصة في مخطط استخدامات الأراضي لعام 2010م مع وجود تخطيط في اختيار المناطق الصناعية، وتنظيمها.

د - الاستعمال التجاري:

في المخططات الهيكلية وجد مناطق مخصصة للاستعمال التجاري، لكنها لم توجد في بعض المواقع، وكانت على شكل محلات، وأسواق تجارية مبعثرة في أرجاء المحافظة، ومتداخلة مع الاستعمالات الأخرى خاصة الاستعمال السكني، ولوحظ أنه هناك تزايد في الاستخدامات التجارية، وخاصة في مخطط استخدامات الأراضي لعام 2010م، مع وجود تخطيط في اختيار المناطق التجارية، وتنظيمها.

هـ - المقابر:

لوحظ في المخططات الهيكلية لفترات الزمنية الثلاث وجود تزايد في استخدام الأراضي للمقابر، ولوحظ وجود تخطيط، واهتمام بالمقابر على المستوى الإقليمي للمحافظة، مع وجود بعض القرى التي أبقت على مقابرها أمام البيوت، وهذه يؤدي إلى العشوائية، والاختلاط ما بين الاستعمال السكني، والمقابر.

و - الطرق:

زادت المساحة المخصصة للطرق بتوالي للمخططات الهيكلية إلا أنها لم تطبق بنفس ما كان مخطط لها من حيث عرض الشوارع، ونطق الشوارع المقترحة، ووجد تعدي على هذا الاستعمال على أرض الواقع، ووجود بعض المشاكل التي سببها الاحتلال الإسرائيلي في المحافظة بسبب الطرق

الانتفاضة، وجدار الفصل العنصري، والمستعمرات، والمناطق العسكرية التي غيرت بعض اتجاهات، ومسالك الطرق في المحافظة سواء أكانت هذه الطرق رئيسية مع المحافظات الأخرى أم داخلية بين التجمعات السكنية في المحافظة.

المستعمرات الإسرائيلية:

بينت المخططات الهيكلية الثلاث زيادة مساحة الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية بالمحافظة، وبينت الزيادة بالتوالي على الفترات الزمنية، وبالأخص في المخطط الهيكلي لعام 2006م، التي كانت هذه الفترة بداية انتهاء انتفاضة الأقصى وبداية استلام السلطة، فكانت المحافظة تعاني من الكثير من المناطق المستغلة، كقواعد عسكرية للاحتلال الإسرائيلي، ومن حيث مساحة الأراضي التي استخدمت للطرق، وبناء المستعمرات الإسرائيلية ويلاحظ أن المخطط الهيكلي في عام 2017م كان الأكثر، وإقامة الجدار الفصل العنصري العازل الذي استحوذ على كمية كبيرة من أراضي المحافظة للاحتلال الإسرائيلي.

3-6 أهم النتائج:

1. إن قوانين، وأنظمة التخطيط، والتنظيم خلال الفترة السلطة الفلسطينية في محافظة لخليل، كما هو الحال بباقي الضفة الغربية، كانت استمرارية للقوانين التي وضعت في الفترة البريطانية، والفترة الأردنية مع إضافة بعض التعديلات عليها بهدف تطويرها، و ملائمتها لسياسة النظام الحاكم، ولم يكن هناك أي استخدام أو تطبيق لهذه القوانين في تنظيم الاستخدامات الأراضي في المحافظة.
2. إن فترة سيطرة السلطة الفلسطينية لم تكن فترة طويلة إلى أن بدأت انتفاضة الأقصى التي أعادت الاحتلال إلى الضفة الغربية وأعادت السيطرة الإسرائيلية على المحافظات، وبالتالي لم تستطع السلطة تنفيذ، أو عمل أي مخططات هيكلية في المحافظة، ولم يكن هناك أي تنفيذ للمخططات التي كانت معمولة سابقا لبعض القرى، والمدن في المحافظة.

3. أكثر الفترات تأثيراً على المحافظة هي فترت 1997م فهذه الفترة أثرت كثيراً على المحافظة بعد إقامة الطرق الالتفافية، وزيادة مساحة الأراضي المستغلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتليها فترت 2007م بعد إقامة جدار الفصل العنصري في المحافظة الذي ضم مساحة كبيرة من الأراضي التابعة للمحافظة إلى داخل حدود فلسطيني المحتلة.
4. لم يكن هناك أي مشاركة للمواطنين في المخططات الهيكلية للتجمعات السكنية في الفترات الزمنية (1997, 2007)م ولكن في المخطط الهيكلية التي عملت فيما بعد الى يومنا هذا لوحظ بعض المشاركات، والاعتراضات من قبل المواطنين على المخططات الهيكلية، ولكن بشكل عام على المخطط الهيكلية العام للمحافظة لم يكن هناك أي مشاركة للمجتمع المحلي.
5. هناك فروق كبيرة بين ما يخطط على الورق، وبين ما ينفذ على أرض الواقع، وهذا ما يعاني منه المواطن.
6. عدم وجود مرونة في الأنظمة، والقوانين المعمولة للتخطيط، وعدم وجود أي تحديثات لهذه القوانين التي لا تتلاءم مع الوقت الحالي، والمصلحة الوطنية، والمحلية، ويوجد اختلافات كبيرة بين المحافظات الفلسطينية، فمن وجهة نظري يجب أن يكون هناك خصوصية لكل محافظة تطبق على التخطيط، والتنظيم استعمالات الأراضي.
7. عدم وجود تخطيط ينظم، ويحدد الاستعمالات المناسبة بالشكل المناسب، التي تخدم المواطن في استعمالات الأراضي بشكل عام للمحافظة، مع العلم وجود بعض المخططات الهيكلية للبلدات، والتجمعات السكانية، ولكن على مستوى المحافظة لا يوجد.
8. يلاحظ في مخططات استعمالات الأراضي الثلاث للفترات الزمنية (1997، 2006، 2010)م وجود نمو عمراني، وفي تزايد، وكانت نسبته حوالي 1% من نسبة مساحة المحافظة، ويعود ذلك لعدم وجود المخططات التي تحكم، وتنظم الاستعمالات الأراضي

للمحافظة استغلال الأراضي الزراعية للاستخدام السكني، أو التجاري على حساب الزراعة، والبيئة.

9. أن المرحلة الانتقالية التي عانت منها محافظة الخليل بعد اتفاقية أوسلو، التي قسمت المحافظة إلى أقسام ثلاث حسب التقسيم الجيو سياسي لصفة الغربية، وهي (A,B,C) والتي حددت السيطرة الأمنية، والإدارية لسلطة الفلسطينية، والاحتلال الإسرائيلي، وكان لمحافظة الخليل تقسيمه خاصة بسبب وجود المستعمرين في وسط المحافظة وخاصة مدينة الخليل (H1,H2) حسب اتفاقية أوسلو.

10. عدم وجود معلومات لدى كافات الوزارات المتعلقة في استخدامات الأراضي التي يستفيد منها الباحث أو المخطط مع العلم بوجود موظفين، وكوادر قادرة على عمل بيانات، ومعلومات يستفاد منها من قبل المخطط، ومن قبل الباحث، والدولة، وأن المعلومات التي خرج بها البحث تم الحصول عليها من خلال، ومؤسسات، ومعهد أبحاث، ومراكز، وليست وزارات حكومية مع الأسف.

11. مبنى محافظة الخليل، ومهندسي المحافظة لا يوجد لديهم أي بيانات أو معلومات حول مساحة استخدامات الأراضي في محافظة الخليل مع العلم بأنه دائرة حكومة بهذه الصفة يجب أن يكون لديها معلومات كافية عن المحافظة.

4-6 التوصيات:

لقد بينت الدراسة السياسة العامة التي يمكن رسمها بما يناسب أراضي الواقع داخل حدود المحافظة مع التعديلات التي يجب أن تتم على استعمالات الأراضي في المحافظة لذلك لابد من :

1. إيجاد قوانين فلسطينية جديدة للتنظيم، والبناء تستجيب للظروف السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لهذه الأرض والمواطن الذي يعيش عليها وان تكون هذه القوانين قادرة

على التنفيذ على أرض الواقع، وليست فقط مكتوبة، ويجب أن تخص محافظة الخليل ببعض القوانين لوضعها المختلف عن باقي المحافظات.

2. التأكيد على دور المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط، وذلك من خلال عمل ورشات العمل في كافة التجمعات السكنية في المحافظة، فلا يعقل أن يكون هنالك تخطيط بمعزل عن المواطن، ودوره في ذلك.

3. إعداد مخططات تفصيلية في الأحياء ذات الوضعية الخاصة، وخاصة في المخيمات، والأحياء العشوائية في المحافظة.

4. إعداد مخطط لاستعمالات الأراضي داخل حدود المحافظة يراعى الأمور التالية:

أ- الشوارع، التي تعد عنصراً مهماً لجذب مناطق النمو، والتوسع ؛ لذلك فإن أعداد شبكة طرق بشكل مدروس يعمل على حل المشاكل التي تعاني منها المحافظة.

ب- الاهتمام بالأراضي الزراعية، وفرض قيود على الاستعمالات الأخرى في تلك المناطق في المحافظة.

ت- إيجاد مناطق صناعية تجذب إليها الصناعات المتناثرة في المحافظة.

5. أن تلتزم البلديات باستعمالات الأراضي الواردة في المخططات الهيكلية التي أعدت للمحافظة بشكل عام سواء ما هو مصدق، أو مقترح من هذه المخططات.

6. توعية المواطنين لأهمية استعمالات الأراضي، ودورها في تطور المحافظة، وضرورة الالتزام بهذه الاستعمالات، وذلك يتم من خلال عمل ندوات، وورشات عمل، وغيرها من الأعمال التي توضح للمواطنين أهمية المخططات الهيكلية، والتنظيمية.

7. فرض، وتنفيذ العقوبات على مخالفات استخدامات الأراضي من أجل تكوين عامل ردع ضد عشوائية الاستخدام.

8. عمل، وبناء مراكز أبحاث تهتم بالتخطيط، وبشكل خاص تخطيط استعمالات الأراضي في محافظة الخليل؛ لأنها تعاني من مشكلة العشوائية، ويجب أن يكون هناك قسم يتخصص بالتخطيط الحضري، والإقليمي في مبنى المحافظة.
9. تشجيع عمل الدراسات العلمية، وعمل المسوحات الميدانية بشكل سنوي للمحافظة من أجل السيطرة والمحافظة على استخدامات الأراضي التي لها علاقة بالتخطيط من قبل صانعي القرار لما لها من الأثر الواضح في خدمة المواطن على أسس علمية، ومن أجل التنبؤ باحتياجات المواطنين من الاستخدامات الأراضي، ومعرفة الاستخدام الأكثر طلباً في المحافظة.
10. يجب التنسيق بين الوزارات، والبلديات في التخطيط على مستوى المحافظة من أجل الوصول إلى نتائج مفيدة، ويجب أن يكون هناك دور، ومعلومات في مبنى المحافظة، وخاصة في دائرة التخطيط، والتنظيم على مستوى المحافظة التي تفتقر إلى أي معلومات حول مساحات الاستخدامات في المحافظة.
11. يجب تشجيع عمل تسوية الأراضي، ومسحها، وملكيته بشكل كامل للمحافظة من أجل معرفة كافة المعلومات اللازمة للتخطيط في المحافظة.
12. يجب أن يكون هناك دعم مادي من أجل عمل المخططات، وتنفيذها على أرض الواقع في المحافظة.
13. إعداد مخططات طارئة تتناسب، وتراعي الأوضاع، والظروف السياسية القائمة، والمتغيرة في المحافظة.
14. يجب دعم مشاركة القطاعين الأهلي، والخاص في إعداد المخططات للمحافظة، وذلك من أجل تحقيق أهداف المرجوة من المخطط الهيكلي.

15. الاستفادة من تطور التكنولوجيا الحديثة، ونظم المعلومات في عمل البلديات، وهيئات الحكم المحلي من في إنجاز المخططات الهيكلية لتجمعات السكنية، والمخططات الإقليمية، وعلى مستوى المحافظة.

16. يجب الاهتمام بالجانب البيئي بشكل عام للمحافظة، ويجب عمل متزهات إقليمية، ومحلية في المحافظة، ويجب المحافظة على الحرس، والأراضي الزراعية، والتقليل من الزحف العمراني.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم، عبد الباقي ولمعي، صالح: أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية، دراسة تحليلية على مدينة القاهرة، إصدار منظمة العواصم والمدن الإسلامية، 1990.
- أحمد، محمد شهاب وعلاء الدين، مؤمل: المتطلبات القضائية لتخطيط المدن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، الجامعة التكنولوجية، 1990.
- إسماعيل، احمد علي: دراسات في جغرافية المدن، القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1993.
- بحيري، صلاح الدين: قراءات في التخطيط الإقليمي، دار الفكر، دمشق، 1994.
- البرغوثي، مصطفى: ما بعد أوسلو، 1998.
- الجنابي، صلاح حمدي: جغرافية الحضر أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، 1987.
- أبو حجر، كوثر شحادة: تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة جنين خلال القرن العشرين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2001.
- حيدر، فاروق عباس: تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.
- الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1966 .
- الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، كفر قرع، دار الهدى، 1991.
- الزوكة، محمد خميس: التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط2 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- السلطة الوطنية الفلسطينية: نظام الأبنية، وزارة الحكم المحلي.

- السماك، محمد أيزهر وآخرون: استعمالات الأرض بين النظرية والتطبيق- دراسة عن مدينة، الموصل، العراق، 1985.
- الشامي، صلاح الدين علي: الجغرافيا دعامة التخطيط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.
- صالح أحمد صالح أبو حسان: المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الأراضي في مدينة دورا، رسالة ماجستير غير منشور في جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2004.
- أبو ظاهر، أيمن: سلطة جودة البيئة - نائب مدير عام التوعية والتعليم البيئي.
- العابدي، محمود: الآثار الإسلامية في فلسطين، جمعية عمال المطابع العالمية، عمان، 1973.
- عبد الحميد، علي شعبان: إدارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل، مقدم إلى الملتقى العربي الثاني حول إدارة المدن الكبرى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية الإسكندرية، مصر، (22-26) أيار، 2005.
- عواد، عبد الحافظ: الجغرافية الإقليمية لمحافظة الخليل، مكتبة زلوم، الخليل، 1997.
- أبو عياش، عبد الاله القطب، اسحق يعقوب: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.
- أبو عيانة، فتحي: دراسات في علم السكان، 1985.
- الفرحان، يحيى عيسى؛ الخشمان، احمد علي؛ ظاهر، نعيم إبراهيم: جغرافية العمران، عمان، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، 1996.
- فؤاد محمد الصقار: التخطيط الإقليمي، مطبعة منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.

- فوده، محمد ابراهيم: **التشريعات المنظمة لل عمران**، بحث غير منشور، المؤتمر السنوي الاول. 26 يناير - 1986 لتخطيط المدن والأقاليم، القاهرة، 18 .
- الكوكالي، نبيل: **البلدة القديمة في مدينة الخليل اليوم**، مركز البحث، جامعة الخليل، الخليل، 1987.
- محمد يوسف سعيد النوباني: **التركيب الداخلي لمدينة واديس السير دراسة في السكان والمسكن**، رسالة ماجستير غير منشورة في الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1992.
- محمود عبد الله محمد سليمان: **المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل**، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2006.
- مسودي، تيسير: **سكان محافظة الخليل، دراسة ديمغرافية**، رابطة الجامعيين، الخليل، 1987.
- نبيل خالد الأغا: **مدائن فلسطين دراسات ومشاهدات**، ط1، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1993.
- النمرة، محمود طلب: **الجريمة غربية أمريكية وفلسطين الضحية**، الخليل، 2001.
- أبو الهيجاء، إبراهيم: **جدار الخوف**، ط1، مركز الاعلام العربي، الجيزة، مصر، 2004 .

المراجع الإنكليزية:

- **Brad ford and Kent, 1978, P28.**
- Reymond E. Murply. **"The American City An Urban Geography"**
New York, 1966.
- Benvensiti & Khayat (1988). Khamaisi 1989; Coon, 1992

الموسوعات:

- الموسوعة الفلسطينية: ج 1 ، ط 1 ، دار الهدى، كفر قرع، 1984.
- موسوعة المدن الفلسطينية: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، عدة مؤلفين، ط 1،
الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1995 .

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**Analysis and Evaluation of Land Uses in Hebron
Governorate and Their Planning Strategies**

**By
Mishal Khalil Abdelkareem Al Dawade**

**Supervisor
Dr. Ali Abdelhamid
Co-supervisor
Dr. Zahraa Zawawi**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Urban and Regional Planning Engineering,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2018

**Analysis and Evaluation of Land Uses in Hebron
Governorate and Their Planning Strategies**

By

Mishal Khalil Abdelkareem Al Dawade

Supervisor

Dr. Ali Abdelhamid

Co-supervisor

Dr. Zahraa Zawawi

Abstract

The study examined the governorate of Hebron as a model for the Palestinian governorates that were subjected to Israeli occupation, which suffered from randomization in the planning of land uses, and also showed an overlap in these uses.

The study also examined the analysis of land use plans in Hebron Governorate during three periods of time (2010, 2006, and 1997) and showed the contradictions between the plans and the reality, as well as the difference in uses in the three periods.

The study relied on descriptive, analytical and historical approaches based on the available information on land use in Hebron governorate from various sources. A number of scientific research tools such as interviews, field survey and visits were also used.

The results of the study indicated some negative aspects in the governorate, the most important of which is the overlap of land uses, and the absence of structural physical plans that organize and plan land uses in the governorate.

The study recommended the necessity of speeding up the preparation of an urban plan for the governorate that regulates land uses and determines the proposed uses during the coming period.

On the other hand, the study recommended the need to highlight the agricultural, commercial and industrial function with emphasis on the preservation of agricultural areas, archaeological and historical sites in the governorate as well as the development of the service sector and public utilities, which supports and enhances the agricultural, commercial and industrial role of the governorate.